

# الديمقراطية في الميدان العام

وقائع مؤتمر مواطن السنوي  
الثالث والعشرون

باسم الزبيدي

مضر قسيس

عزمي الشعبي

جورج جقمان

فارس شوملي

بلال الشوبكي

مانفريد نوافك

حسن أيوب

بيتر لاجر كفيست

ريم بهدي



# الديمقراطية في الميدان العام

وقائع مؤتمر مواطن السنوي  
الثالث والعشرون

**الديمقراطية في الميدان العام**  
ضمن سلسلة: مداخلات وأوراق نقدية

نشر لأول مرة في سنة 2018، بيرزيت  
من قبل معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت

ISBN-13:

978-9950-408-01-2 (الطبعة الورقية)

978-9950-408-02-9 (المحتوى باللغة العربية - إلكتروني)

978-9950-408-03-6 (المحتوى باللغة الإنجليزية - إلكتروني)

© معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان - جامعة بيرزيت  
2018. هذا الكتاب مُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع  
الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0  
دولي. اضغط هنا للاطلاع على شروط الرخصة:



**مضر قسيس وآخرون**

**الديمقراطية في الميدان العام: وقائع مؤتمر مواطن السنوي الثالث والعشرون**

21\*15 صفحة، سم

1. الديمقراطية
2. النيو ليبرالية
3. القانون
4. النصية
5. فلسطين
6. العنف
- أ. العنوان
- ب. السلسلة

معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان

جامعة بيرزيت

[www.muwatin.birzeit.edu](http://www.muwatin.birzeit.edu)



# المحتويات باللغة العربية

- ج ..... المساهمون في الكتاب
- ذ ..... تقديم
- 1 ..... المقدمة  
مضر قسيس
- 13 ..... نموذج الديمقراطية الليبرالية: توقع أم أزمة؟  
باسم الزبيدي
- 29 ..... السؤال الغائب في الوضع: الفلسطيني الراهن  
جورج جقمان
- 39 ..... في مرحلة التحرر الوطني  
عزمي الشعبي
- التحوّل الديمقراطي العنيف كاستجابة طبيعية للعنف البنيوي:  
47 ..... مدخل نظري في ضوء ما يجري عربياً  
بلال الشوبكي
- 73 ..... النيوليبيرالية، الكليبتوقراطية وإعادة بناء المجتمع الفلسطيني  
حسن صالح أيوب
- 95 ..... المجموعات الشبابية ومعرفة استلاب «الحيز العام»  
فارس شوملي

# المحتويات باللغة الإنجليزية

ix	تقديم
1	مقدمة مضر قسيس
13	أثر النيوليبرالية على الديمقراطية مانفريد نوفاك
39	تقنين الديمقراطية أم ديمقراطية القانون؟ ريم بهدي
59	نكتب الناس: النصية، والحركة، والفعل في الحياة اليومية. بيتر لاجر كفيست

## المساهمون في الكتاب

### حسن أيوب

رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية. مختص في السياسة الدولية والسياسات المقارنة وحاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة دنفر في الولايات المتحدة الأمريكية. باحث في الشأن الفلسطيني وقضايا الحكم والنظم السياسية، والقضايا الدولية.

### ريم بهدي

عضو الهيئة الأكاديمية في كلية الحقوق في جامعة وندسور في كندا وعضو الجمعية الملكية الكندية (كلية العلماء والفنانين والباحثين الجدد)، والمديرة المشاركة لمبادرة وندسور بيرزيت للكرامة.

### جورج جقمان

يحمل شهادة الدكتوراه في الفلسفة، متخصص في الفلسفة المعاصرة والفلسفة الإسلامية وقضايا التحول الديمقراطي.

يُدرس في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية وبرنامجي الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان، والدراسات العربية المعاصرة في جامعة بيرزيت، وشغل منصب المدير العام للمؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، ومقرها الرئيسي رام الله. عمل في السابق كعميد لكلية الآداب وعميد مؤسس لكلية الدراسات العليا ورئيس لدائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت. له العديد من الأبحاث المنشورة في دوريات متخصصة، ومحرر لأربعة كتب. يكتب التحليل السياسي لدوريات متخصصة، ووسائل إعلام عربية ودولية، وآخر مؤلفاته كتاب: «قبل وبعد عرفات: التحول السياسي في الانتفاضة الثانية».

### باسم الزبيدي

عضو الهيئة الأكاديمية في دائرة العلوم السياسية، وفي برنامج الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت. عمل عضوا للهيئة الأكاديمية في برنامج التميز الأكاديمي وقسم الشؤون الدولية في جامعة قطر. كما كان في السابق مديرا لدائرة التخطيط والتنمية السياسية في جامعة النجاح الوطنية.

### عزمي الشعبي

مستشار لمؤسسة أمان - الإئتلاف من أجل النزاهة، وعضو المجلس التشريعي 1996 - 2006.

### بلال الشوبكي

رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الخليل، وعضو شبكة السياسات الفلسطينية (الشبكة).



## فارس شوملي

طالب ماجستير في جامعة بيرزيت، وموسيقي. كتب في الصهيونية والسياسة الإسرائيلية، بالإضافة إلى مقالات رأي ومساهمات في المواقع الإلكترونية المحلية. متطوع منذ ثلاثة أعوام في إذاعة دون تردد، وفي موقع اتجاه.

## مضر قسيس

مدير معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان، وعضو الهيئة الأكاديمية لدائرة الفلسفة والدراسات الثقافية، ومدير برنامج الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان، والمدير المشارك لمبادرة وندسر بيرزيت للكرامة في جامعة بيرزيت.

## بيتر لاجر كفيست

مرشح للدكتوراه في علم الإنسان الاجتماعي - الثقافي في جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية، حاصل على الماجستير في الشرق الأوسط المعاصر من جامعة أوكسفورد. يحرص بحثه كيف أثرت الحركة والتحرك تاريخيا على تشكل وعي / فهم الصدفة، والفعل الإرادي، والممكن سياسيا.

## مانفرد نوافك

الأمين العام للمركز الأوروبي للتعاون الجامعي / الحرم الجامعي العالمي لحقوق الإنسان (البندقية)، والمدير العلمي لمعهد لودفيغ بولتسمان لحقوق الإنسان (فيينا). عمل مقرر الأمم المتحدة الخاص حول التعذيب في الفترة ما بين 2004 و2010، وعمل قاضيا في غرفة حقوق الإنسان للبوسنة

والهرسك. وهو أحد مؤلفي التقرير حول سجن غوانتانامو. ويقود حالياً بحثاً لصالح الأمم المتحدة حول أوضاع الأطفال المحرومين من الحرية.

## تقديم

يضم هذا الكتاب أوراقاً عرضت في مؤتمر مواطن الثالث والعشرين المنعقد يومي السادس والسابع من تشرين الأول/أكتوبر سنة 2017 بعنوان «الديمقراطية في الميدان العام»، كل باللغة التي كتبت وعرضت فيها.

مؤتمر مواطن الثالث والعشرون هو أول مؤتمر سنوي يعقده معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت بعد انتقال المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية إلى الجامعة. وكان يصبو، إضافة إلى تحقيق أهداف مؤتمرات مواطن السنوية، التي باتت تشكل معلماً فكرياً وثقافياً، إلى إرسال رسالة حول أهمية الخطوة التي اتخذتها مؤسسة مواطن بانتقالها إلى الجامعة، وإلى استمرارية نهج مواطن مدمجاً بنهج الجامعة.

كان لهذا المؤتمر طابع دولي بامتياز، وقد ساهم فيه متحدثون من أمريكا الشمالية، وأوروبا، وأفريقيا، ومن فلسطين بالطبع (ولا يسعنا هنا إلا الإشارة إلى الأسف على عدم قدرتنا على استضافة مفكرين وباحثين من الدول العربية الشقيقة).

موضوع المؤتمر كان، أيضاً، مفصلياً. فهو شكل سعياً إلى إثارة النقاش حول الديمقراطية بمغزاها الشعبي (وليس الشعبوي)، وضرورة العودة إلى التصورات غير النخبوية حول الديمقراطية، وتحريها من سطوة المال، ومن عسف الهيمنة، والأحادية، والاحتكار. واعتقادي أن المؤتمر نجح في ذلك.

تقدم الأوراق التي يشملها هذا الكتاب مقاربات مختلفة للقضايا التي تناولها المؤتمر، فهي تحاول النظر إلى الديمقراطية كحق للناس، وإلى فشل النموذج الليبرالي الغربي للديمقراطية، وإلى زيف الديمقراطية التي يستتر وراءها الاستعمار، وإلى أثر العنف الذي دعمه الاستعمار على إمكانية تطور الديمقراطية في دول الجنوب، وإلى غياب البوصلة السياسية في خضم الشعارات الطنّانة حول الوحدة الوطنية، وإلى اغتراب الشباب واستلاب الحيز العام، وعمل الرأسمالية العالمية على إجهاض الثورات الشعبية ذات الطابع الديمقراطي، وإلى عدم قدرة الحلول الإجرائية على معالجة القضايا الوطنية والمركزية، وإلى زيف الديمقراطية المتحالفة مع المال، وإلى تمظهرات الهيمنة على مستوى الشارع ومستوى المشهد، والتعبير، وغير ذلك.

يسعى معهد مواطن إلى خلق نقاش مجتمعي يطرق جوهر قضايانا الحياتية بعمق، ويصر على دمج النظرية بالممارسة، وعلى لعب دور في الارتقاء بالإنتاج الفكري الفلسطيني صوب عمل المثقف العضوي، الذي يستنبط قضاياها النظرية ونقاشاته من واقع الحياة اليومية، ولكنه لا يشكل مستهلكاً للشعارات والانطباعات والمشاعر، بل ينتجها بنفسه ويتفاعل معها.

## المقدمة

### مضر قسيس

يؤرقنا مستقبنا في وقت يمر فيه العالم بتحويلات كبيرة. فقد بات العالم يبدو صغيراً بالتكنولوجيا والاتصالات والمواصلات، ولكنه بات أكبر من ذي قبل، لكثرة ما يتسع من حروب، وتقسيمات متزايدة، ولاتساع البون بين الثراء والفقير فيه، ولاتساع الهوة بين الضعفاء والأقوياء. إنه العالم الذي لا يزال يصرف على السلاح أكثر بكثير مما يصرف على العلاج، وهو العالم الذي عاد يقترب من حرب عالمية ثالثة، وما زال بعض من معاصري الحربين العالميتين أحياء، وهو العالم الذي قررت فيه بعض القوى التراجع عن أهم منجزات البشرية، ووقف التقدم نحو الحرية، والعدالة، والتعددية، والتضامن، والحق. وبعبارة أخرى، فإن ما يؤرقنا هو الهجمة على الديمقراطية، وتراجع الأخيرة أمام أعيننا.

لقد بتنا في فلسطين غير قادرين على صون نسيجنا الوطني والاجتماعي، وبتنا غير متأكدين مما سنفعل في يوم تحررنا، ولا كيف نصل إلى هناك. ليس هذا بسبب التقاعس، ولا بسبب

اللامبالاة، بل بسبب الاغتراب الذي تفرضه علينا متطلبات حياتية لا تنبع من احتياجاتنا، ولا من تصميمنا، ولكن من احتياجات من يريد تسليعنا، وصولاً إلى تسليع نضالنا الوطني، ونضالنا في سبيل الديمقراطية وحقوق الإنسان.

يجدر نقل النقاش حول المستقبل إلى الحيز العام، نقله من الأروقة إلى الشارع. لا داع لنقاش مستقبل فلسطين في بكين، وفي واشنطن، وفي نيويورك، وفي القاهرة دون الخليل! نحتاج إلى إخراج القضية من أروقة النخب، وطرحتها في الميدان العام.

لقد ازدادت مهمتنا صعوبة، فبات علينا، إضافة إلى تحرير الإنسان، وصون حريته، وتحرير الأرض، ودحر الاحتلال، والتخلص من التبعية، ومنع احتكار الإرادة (أي الديمقراطية)، بات علينا تحرير الديمقراطية ذاتها من أغلفتها الجديدة التي شوهدت جوهرها، حين أزلت من مكوناتها العدالة، والعقلانية، والمساواة، والحرية. وبعبارات أخرى، علينا أن نعيد تعريف الديمقراطية من جديد. يجب أن يتسم هذا التعريف بمركزية حياتنا اليومية، بدلاً من مركزية سلطات النظام السياسي ومؤسساته؛ أي إن على التعريف الجديد أن يعيد المفهوم إلى مهده، وأهله: إلى الناس وهمومهم وطموحاتهم وتطلعاتهم.

في محاولة للخوض في هذه الهموم، عالج مؤتمر مواطن الثالث والعشرون قضية تشوه مفهوم الديمقراطية في الممارسة على الصعيد الفلسطيني خصوصاً، والصعيد العالمي عموماً، وسلط الضوء على التحولات التي حدثت عالمياً على فهم وممارسة الديمقراطية. وسعى إلى إعادة مفهوم الديمقراطية في الحياة اليومية، وفي الحيز العام إلى مكانته المحورية في نقاش التطور الديمقراطي في العالم وفي فلسطين. كما سعى إلى وضع النقاش الجوهرية حول الديمقراطية على جدول الأعمال الوطني في سياق الاحتياجات التحررية والتنمية للمجتمع الفلسطيني.

اخترلت غالبية الخطابات حول القضية الفلسطينية على مر السنين إلى قضايا تتعلق بطبيعة السلطات السياسية وهيكلاتها، تاركة، جانباً، كل قضايا السياسة على المستوى الشعبي، كتنظيم الحيز العام والحياة اليومية للفلسطينيين. وأحد مظاهر هذا الاختزال هو إضفاء مكانة عالية المركزية على القضايا التي تتعلق ببناء الدولة وقضايا الوضع النهائي وبناء المؤسسات وما شابه. بكلمات أخرى، هنالك قضية وحيدة متعلقة بالسلطة/السلطات السياسية، ولكن هناك غياباً للقضايا المتعلقة بالهدف النهائي والأصلي لوجود هذه السلطة: تقرير المصير الفردي والجماعي الذي يتطلب تنظيم الحيز العام، وبالتالي الأسئلة حول هذه السلطة. توجد دوافع ومحركات عدة لهذا الاختزال، لكنها جميعاً مترابطة. ومن أبرز هذه المحركات طبيعة الإعداد لعملية السلام، بمراحلها المختلفة التي تشمل مدريد، وواشنطن، وأسلو، ومفاوضات ما بعد أسلو. وثمة محرك آخر: ألا وهو الاهتمام السائد بالمناقشات التي تتمحور حول المساعدات الإنمائية، ونقاشات أخرى، ذات طابع سياساتي، تشكلت (أو تمت إعادة صياغتها)، كجزء من عملية الصوغ الإشكالية للنظام العالمي الحالي ذي الطابع النيوليبرالي.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، يتزامن اختزال قضية الديمقراطية إلى قضية السلطة، مع اختزال قضية الاحتلال إلى قضية مظهراته (الأمر الذي يشكل وجهاً آخر لإقصاء المجتمع عن الشأن السياسي)، وإلى تجزئته إلى قضايا الحوكمة في مجالات شتى (يطلق عليها غالباً اسم قضايا الوضع النهائي) لا تشمل قضية تقرير المصير المركزية إلا شكلاً، ويتلخص نقاش هذه القضايا بآليات وصلاحيات إدارتها دون الوصول إلى رأي الشارع فيها.

إن الميل لاختزال القضايا السياسية إلى قضايا سلطة، لن يخدم بشكل فاعل تحسين حياة الشعب، ولن تكون له فائدة

واضحة ومباشرة على الحرية وتحقيق تقرير المصير، وهي القضايا التي تشكل الأهداف الجوهرية للتنظيم السياسي الذي يتخذ شكل السلطة السياسية. كما أنه يتم اختزال قضايا الديمقراطية في هذا الإطار إلى قضايا متعلقة بشكل النظام السياسي، وبعض المسائل الإجرائية، ما يؤدي إلى ترك القضايا الجوهرية التي تتعلق بالمشاركة وإعمال الإرادة الحرة للأفراد والجماعات.

فالنقاشات السياسية التي تثار في سياق عملية الاختزال الواسعة هذه، تسمي عقيمة وثنائية: دولة واحدة أم اثنتان؟ فتح أم حماس؟ دولة مستقلة أم كونفدرالية؟ مفاوضات أم انتفاضة؟ يتم نقاش المواقف حول هذه القضايا من منطلق «واقعية سياسية» محددة، تصرف النظر عن قضايا حيوية متعلقة بالافتراضات الأساسية حول ماهية المشكلة التي يجب حلها. فحتى الممارسة السياسية للانتخابات تنتهي لصالح «غالبية» كنتيجة للمشاركة السلبية.

في حين أن جوهر الديمقراطية يتعلق بتحقيق الإرادة العامة، وفي حين أن مختلف البلدان، بما فيها فلسطين، قد طورت، من أجل تحقيق هذه الإرادة، أدوات وأنظمة وإجراءات مختلفة تشمل إصلاحات قانونية ودستورية وإنشاء هيئات حماية حقوق الإنسان وتدابير لمكافحة الفساد، وإصلاحات قضائية، وأنظمة انتخابية، وما إلى ذلك. يبدو أن هناك تضاداً في المساحة (الحيز العام) الضرورية للتعبير عن الإرادة العامة وممارستها.

لقد تسببت تطورات عدة (ذات صبغة عالمية) حديثة نسبياً، في نشوء هذه المتلازمة (أو على الأقل جعلها أكثر حدة)، ومن بينها طبيعة التحولات النيوليبرالية التي تتمظهر في عملية التسليح (أو الخصخصة الفعلية) للفضاء العام (مثل رعاية الشركات الكبرى للمناسبات العامة)؛ والعقيدة الأمنية الجديدة التي تفقد الخصوصية



معناها، من خلال خصخصة الخدمات العامة (مثل جمع الشركات الخاصة للمعلومات الخاصة كشرط لتقديم الخدمات الحيوية)؛ وما يترتب على ذلك من غموض الحدود بين القطاعين العام والخاص (مثل نوع المعلومات الخاصة المتاحة للبنوك)؛ وتكنولوجيا الاتصالات الجديدة، حيث يمكن للفرد أن يتصور ظهور فضاءات جديدة غير العام والخاص كالقطاع الخاص-العام، (أي معلومات خاصة متاحة في الحيز العام (مثل الموقع الجغرافي الخاص بك، من خلال خدمات نظام المعلومات الجغرافية (GIS) على الهواتف الذكية؛ والعام-الخاص (مثل احتكار القطاع الخاص للموارد العامة - استخدام معلومات (GIS) لأغراض التسويق)؛ والتغيير في طبيعة الحوكمة التي باتت لا تفترض الاستثمار في الصالح العام على مستوى الدولة (كاضمحلال تمويل التعليم العالي)، وعلى مستوى الحكومة المحلية (مثل قيام التخطيط الحضري على افتراض أنه يتوجب على أحد ما أن يدفع مقابل كل مرفق أو خدمة مقدمة)، والعديد من المظاهر الأخرى.

إن السؤال الذي ينشأ هنا يتعلق بماهية القرارات الجوهرية التي يمكن أن يتخذها المواطن إذا كانت الخيارات تقتصر على الاختيار بين سلع في السوق. وإذا كانت حكمة المخطط النيوليبرالي مقبولة. وفي ظل هيمنة تامة للسوق وآلياته، ينشأ سؤال آخر حول الحاجة إلى النظام السياسي أصلاً. وبكلمات أخرى، إذا كان النظام السياسي لا يمتلك استقلالية عن السوق، فلماذا لا يكون نظام حوكمة الشركات للحياة الاجتماعية كافياً وبديلاً عن تنظيمها السياسي؟ في هذه الحالة سوف يصبح الأفراد مواطنين في شركات بدلاً من المدن والدول، ويمكن، بعد ذلك، أن يظهروا في المطارات جواز سفر مايكروسوفت -على سبيل المثال- بدلاً من جواز سفر هندي!

وفي حين أن مخاطر هذه التغييرات على طبيعة المواطنة تتسم بطابع عالمي، فإنها بالغة الحساسية في فلسطين، التي تعاني

من درجة أعلى من «الانكشاف»، لثلاثة أسباب على الأقل: أولاً، حقيقة أن فلسطين لا تزال في عملية تشكيل نظامها السياسي والاقتصادي (بما في ذلك سوقها)، فإن الاتجاهات الحالية للحكم ستؤدي إلى تنمية غير متوازنة لإطار الحكم الذي قد يكون غير إنساني. ثانياً، لأن اعتماد النظم السياسية والاقتصادية في فلسطين على التدخل الأجنبي (سواء المساعدات الاقتصادية أو اعتماد النظام السياسي على العوامل الخارجية) يعني درجة أعلى من الهشاشة فيما يتعلق بالتحويلات النيوليبرالية، كما يعني بيئة خصبة للفساد السياسي؛ ثالثاً، لأن غياب «أمر واقع» معروف لماهية المواطنة (تقاليد المواطنة) يعني أنه لا توجد تقنيات اعتدال (قوى «محافظة» لمجابهة التغيير) يمكن أن تكون عاملاً يؤدي إلى اتزان هذه العمليات.

إضافة إلى ذلك، تؤثر الظروف المشار إليها أعلاه على طبيعة الحركات السياسية وعملية التحرر الوطني. فإذا كانت هذه الديناميكيات تعني غياب أفق الدولة القومية، فإن الغموض سيغلف مصير مشروع التحرر الوطني.

هناك العديد من المؤشرات على أن التحويلات المذكورة أعلاه أصبحت جزءاً من خطاب التحرر الوطني منذ أوائل تسعينات القرن الماضي، وربما تمتد جذورها إلى منتصف سبعينات القرن الماضي (متزامنة مع التحويلات النيوليبرالية التي اتخذت -آنذاك- مسمى سياسات المحافظين الجدد، ومتزامنة مع نشأة البترودولار)، حيث تميزت في جوانب (ربما مسكوت عنها) لتشكل عملية السلام منذ أوائل تسعينات القرن الماضي، وستصبح الآن معرفة شائعة تخلق ديناميات جديدة، ربما غير مسبوقة، للتغيير السياسي المتصور والاتجاهات والأشكال الجديدة للمقاومة. وكلما تجذرت هذه الاتجاهات في الحياة اليومية للفلسطينيين، زادت إمكانية أثرها العكسي على تحقيق السلام وتقرير المصير بالشكل المتعارف عليه تقليدياً حتى الآن.

في ضوء ذلك، هناك حاجة إلى دراسة نوع التدخل الذي يمكن أن يؤدي إلى انتقال ديمقراطي غير محكوم عليه بالفشل. هناك حاجة إلى مشروع انتقال غير مقتصر على فكرة وأنموذج مثالي، بل إلى مشروع يضمن استدامة وجود الموضوع الديمقراطي: ففي فلسطين، لا نزال نحتاج إلى تشكيل هذا الموضوع قبل الشروع بحمايته.

ولذلك، صمم مؤتمر مواطن الثالث والعشرون لبحث في جملة الأمور التي تعبر عن التحولات المشار إليها أعلاه، وعن مقدماتها، وعن تداعياتها ونتائجها، وملازماتها، وبضمن ذلك واقع الديمقراطية وأفاقها عالمياً ومحلياً، بما في ذلك الأثر المتوقع لتعثر النظام العالمي بشكله الراهن، وتطور النزعات القبلية، والهوياتية، والأمننة (securitisation)، وتعاظم الحديث عن العدالة على نطاق عالمي بسبب التداخل الحاصل بفعل العولمة (أي أنه من المتعذر إيجاد الحلول لمشكلات العدالة في إطار دولة واحدة فقط)؛ واستحالة بناء الديمقراطية السياسية ذات السيادة تحت الاحتلال، لكن وجود إمكانية للإعداد لها في مرحلة التحرر الوطني، وصوغ الأجندة الوطنية الفلسطينية، بما يساهم في دفع عملية التحرر الوطني والاجتماعي أيضاً وبشكل متزامن؛ ومشروع بناء الدولة الديمقراطية في فلسطين بمكونات اجتماعية مثل الرعاية الصحية، والتعليم، والضمان الاجتماعي، ودور القطاع الأمني، وأداء الجهاز القضائي، والنظام الضريبي، وبما يعزز بقاء الفلسطينيين وصمودهم في أرض الوطن، وهو الرصيد الاستراتيجي في مواجهة المشروع الصهيوني في فلسطين؛ وطبيعة الحكم المحلي الفلسطيني والمركزي، من خلال نقاش التخطيط العمراني، وخصخصة الخدمات البلدية، وعموماً ما يجب وما لا يجب أن يخصص من مرافق وخدمات، وإدارة الموارد المائية، وقضايا البيئة، وعلاقتها بالديمقراطية الاجتماعية وآليات اتخاذ القرار؛ وطبيعة ودور المجتمع المدني الفلسطيني

من خلال مناقشة جوانب مثل جداول أعمال المؤسسات المختلفة للمجتمع المدني، والتمثيل، والائتلافات، وأشكال التنظيم والعمل، وكيفية إعادة بناء الأطر المنظمة التي لها قاعدة جماهيرية واسعة مثل النقابات والأحزاب السياسية والهيئات باختلاف أنواعها، التي هي عادة يعول عليها في عملية التغيير والتأثير على القرار، والأدوار المناطة بها في هذه المرحلة.

تطرقت الأوراق والنقاشات في المؤتمر إلى العديد من هذه القضايا بعمق، ويمكن تلخيص ما تمحورت حوله النقاشات، وما يمكن التوصل إليه من استنتاجات عامة، وهي في جملها قضايا تحتاج إلى العمل الأكاديمي والسياسي والمشارك لمعالجتها، ولكي تشكل أساساً لحياة أفضل. وتراوح هذه القضايا، ليس على وجه الحصر، بين وضع الديمقراطية، وشرعيتها، ومشاكل الهيمنة، والسلم العام، وفشل النموذج الليبرالي، وبؤس النموذج النيوليبرالي، والاستعمار، والاستعمار الجديد، والمشروع الوطني الفلسطيني.

هناك إجماع على أن وضع الديمقراطية في تراجع، أو أن هناك معضلة في طبيعة النظام السياسي الديمقراطي (بغض النظر عن الأنماط والأشكال المختلفة للديمقراطية). ندرك بالطبع أن هناك تفاوتاً كبيراً بين الأنظمة المختلفة التي يطلق عليها صفة «ديمقراطية»، وتتجلى الفروقات في جوانب مختلفة منها، على سبيل المثال، درجة الحماية التي توفرها الدولة وأجهزتها للمواطنين، ودرجة تدخل الدولة في تنظيم الحياة، والرعاية الاجتماعية، وما شابه. بيد أن الاتجاه العام السائد مقلق وخثير. فهو لا ينذر فقط بتفاقم الفروقات في الثروة، وازدياد الفقر والتهميش والإقصاء، بل هو بلغ درجة تدعو إلى القلق من نشوب مزيد من الحروب (بما في ذلك حرب عالمية). ويعني ذلك أن على المثقفين (أكاديميين وسياسيين) أن يفكروا جيداً في دورهم في هذه المرحلة.

بات من الجلي أن هناك تراجعاً في شرعية الأنظمة المصنفة على أنها ديمقراطية، وأنها باتت تلجأ إلى «التشريع» وابتداع الأنظمة والإجراءات بشكل متعاضم من أجل تعويض شرعيتها المتهالكة، وتبرير الهيمنة المتزايدة، والتغول على الحريات، تحت شعارات درء المخاطر على الأمن، والسيادة، وهيبة الدولة، والسلام العام، وغير ذلك. ولكن المشكلة تتفاقم، حيث إن القانون الناجم عن التشريع لا يمنح الشرعية (فالقانون الذي يفشل في تجسيد الشرعية، يعتبر فاشلاً وغير شرعي!). وتتحول محاولة إضفاء الشرعية عن طريق التشريع، إلى فعل إقصائي يستخدم الصلاحيات التشريعية لحماية النخب وحلفائها، ويقوض بذلك النظام الديمقراطي. ولكن، ولما كانت البدائل المتصورة للنظام الديمقراطي ليست أفضل حالاً، ولا تشكل بديلاً يتسم بالشرعية، تمسي مهمتها صون شرعية النظام عن طريق الإصرار على تلك الشرعية المستمدة من أصحاب السيادة، وليس من نخبهم وحدها.

أما السؤال المتعلق بالبدائل الممكنة أو المتاحة لتحقيق شرعية من هذا القبيل، فتبدو الإجابة عليه شديدة الصعوبة في الظرف الراهن المتسم بالعولمة، وهيمنة الاحتكارات، وتفاقم النزوع نحو الحروب. فعلى الرغم من نشوء عدد من الديمقراطيات الشعبية خلال العقدين الأخيرين (وبخاصة في أمريكا الجنوبية)، وانتشار خطاب داعٍ إلى ديمقراطية اجتماعية، واتساع نطاق النقد للنظام الرأسمالي، ولمرحلته النيوليبرالية، فإن التوجه الطاغي والراجح في التحولات الأخيرة حول العالم يشكل تجسيداً لتفاقم الأزمة، وليس مؤشراً على الخروج منها.

تتزامن التوجهات التي تعبر عن السأم العام (أو خيبة الأمل) من النمط الليبرالي الغربي للديمقراطية وتراجع صدقيتها، وانكشاف خداعها من حيث قيام أنظمتها بإحلال نخب ضيقة

محل الشعب، بدلاً من تمثيله مع المرحلة النيوليبرالية، ونمط الاقتصاد المعولم، ومع بروز اتجاهات متطرفة في دول كثيرة. وتبدو النزعات المتطرفة، والانفصالية، والفردانية كأحدى سمات التحولات النيوليبرالية التي أخذت، ضمن مشروع تسليع الحياة، وتسليع الهويات، وتشجع الإنتاج المفرط لها كإحلال نيوليبرالي محل التعددية الليبرالية. كما شجعت هذه المنظومة استحداث وتجديد العديد من الهويات الإثنية، والعرقية، والدينية، والمناطقية، والقبلية، وكلما كان بالإمكان تشجيعه في سبيل إنشاء أقليات لا متناهية تشعر أنها تحتاج إلى حماية السلطة، وإلى التدخل الأجنبي أحياناً.

لقد قضت التحولات التي انطلقت في العالم منذ منتصف سبعينات القرن العشرين، والتي عرفت بسياسات المحافظين الجدد في الغرب، وبالإصلاحات الصينية في الشرق، وما رافقها وتبعها على آمال الإصلاح من خلال التحولات الإصلاحية في الدول الرأسمالية على شكل دولة الرفاه. وتلا ذلك الانهيار المدوي للمنظومة الاشتراكية التي قادها الاتحاد السوفييتي ليقضي على جزء آخر من الأمل في تحقيق العدالة والمساواة، ولیدشن «النظام العالمي الجديد» الذي تحول لدى الكثيرين إلى مشروع أمل خالٍ من رؤيا، يلهث وراء لقمة العيش، ويعيد إلى الأذهان القول الشهير «الإنسان ذئب لأخيه الإنسان»، الذي ربما بات يحتمل صيغة جديدة من مثل «الإنسان ذئب ريادي لأخيه الإنسان».

وبعد مرور ربع قرن على «النظام الجديد»، بات هذا العالم وكأنه لا يتسع لمن فيه، وأن الاستغلال تفاقم، وأن الفروقات الطبقة زادت، وأن تمركز الثروة واستقطاب الموارد وصلت مواصل قياسية، وأن أشكالاً جديدة من العبودية نشأت وتطورت. وقد أدى كل ذلك إلى نمو النزوع نحو تأييد الأنظمة «الشعبوية»، ذات الزعامة القوية التي تنزع إلى تصرفات تذكر بالهمجية. ولا

بد هنا من الإشارة إلى أن هذا النوع من الأنظمة انحدر من المنظومات الليبرالية والاشتراكية والمختلطة، وموجود في دول الشمال ودول الجنوب؛ أي أن هذا النمط السياسي يشكل تعبيراً معولماً بامتياز عن واقع العالم البائس!

ولا يمكن رؤية انعكاس هذا الواقع على فلسطين إلا بالألوان الأكثر سواداً. إن الواقع الدولي يجعل من القضية الفلسطينية قضية صغيرة نسبياً، وحجم الخطر المتأتي عنها على النظام العالمي يمكن إهماله مقارنة بالمشاكل المستجدة، أما التعويل على القانون الدولي والآليات الدولية فهو مشروع لا يستطيع أن يثمر تحرراً في النظام العالمي الراهن، حيث تقدم تصرفات غالبية الدول الكبرى (والأصغر) رسائل واضحة حول الضرب بعرض الحائط بالقانون الدولي، ويشكل نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والوجود العسكري الأجنبي (أو جزء منه على الأقل)، والعدوان على اليمن، وغيرها الكثير في العالم العربي، وفي بقاع أخرى من العالم، تشكل كلها مؤشراً واضحاً على الاستهتار بالقانون الدولي. ويشكل هذا الوضع خطراً داهماً؛ سواء من ناحية دفعه بالفلسطينيين إلى الخيارات التي تشكل ردود فعل إزاء التصرفات المهجبة، أو من حيث إمكانية استدامة الحالة الراهنة التي تضع الشعب الفلسطيني ومستقبله «على كف عفريت». ففي الوقت الذي تمتلك فيه شعوب كثيرة تصوراً حول العودة إلى حالة سابقة (وبغض النظر عن الإمكانية الفعلية لذلك)، ما يعطيها بصيص أمل، لا يمتلك الفلسطينيون ما يعودون إليه، فيرددون بين فينة وأخرى شعار «حل السلطة»، و«تسليم المفاتيح للاحتلال»، ليدركوا أن الاحتلال غير راغب في «تسليم المفاتيح».

يحتاج الفلسطينيون إلى مشروع وطني. أما الشعارات التي يمتلكونها اليوم فليست مشروعاً أصلاً. لنأخذ شعار الدولة: هو شعار غير محدد المحتوى، فليس هناك وضوح حول ماهيتها، وآلية بنائها، وعلى عاتق من تقع مهمة بنائها؟ الدولة هي الإطار

لتحقيق خطط لضمان الحريات، والتعليم والصحة، وفرص العمل وغيرها من مكونات ومقومات ممارسة تقرير المصير، ولذا يحتاج الفلسطينيون إلى مشروع أبعد من شعار الدولة، ومن شعارات الوحدة، وإزالة الانقسام، وإنما مشروع يجسد آليات تقرير المصير. بالطبع، يبقى شعار إزالة الاحتلال ضرورياً، ولكن السؤال يبقى: ما هو مشروع البناء الوطني الفلسطيني؟ ومن هم أصحابه؟ ولن يتم صوغ هذا المشروع بالآليات والأدوات المتاحة اليوم، والتي تتسم بغياب النقاش المجتمعي. ولذلك، تكمن الخطوة الأولى في بلورة المشروع الوطني في إطلاق حوار مجتمعي، غير إقصائي، وغير فصائلي، وغير محكوم بالمحددات الاستعمارية. وهناك بالطبع سؤال آخر لا يقل أهمية يتعلق بالآليات البقاء إلى حين تحقيق المشروع الوطني.

ولا شك أن السؤال حول المشروع الوطني هو نفسه السؤال حول الشباب، ذلك أن السؤال حول الشباب هو بالضرورة سؤال حول المستقبل. وتقع على كاهل المجتمع (بغض النظر عن عمر أفراده) مسؤولية عن المستقبل. وبالتالي، السؤال حول الشباب، هو سؤال حول الدمج والإقصاء وليس سؤالاً حول العمر. المجتمع يتحرك، والشباب هم الجسم الطبيعي المتحرك فيه، ولكن لا يوجد مشروع وطني شبابي وآخر غير شبابي. هناك مكونات اجتماعية وسياسية تطلب التغيير، وأخرى ترغب في الحفاظ على الوضع الراهن. من المرجح أن تكون المكونات الساعية إلى التغيير أصغر عمراً (في المتوسط)، ولكن القضية هي قضية الاستئثار بالقرار والإقصاء عن القرار، وليست قضية كبار السن، وصغار السن.

يلخص هذا (جزئياً بالتأكيد) أهم المفاصل والتوجهات والقضايا التي عالجها المؤتمر، ولا شك أنها جديرة بأن تناقش، بشكل أعمق، وأكثر استفاضة.



## نموذج الديمقراطية الليبرالية: توقع أم أزمة؟

باسم الزبيدي

التساؤل الرئيسي هنا هو: هل النموذج الليبرالي، اليوم، أمام تعثرٍ عابر أم مأزقٍ مستدام؟ الأطروحة الرئيسية تقول: إن ما تواجهه الديمقراطية الليبرالية اليوم، لم يعد مجرد وعكة عابرة، وإنما هو تعثرٌ بنيوي عميق في بنية العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية الرأسمالية المسيطرة، ويمكن الاستدلال على مظاهرات هذا التعثر عبر خمسة عناوين: أولاً- تعاظم غموض مفهوم الديمقراطية، واتساع الفجوة بين الديمقراطية كمفهوم والديمقراطية كصيغة تنظيم، وضبط، وإدارة للمجتمعات. ثانياً- تحول الديمقراطية بصيغتها الراهنة إلى فضاء لعلاقات القوة وتمثلاتها وتعارضاتها الطبقيّة محلياً وعالمياً. ثالثاً- انكشافية الديمقراطية الليبرالية لارتدادات التشابك الاقتصادي العالمي والتطور التكنولوجي والعولمة، وتشوّه مبادئ الحقوق والسيادة. رابعاً- تماهي النموذج الليبرالي للديمقراطية مع

السياسات النيوليبرالية، وما تنتجه من تهميش، وإفقار، وإقصاء لقطاعات اجتماعية واسعة في البلدان الرأسمالية والفقيرة على السواء. خامساً- انحناء الديمقراطية الليبرالية للهويات الضيقة.

على الرغم من أن معالجة هذه الإشكاليات هو أمر ممكن، فإن ذلك لن يتحقق دون إحداث تغيير عميق في بنية الديمقراطية الليبرالية ومضمونها؛ تغيير يبدأ لكنه لا يتوقف عند اتخاذ موقف أخلاقي منها، وإنما يتعداه ليصل إلى التصدي العملي لما آلت إليه سياسات «الديمقراطية» الليبرالية من إفقار، وتهميش، وإقصاء أصبح يُسوّغ معها كونيّة المطالبة بالعدالة والمساواة. ويستدعي التغيير أيضاً، الكف عن اختزال فهم الديمقراطية كمجرد ترتيبات شكلية إجرائية (تتألف من انتخابات، وسيادة القانون، وفصل السلطات)، وتضمين ما يعنيه مكوّنها الأصليّان - العدالة والمساواة. إن أحد معايير نجاح «أنسنة» الديمقراطية الليبرالية اليوم -وربما الأهم- هو مدى نجاحها أو إخفاقها في «أنسنة» «التقانة» والتشابك الاقتصادي والعولمة، وفي وقف ما يترتب عليها من امتهان لكرامة ملايين البشر، ومن تجاوز لسيادة الأمم.

## إشكالية المفهوم

ربما من غير المفيد الحديث عن عناءات الديمقراطية الليبرالية دون التطرق إلى إشكالية مفهوم الديمقراطية، وحقيقة أنه يتضمن معاني ودلالات متنوعة؛ منها ما ينطوي على التوافق والانسجام، ومنها ما هو متعارض ومتناقض. الديمقراطية لدى البعض: نظام «يتساقق» والظلم والطغيان، ويتعارض مع الخير والكرامة الإنسانية، بينما هو العكس

تماماً لدى آخرين. هذه الحيرة إزاء المفهوم قديمة قدم فكرة الديمقراطية ذاتها، منذ أن نحتها اليونان، وليس هناك ما يبرر الاعتقاد أنها ستتبدد؛ بديهي أن تختلف معانيها وأن تتنوع منطلقات فهمها إلى حد التناقض أحياناً؛ وذلك لصعوبة تحديد ما تعنيه بشكل جازم في سياقات تاريخية مختلفة بدقة ووضوح؛ ولكونها أيضاً لا «تستحصل» معناها من ذاتها، وإنما ممن يتبناها في سياق سعيه إلى تحقيق غاياته، ما يجعل معناها لا يتجاوز حدود ما يختارونه لها أن تكون. إن فهم الديمقراطية وسير «كُنْهها» يستدعي تحديد انتماءات وولاءات القائمين عليها، وذلك عبر إسنادهم إلى تموضعاتهم الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والدينية، بما في ذلك مواقعهم في نظام الحكم والسلطة، ومدى تأثرهم وتأثيرهم بالقيم والمُثل الديمقراطية: الديمقراطية بالمحصلة ليست سوى ما نريده لها أن تكون.

تاريخياً، استند الموقف من الديمقراطية إلى موقفها السياسي والأخلاقي من مسألة الحقوق والحريات والصيغ الأنسب لترجمتها؛ ولذلك مُيز بين أنظمة الاستبداد والأنظمة الديمقراطية. وقد نُظِر إليها بصيغتين: الأولى رأت فيها نظام حكم متهافت يُعْمِل الحقوق والحريات، ويقف في تضادٍ مع مقتضيات الخير الإنساني، فيُحدِثُ شرخاً عميقاً في بنية المجتمع، ويقود إلى الفوضى والانحطاط. وهو نظامٌ غير متوافقٍ والنسق «الطبيعي» في المجتمع؛ كونه يصنع مساواة وهمية بين الأفراد، ويعتقد بحقهم جميعاً بالمشاركة، بصرف النظر عن قدراتهم المعرفية وتكوينهم الأخلاقي؛ ما يُمكنهم من لعب دور مهم في الشأن العام، فترهن الدولة بيدهم ليأتي لها التقهقر والانحدار.

أما الصيغة الثانية، فقد رأت في الديمقراطية نظام حكم خَيْر يُقَرِّ بحقوق الناس، وبخاصة حقهم بالمشاركة في إدارة

الشأن العام، ما يُعزِّز استقرار الدولة والمجتمع؛ فهذا النظام مُتَّسق والحقوق الطبيعية للأفراد، المتمثلة بالحق في الحياة، والحرية، والملكية، والمساواة. هذه الحقوق أصلتها نظريات العقد الاجتماعي (تلك النظريات التي رفضت ادِّعاءات نظريتي الحق الإلهي والحق الطبيعي اللتين أنكرتا دور الفعل الإنساني الدنيوي وأهميته في إدارة الدول والمجتمعات)، وبذلك أسست لقيم الحرية والعدالة والمساواة التي أصبحت ملازمة للديمقراطية. أصبح هذا النظام، حسب دي توكوفيل، متوافقاً ليس مع الأخلاق فحسب، وإنما أيضاً مع التاريخ الذي يسير بثقة وثبات صوب المساواة ليُنهي التفاوت بين الناس، وليُحقق العدالة للجميع (De Tocqueville, 1835).

هذا السجال القديم الجديد حول الديمقراطية وسمات نظام الحكم (الأصدق تعبيراً عنها) لم ولن ينتهي، حيث نُطرح اليوم أسئلة إزاء هذا الأمر، منها ما يرتبط بقدرة النموذج الليبرالي الراهن للديمقراطية على صيانة الحقوق والحريات الفردية والجماعية، وكذلك بكيفية المواءمة بين النزعات المتعارضة للحرية من جهة، والمساواة والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى، وبخاصة في ظل التشابك الاقتصادي و«التقانة» والعولمة، وأيضاً بماهية القطاعات التي يخدمها النموذج الليبرالي، وتلك التي لا يخدمها ويجعلها مناهضة له. بمعنى: إن أسئلة كثيرة تدور حول من هم أصدقاء الديمقراطية؟ ومن هم أعداؤها؟ وكيف يمكن ردم الفجوة والتباين بين ديمقراطية الدول الغربية داخلياً وبين عدم ديمقراطيتها في سياساتها الخارجية؟ إن مثل هذه الأسئلة تقف اليوم بقوة أمام الديمقراطيات الليبرالية وتستدعي المعالجة، لكن ربما في نطاقٍ يتجاوز حدود الكيانات بعد أن أصبح من المتعدِّر معالجة أزمة الديمقراطية في نطاق دولة واحدة!

## تعاظم التفاوت والتهميش

لفترة طويلة، انشغل الفكر السياسي والاجتماعي بموضوع التفاوت بين الناس، واعتقد البعض أن الديمقراطية صيغة مثلى للتصدي له ولارتداداته الأخلاقية والسياسية على الأفراد والجماعات، وذلك على عكس صيغ حكم أخرى. اللامساواة في الديمقراطيات الليبرالية، اليوم، في ازدياد مطرد؛ بحكم تنوع أدوات السيطرة بيد القلة في ظل العولمة وثورة الاتصال والتقدم التقني. في تشخيص اللامساواة القائمة، وجد توماس بيكيتي (Piketty, 2014) وهو اقتصادي فرنسي درس تطور رأس المال في القرون الثلاثة الأخيرة في 23 بلداً، أن عُشر السكان الذين يمثلون أصحاب رؤوس الأموال يحصلون على عوائد تفوق كل ما يحصل عليه العاملون بمختلف فئاتهم. كما وجد أن أصحاب رؤوس الأموال هم من يُحكمون قبضتهم على السلطة، أيضاً، في الكيانات الديمقراطية الراهنة؛ ما يجعل النظام الديمقراطي الراهن، برأيه، نظاماً فساداً كونه يماسس التفاوت ويُجذّره في كل مكان.

في هذا السياق، تنشأ تساؤلات جدية حول جدوى المشاركة السياسية (الانتخابات) في الديمقراطيات الليبرالية، علماً أن من يُصمّم تفاصيلها هي الفئات المسيطرة اقتصادياً وثقافياً. وتفضي تلك الانتخابات في واقع الحال إلى تجديد حكم القلة المتنفذة، فُسهّم في تكريس الفجوة بين القلة والأكثرية، وتتعرّز مواقع تلك القلة عبر خفض الضرائب على الأغنياء، وتقديم الإعفاءات السخية، وعبر إلغاء أو تخفيف القيود على نشاطاتهم الاقتصادية؛ لتعظيم منافعهم، دون اكتراث بالانعكاسات الاجتماعية أو البيئية. وتتبنى، بالمقابل، سياسات تُثقل كاهل العامة بالضرائب، وتُخفّض مخصصات البرامج الاجتماعية،

والصحية، والتعليمية؛ فتزداد معدلات البطالة، والفقر، والجريمة، والتمييز العنصري، وكل ما يلزم ذلك من إقصاء وتهميش للكثيرين؛ وتتبنى، أيضاً، سياسات تقود إلى التوسع في الإنفاق العام، والاستدانة على حساب الأجيال القادمة؛ ما يسبب أزمات اقتصادية تتعامل معها الحكومات بالتأجيل والتسويف، وكذلك عبر إرضاء الناخبين الذين، بدورهم، يميلون إلى قبول معدلات أقل من الضرائب، وخدمات اجتماعية أكثر؛ ما يجعلهم ينتخبون من يعدهم بذلك، لكن في إطار تمللهم وعزوفهم عن المشاركة السياسية.

الملفت هنا هو السعي إلى تبرير مقبولة تهميش وإقصاء قطاعات واسعة عن التأثير الفعلي في الشأن العام سياسياً واقتصادياً، كون ذلك يتم في كنف الديمقراطية وتحت رايته، بمعنى أن التفاوت المتعاظم في الدول الديمقراطية يُراد له أن يبدو أمراً عادياً، وليس مؤشراً على محدودية الديمقراطيات الليبرالية. لا تكمن الإشكالية، على ما يبدو، فقط في محدودية قدرة الديمقراطيات الليبرالية على تقديم معالجات مقنعة للفجوة الآخذة بالاتساع بين القلة والأكثرية، وإنما، أيضاً، بوجود انفصام أو ضعف عرى علاقة سادت طويلاً بين الديمقراطية والرأسمالية؛ ليحل مكانها توافق بين السلطوية والرأسمالية، كما تشير التجربة الصينية ذات المنبت السلطوي. تلك التجربة المملّفة التي ما زالت تحقق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، دون الحاجة إلى «فوضى» الديمقراطية التي يسببها تعاقب الحكومات وغياب تراكمية التخطيط وغير ذلك؛ فقد حققت ما كان يُعتقد أن الديمقراطيات الليبرالية أكثر أهلية وقدرة على تحقيقه من النظم، وهو النمو الاقتصادي والازدهار، إلى جانب الاستقرار السياسي والاجتماعي. إن قصور الديمقراطيات الليبرالية لا يتجلى فقط بمحدودية قدرتها على تحقيق المساواة والعدالة والانسجام الاجتماعي، وإنما، أيضاً، بتضاؤل قدرتها

على تحقيق معدلات رفيعة من النمو الاقتصادي تُماثل ما يتحقق في الكيانات السلطوية.

أمام ذلك، لا يصير مفاجئاً أن يُقارن البعض حال المواطن في الديمقراطيات الغربية بحال نظيره في الأنظمة السلطوية لصالح الثانية؛ لما حققته من معدلات عالية من النمو الاقتصادي لم تستطع الأولى تحقيقه، مع أن اللامساواة تتعاظم، ومع أن المواطن يتم إقصاؤه في الحالتين، تارة باسم الدولة، وتارة أخرى باسم رأس المال!

إن تعاقب الأزمات الاقتصادية، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الديمقراطيات الليبرالية، يطرحان سؤالاً مهماً حول أيهما أفضل للمواطن، أو أيهما أقل سوءاً: أن يعيش في كُف دول سلطوية (كالصين) تحقق له معدلات متصاعدة من النمو الاقتصادي، وتقود بالتالي إلى تحسين نوعية حياته، أم في دول ديمقراطية (كالولايات المتحدة)، تحقق البسير من النمو الاقتصادي، وتحكمها قلة تستحوذ على الثروة والسلطة، وتولج نفسها في حروب خارجية لا نهاية لها؛ بمعنى، أيهما أفضل حالاً، المواطن الأمريكي في ولاية ميتشغان الأمريكية، التي فقد كثير من وظائفهم وتضاءلت مرتباتهم فازدادوا فقراً وبُعداً عن تحقيق «الحلم الأمريكي» في العقود الأخيرة؛ أم المواطن الصيني في مقاطعة (غوانغدونغ) الصينية، ذات الناتج المحلي الأعلى والمتصاعد، وفرص العمل المتزايدة، والتحسين المطرد بمستوى حياة المواطنين هناك؟ لا أقصد التقليل -عبر هذه المقارنة- من شرور النظم السلطوية وسوءها، وإنما تأكيد محدودية قدرة الديمقراطيات الليبرالية على تحقيق العدالة الاجتماعية وخدمة كرامة الإنسان.

إن تواضع نسب النمو والازدهار في الديمقراطيات الغربية (مقارنةً بغيرها كالصين كما أسلفنا)، لا ينبغي أن «يُبْهَت» من

شأن ممارسة مواطنيها حقهم الانتخابي، وأنه يحكمهم مبدأ الفصل بين السلطات، وسيادة القانون، وحرية الصحافة، وغير ذلك. لكن ذلك لا يقتضي المبالغة بقدرة المواطنين على التأثير في سياسات حكوماتهم، فهي تتآكل باستمرار؛ كون تلك السياسات (الداخلية والخارجية) تُصاغ وفق ميول وتوجهات قوى متنفذة، تسيطر على مفاصل النظام وتؤثر بقوة على مخرجاته. السؤال الذي يطرح هنا هو: في ظل أن من يحكم -من الناحية الفعلية- هم القلة المتمثلة بالشركات الكبرى، والأسواق المالية، والبنوك المركزية، وجماعات الضغط -سواء أكان ذلك في العلن أم من خلف ستار- فما القيمة الفعلية للمؤسسات الديمقراطية الرسمية «الشرعية» من برلمانات، وأحزاب، ومؤسسات حكومية، بعد «تضعُض» دعم وتأييد عامة الجمهور وخوف الثقة الشعبية بها؟

## حقبة التوحش

ربما من أكثر القضايا المقلقة والمتعلقة بمسألة الديمقراطية اليوم، تقاطعها، وربما تماهياها، والنموذج النيوليبرالي سياسياً واقتصادياً وثقافياً. ويتضمن ذلك تبني الديمقراطيات الليبرالية مفردات النموذج النيوليبرالي، (إيفانز ووسويل) وهي مفردات ترى في حرية السوق صيغة مثلى للسياسات العامة، كونها، برأيها، تقود إلى الازدهار والرخاء. وقد اعتمد هذا النموذج على نطاق واسع في العقود الثلاثة الأخيرة من قبل المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي (IMF)، والبنك الدولي، ووزارة المالية الأمريكية، وبنك التطوير عبر أمريكا (Inter-American Development Bank)، وكان الاقتصادي ميلتون فريدمان (Milton Friedman) (فريدمان، 1962) من جامعة شيكاغو من أهم منظريه. هناك ثلاث غايات رئيسية لهذا النموذج تقاطعت، أو تماهت، معها الديمقراطيات الليبرالية، هي:



أولاً: زيادة دور السوق في تنظيم الحياة الاقتصادية؛ عبر الانفتاح على التجارة والاستثمارات الدولية، وعقد اتفاقيات التجارة الحرة العالمية، وما يتلو ذلك من تخفيض للأجور وإلغاء حقوق العاملين، وانفلات حركة رأس المال، والبضائع، والخدمات، وتحرير الشركات من أي قيود تفرضها الدولة؛ مهما كان الضرر الاجتماعي الذي يسببه ذلك.

ثانياً: خصخصة المنشآت والخدمات العامة: كالصناعات الرئيسية، والسكك الحديدية، والبنوك، والطرق العامة، والماء، والكهرباء، والمدارس، والمستشفيات، وذلك بحجة تحقيق «الكفاءة الأفضل»، على الرغم من أن ذلك يقود إلى تركيز الثروة في أيدي قلة من الناس، وترك الكثيرين في دوامة الفقر.

ثالثاً: تخفيض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية: كالعليم، والصحة، وتقليص شبكة الأمان للفقراء، وتخفيض الإنفاق على البنى التحتية: كالطرق، والجسور، والمرافق العامة الأخرى.

ويستبدل من خلال ذلك مفهوم «الصالح العام» بمفهوم «المسؤولية الفردية»، ما يزيد من معاناة الفقراء ويحملهم على البحث عن حلول لما يواجهون من تحديات «فرادى»، فيوصفون بالكسالى بعد أن يفتشلوا في إيجادها.<sup>[1]</sup> وقد فُرض هذا النموذج في أكثر من مكان في السنوات الأخيرة، عبر المؤسسات المالية الدولية

[1] تتفق الليبرالية الكلاسيكية مع أغلب هذه الأفكار، على الرغم من أنها لا ترى ضرورة فرض أي شروط خارجية على الدول، حيث يجب أن تتخذ الدول قراراتها بحرية لتتناسب مع مصالحها. كما لا تتفق مع فكرة رهن الكثير في يد الحكومات، كون ذلك يتعارض مع فرص حل مشاكل المجتمع التي ينبغي أن تتولاها مؤسسات المجتمع المدني.

القوية، وطُبِّقت جوانب منه في الولايات المتحدة وبريطانيا. وأدى تطبيقه في الأولى إلى تخفيض مخصصات البرامج الاجتماعية والرفاه؛ وكذلك التنكر لحقوق العمال، وبخاصة المهاجرين منهم. وقد منحت سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وبخاصة الجمهورية منها، دعماً كبيراً لهذا النموذج، وتمخض عنه حرمان الأطفال، والشباب، والنساء، وكبار السن، والبيئة من الحماية اللازمة؛ وجعل المستفيدين منه قلة عززت ثروتها ونفوذها السياسي بشكل كبير.

أما في بريطانيا، وبخاصة تحت حكم (تاتشر)، فقد حُصِّص وبيع الكثير من الصناعات والخدمات؛ كصناعة الصلب والحديد، والماء، والكهرباء، والنفط، والغاز، والهاتف، وشركات الطيران، ومشاريع الإسكان العامة، كما رفعت القيود عن البنوك، والمؤسسات المالية، هذا إضافة إلى شل النقابات العمالية (وبخاصة اتحاد عمال المناجم) لتسهيل تطبيق تلك السياسات التهميشية. وقد أصبح راتب المدير التنفيذي (الـ CEO) في ظل هذه السياسات يعادل (400) ضعف مرتب العامل العادي مع نهاية ولاية (ريغان) العام 1988، بعد أن كان يعادل (44) ضعفاً فقط في السنوات التي سبقت ذلك. وفي بريطانيا، قفز راتب المدير التنفيذي من عشرة أضعاف قبل (تاتشر) العام 1979 إلى ما يزيد على مائة ضعف بعد انتهاء ولايتها.

هذا النموذج لم يتوقَّف عند الولايات المتحدة وبريطانيا، فقد شق طريقه، أيضاً، إلى بلدان أخرى كألمانيا وروسيا والصين والهند والبلدان العربية ودول أمريكا اللاتينية؛ مثل تشيلي، وبوليفيا، والأوروغواي، وغواتيمالا، والأرجنتين، والبرازيل وغيرها. وفي إطار تبني هذا النموذج، تخلت بلدان نامية عديدة عن مكونات مهمة من استراتيجيات التنمية القومية، وفتحت حدودها للتدفقات العالمية من البضائع ورؤوس الأموال لتصبح جزءاً من سوق عالمية متسارعة الاندماج، تنظمها قواعد عالمية

عابرة للحدود، تديرها منظمة التجارة العالمية، وتضبطها التبادلات العالمية الفورية للعملات والسندات المالية.

وقد جاءت أكثر نتائج تطبيق هذا النموذج سوءاً في المكسيك، حيث انخفضت الأجور بنسبة (40 - 50%) في السنة الأولى من سريان اتفاقية (NAFTA)، وزادت تكاليف الحياة بنسبة (80%)، وأعلنت حوالي 20 ألف منشأة عمل صغيرة إفلاسها، وحُصِّصت أكثر من ألف شركة حكومية؛ ما جعل هذا النموذج استعماراً جديداً لأمريكا اللاتينية. وقد امتدت الآثار السلبية الاستثنائية لهذا النموذج، أيضاً، إلى مختلف دول أمريكا اللاتينية، لكن المناهضة الشعبية الواسعة له هناك أدت إلى تعثره وانتهياره، فمع العام 2002، أطاح الأرجنتينيون بثلاثة رؤساء خلال ثلاثة أسابيع، وفي بوليفيا عمّت البلاد احتجاجات عارمة إثر خصخصة مياه الشرب، وفي البرازيل أُنتخب لولا دا سيلفا على أساس برامج الإصلاح الاجتماعي لحل مشكلة الفقر، من خلال وقف عمليات تصنيع الأسلحة، وفي فنزويلا تعززت مكانة شافيز بشكل كبير على الرغم من محاولات الولايات المتحدة الإطاحة به. ويلاحظ، هنا، ربط من قادوا تلك الاحتجاجات بين ما كان يجري في بلادهم من جهة، وبين الغزو الأمريكي للعراق في العام 2003، والعدوان الإسرائيلي على غزة العام 2009، من جهة أخرى.

الإشكالية الرئيسية في هذا النموذج تكمن في افتراضه أن هناك حلاً مثالياً واحداً يلائم جميع الدول، وهذا الحل هو ما يسمى «إجماع واشنطن»، الذي يتيح مساحة ضيقة لخصوصيات الدول، لاسيما النامية منها. ويلزم تبني هذا النموذج في الدول النامية فرض شروط مالية وسياسية قاسية، كي تحصل تلك الدول على «المساعدات»، التي هي قروض في واقع الحال، تقدمها المؤسسات المالية الدولية وينبغي سدادها لاحقاً. إن السياسات التي انبثقت من هذا النموذج لم تجلب ما

بشّرت به من ازدهار ونمو، وأنتجت بدلاً من ذلك اقتصادات مشوّهة وتابعة رافقها عدم استقرار سياسي واجتماعي؛ حدّ من قدرة البلدان الفقيرة على تقرير مصيرها. الملفت هنا أن الشروط القاسية التي اعتمدها المؤسسات الدولية في البلدان الفقيرة، لم يتم اعتمادها بشكل حرفي في الدول الغنية، ويعود ذلك ربما إلى صعوبات سياسية وقانونية حالت دون ذلك.

بالمجمل، إن صعود هذا النموذج عالمياً لم يأت كحتمية لثورة «التقانة»، والاتصالات، والعولمة، والتداخل، الاقتصادي والثقافي بين دول العالم -على الرغم من أهميتها- وإنما جاء، في المقام الأول، نتيجة للرغبة في الهيمنة الفكرية والسياسية النيوليبرالية المضادة لأفكار وسياسات الكنزية، أو الديمقراطية الاجتماعية، أو الشيوعية والتصورات التنموية القومية، التي صاغت الاقتصادات المتنوعة في الفترة السابقة. ولكي تحقق ذلك، قدّمت النيوليبرالية نفسها كنموذج اقتصادي وسياسي مُسّوق وغير متعارض مع الديمقراطية؛ على الرغم من تحريفها لها واختزالها بإجراءات محضة كالانتخابات، وتداول السلطة، وسيادة القانون، والفصل بين السلطات، لكن دون الإشارة إلى محدودية قدرة تلك الإجراءات في تحقيق قيم الحرية والعدالة وكرامة الإنسان. إن زعم النيوليبرالية بتمثيلها للديمقراطية هو تحدّ حقيقي أمام الأخيرة، كون ذلك التضييل يُظهر الند (النيوليبراليين) صديقاً، والصديقُ نداءً.

## النزعات الشعبوية

تعاضمت في الآونة الأخيرة أوزان قوى أقصى اليمين وأقصى اليسار في أكثر من بلد، وذلك في إطار ما يمكن وصفه «بقنوط» شعبي من أنظمة الحكم وسياساتها التهميشية لقطاعات واسعة من الناس. فالوعود بالازدهار والرخاء والأمن والحرية

لم تتحقق في الكثير من الديمقراطيات، وحلّ مكانها اغتراب، وقنوط، وشك حول نزاهة النخب المسيطرة، ومدى تمايها في تجاهل مطالب العامة في العدل والمساواة، مقابل مهادنتها لأصحاب الامتيازات والبيروقراطيات النافذة. ويأتي نقد النخب المسيطرة من اتجاهين: يتمثل الأول بالقوى القومية المغلقة ذات النزعة الشوفينية، وينبثق من الخوف من الآخر «المُختلِف»، ويتمثل الثاني بالقوى الرافضة للعلومة، ووحشيتها الاقتصادية، والثقافية، والأخلاقية، المُطالبَة بالعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية. بالمجمل، يشترك هذان الاتجاهان في توظيفهما لقنوط عامة الناس من النخب الحاكمة في الديمقراطيات الليبرالية وغيرها من الدول، ويدفعان نحو تغييرات في السياسات العامة كالتي ترتبت على نتائج الاستفتاء الشعبي في بريطانيا، والمؤيدة لخروجها من الاتحاد الأوروبي، أو التي تلت صعود قادة وأحزاب يسارية للحكم في دول أمريكا اللاتينية.

أحد الأمثلة ذات الدلالة على حدّة القنوط الشعبي، تلك التجاذبات التي رافقت الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة، والتي مثل فيها دونالد ترامب أحد قطبيها، وبيروني ساندرز قطبها الآخر. وقد جاء انتخاب ترامب -في أحد جوانبه- تعبيراً عن حالة القنوط الشعبي تلك إزاء عدم عدالة السياسات الاقتصادية، والاجتماعية، وتعرُّر السياسات الخارجية في أكثر من مكان، وإزاء تبعات الحروب التي ما زالت تخوضها الولايات المتحدة منذ مطلع القرن. وجاء ذلك ليكشف عن جهوزية قطاعات مهمة من الجمهور، لتقبّل خطاب كريبه وغوغائي؛ يستند إلى الخوف والجهل، ويروج لقبول سياسات شبه فاشية اتجاه الآخرين من مسلمين، وعرب، وسود، ومكسيكيين، وصينيين، وغيرهم، إضافة إلى تقييد الحريات الشخصية والعامة. وقد مكّنت تلك الميول «القائطة» للشارع دونالد ترامب من الترويج بسهولة أكبر لخطابه -شبه الفاشي- القائم على تصوير قيم الحرية،

والعدالة، والكرامة الإنسانية، على أنها بواعث انحطاط، وتقهقر اقتصادي، وثقافي، وسياسي في الداخل والخارج.<sup>[2]</sup> أما القطب الآخر المقابل، فقد مثله (ساندرز) وتبني رؤية نقدية مخالفة تماماً، انبثقت من تشكيل كبير بالنظام القائم، كونه يخدم القلة ويتجاهل الأكثرية عبر سياساته الداخلية والخارجية؛ ما أنتج البطالة، والفقر، والإقصاء والتهميش، وغيب الأمن، والأمان عن حياة الأمريكيين.

أسباب أخرى متنوعة سهّلت قبول خطاب ترامب الشعوبي الغوغائي (ومن ثم همّشت خطاب ساندرز المنفتح)، ترتبط بالنظام القائم (The Establishment)، و«تساوق» مع النزعات الشعبوية القومية الضيقة؛ الأمر الذي جاء ليكشف أن القيم التي لطالما اعتقد النظام (الليبرالي) بتميّزه بها، لم تعد أصيلة في وعي الجمهور وسلوكه كما كان يُظن. أما تفسير ذلك فنجد جزءاً كبيراً منه لدى نعوم تشومسكي (Chomsky & Herman, 2002) الذي يرى أن النخبة المسيطرة هي قادرةٌ -على الدوام- على إعادة هندسة الوعي العام لتزييفه وجعله يتسق مع سياساتها، ويشرعن ما يترتب عليها من إفقار وإقصاء وتهميش.

النزعات «الشوفينية» الضيقة لم يقتصر انتشارها على الولايات المتحدة وبريطانيا، فنجدها، أيضاً، في عدد من البلدان الأوروبية مثل فرنسا، وإيطاليا، وبلجيكا، وهولندا، والنمسا، وبولندا، وتشيكيا، وبلغاريا، وغيرها. ففي إيطاليا، على سبيل

<sup>[2]</sup> من زاوية أكثر عمقاً، يمكن القول إن صعود ترامب للحكم هو مؤشر على تكلس نموذج الديمقراطية الأمريكي؛ بسبب تعاضم الفجوة بين مبادئ النموذج ومثله التحررية الخلاصية، المستمدة من أفكار (لوك وروسو) من جهة، ومن جهة أخرى الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الراهن الذي تتوالى فيه التصدعات الاجتماعية والعرقية، ويزيد الفقر والتهميش والإقصاء في صفوف قطاعات اجتماعية واسعة -شبابية خاصة- في ظل تضاؤل قدرة النظام على معالجتها بشكل يتسق مع قيم ومثّل الديمقراطية.

المثال، احتل حزب «حركة النجوم الخمس» اليميني، المركز الأول في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 4 مارس/أذار 2018، حيث حصل على نسبة (33%) من الأصوات. وقد قابل ذلك أن خسرت الأحزاب التقليدية (المنتمية إلى يسار الوسط ويمين الوسط والمؤيدة للاتحاد الأوروبي) ثقة وأصوات الناخبين لصالح أحزاب ذات نزعات شعبية متطرفة ومعادية للإسلام، والمهاجرين، واللاجئين، ولمن يتعاطف معهم من الجمهور الأوروبي (في مناهضة لوحدة أوروبا، ولسياسات التقشف الأوروبية التي فرضت على إيطاليا، وإسبانيا، واليونان).

هذه النزعات المغلقة لم تقتصر على الولايات المتحدة والدول الأوروبية، فقد شملت، أيضاً، دولاً أخرى لم تعد حكوماتها السلطوية تجد نفسها مضطرة للتنكر لما تقوم به من انتهاكات لحقوق الإنسان، ومن مصادرة للحريات المدنية تحت ذريعة صيانة الأمن والسيادة الوطنية ومحاربة الإرهاب، لكن دون وجل من وصف تلك الإجراءات بالديمقراطية!!

إن وجود هذه التحديات (التي أشرنا إليها أعلاه)، وغيرها من التحديات -أمام نموذج الديمقراطية الليبرالية- لا يعني أن هناك اتفاقاً على ماهية الديمقراطية، وعلى ما إذا كانت تمرّ بتوعك عابر أو بأزمة أكثر عمقاً وجدية. البتّ في هذا الأمر ليس سهلاً؛ للزوجة ومرونة ما تعنيه الديمقراطية، ولعدم وضوح ما نقصده بالتوعك العابر وبالأزمة الأكثر عمقاً وجدية، وكذلك لعدم تماثل الديمقراطيات الليبرالية، وبالتالي صعوبة تعميم ما يمكن الخلوص إليه من نتائج على عموم البلدان. الخلوص إلى القول: إن الديمقراطية اليوم «متوعكة» أو «مأزومة» ليس بالأمر اليسير، تحول دونه اعتبارات عديدة، من بينها الانحياز إلى تأويل محدد لما تعنيه وما تواجهه من تحديات، ولآليات معالجتها أو إنعاشها! مثلاً، يمكن لمراقب ما أن يرى في انخفاض معدلات مشاركة الأمريكيين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية أمراً

خطراً يستدعي المعالجة، بينما يمكن أن يرى مراقبٌ آخر ذلك على أنه أمرٌ عادي وعابر، لا جدية لدلالته على حال الديمقراطية، وأنه لا يقتضي التوقف أمامه بقصد التغيير.

## المراجع

Chomsky, N., & Herman, E. S. (2002). *Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media*. New York: Pantheon.

De Tocqueville, A. (1835). *Democracy in America*. (H. Reeve, Trans.)

Piketty, T. (2014). *Capital in the Twenty-First Century*. Cambridge, Massachusetts: Belnap Press of Harvard University Press.

إيفانز، ووسويل. (بلا تاريخ). **النيوليبرالية: الأيديولوجيا والسياسات، والآثار الاجتماعية**. تاريخ الاسترداد 1 تشرين الأول، 2017، من

<https://bit.ly/2vIdTsx>

ميلتون فريدمان. (1962). **الرأسمالية والحرية**. تاريخ الاسترداد 1 تشرين الأول، 2017، من

<https://bit.ly/2Kzd8Ym>



## السؤال الغائب في الوضع: الفلسطيني الراهن

جورج جقمان

### (1)

يوجد سؤال واحد رئيسي غائب عن النقاش العام في الوضع الفلسطيني الراهن. وهو سؤال يبرز بوضوح وبقوة بفعل الإجابة السلبية على عدد من القضايا الملحة، أو على مطالبات هي قيد التداول في الحيز العام منذ سنوات عدة. وسأعود إلى السؤال الغائب بعد إيضاح كيفية نشوئه.

ينشأ السؤال الغائب بفعل الإجابة السلبية، رهنأً على الأقل، عن جملة من الأسئلة تتعلق بقضايا أساسية. وأشير، تحديداً وابتداءً، إلى ثلاث منها: الحاجة إلى إنهاء الانقسام ورأب الصدع، الحاجة إلى إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، الحاجة إلى فصل السلطة الفلسطينية عن منظمة التحرير، لأن إعادة بنائها سيتضمن تمثيلاً فعلياً للخارج الفلسطيني،

والسلطة الفلسطينية لها علاقة بالداخل، أو بالأحرى، داخل الداخل، أي الضفة الغربية وقطاع غزة.

ولإيضاح ما هو المقصود بإجابة سلبية عن هذه القضايا، أسأل ابتداءً: ما هو المقصود بإنهاء الانقسام؟ وإذا كان المقصود تطبيق الوثيقة الرسمية التي وقع عليها الطرفان لإنهاء الانقسام؛ أي اتفاقية القاهرة في أيار 2011، وهي آخر اتفاقية في سلسلة من الاتفاقيات بدأت باتفاقية القاهرة الأولى في آذار من العام 2005، فإن بنوداً أساسية منها غير قابلة للتنفيذ. وأشير هنا إلى ثلاثة منها، وهي أهمها:

1. إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية بحيث تنضم إليها حماس وربما الجهاد أيضاً. فحتى لو وجدت طريقة لإجراء انتخابات في الخارج، أو تم التوافق على صيغة للتمثيل، أو بالأحرى، وللأسف، للمحاصصة، ماذا سيكون موقف إسرائيل والولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية والعربية أيضاً من منظمة التحرير عندئذ؟ سيعتبر أن المنظمة عادت لتكون «إرهابية»، ومن غير المستبعد أن تسحب إسرائيل اعترافها بها. ويمكن أن نتوقع أن يقوم الكونغرس الأمريكي بطلب إقفال مكتب المنظمة في واشنطن، وإيقاف الدعم للسلطة الفلسطينية، إضافة إلى تبعات أخرى غير مقبولة لقيادة المنظمة حالياً.
2. إعادة بناء الأجهزة الأمنية ودمج عناصر من حماس فيها. من الجلي أن هذا غير ممكن في الضفة، ولن تقبل حماس أن يتم ذلك في غزة فقط.
3. إجراء انتخابات حرة ونزيهة للمجلس التشريعي. هل يوجد أي ضمان أن لا تقوم إسرائيل باعتقال مرشحي حماس في الضفة قبل الانتخابات أو بعدها، كما حصل تماماً في انتخابات العام 2006؟ هذا إضافة

إلى الحاجة لسماح إسرائيل بعقد انتخابات في القدس كما تم سابقاً في ظروف سياسية مختلفة، ولا يوجد أي ضمانة لذلك. وهذا بحد ذاته كفيل بعدم إجراء مثل هذه الانتخابات دون القدس.

لا أريد الاستطراد هنا في الحديث عن تفاصيل أخرى تعيق إنهاء الانقسام، ولكن أشير إلى أنه في اتفاقية سابقة من اتفاقيات القاهرة، في العام 2009، أضيف إلى الاتفاقية «ميثاق شرف» ينص أحد بنوده على عدم جواز «التخابر مع العدو وإعطائه معلومات، واعتبار ذلك خيانة كبرى». وقد أزيل هذا البند من اتفاقية 2011، ولأسباب غير واضحة تماماً!

في كل الأحوال، بالرغم من الحاجة لعدم رفع سقف التوقعات من ما اصطلح على تسميته مؤخرًا بالمصالحة، توجد عدة أمور إن أنجزت بفعل وجود حكومة واحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ستحدث فرقاً لا يجب الاستهانة به في الحياة اليومية لمواطني غزة المنكوبة، منها حل مشكلة الكهرباء وفتح معبر رفح والعمل على حل مشكلة المياه غير الصالحة للشرب. وأخيراً وليس آخراً إعادة إعمار غزة التي ما زالت أجزاء كبيرة منها مدمرة بفعل آخر عدوان إسرائيلي عليها. وإذا قامت «حكومة الوحدة» بكل هذا فيجب اعتباره إنجاز غير قليل حتى لو لم يتم تطبيق معظم بنود اتفاقية القاهرة الأخيرة.

## (2)

لا أقصد من ملاحظاتي السابقة بخصوص آخر اتفاقيات القاهرة البدء بنبرة تشاؤمية؛ بتاتاً. ذلك أن جوهر ادّعائي هو أنه على الرغم من أهمية إنهاء الانقسام والنوايا الطيبة والمخلصة التي تقف وراء المطالبات المتكررة بذلك، فإن إنهاء الانقسام ليس هو الموضوع الذي يجب أن يحظى بالأولوية الآن. وفي كل الأحوال،

أعتقد أن إنهاء الانقسام سيتم في حالتين فقط: الأولى، إن تطور الوضع إلى صراع ميداني أو برنامج مقاومة مستمر أيضاً كان شكله، فسنرى هناك وحدة ميدانية على الأقل، أي إنهاء الانقسام ضمن إطار هذا البرنامج المقاوم. والحالة الثانية هي إن كنا على أبواب حل أو حتى تسوية سياسية مقبولة للطرفين، سيبدأ هناك حوار جدي حول مكان كل من الطرفين ودوره ما بعد التسوية.

أعود إلى السؤال الغائب. توجد قضايا أخرى تثير هذا السؤال، وتتعلق بالمشهد الفلسطيني الراهن، أو ببعض عناصره، منها التالية:

أولاً: بعد ما يزيد على ربع قرن من المفاوضات، منذ مؤتمر مدريد في نهاية العام 1991، لا يوجد لدينا ربع قرن آخر لإضاعته في انتظار مسار تفاوضي آخر. في الأثناء يسير المشروع الصهيوني في فلسطين التاريخية على قدم وساق، والآن في الضفة الغربية، بعد أن تم المشروع من ناحية الأرض في مناطق 1948. فالاستيطان مستمر، وسرقة الأرض والمياه والمصادر الطبيعية مستمرة، ويتزافق هذا على الصعيد العام، ما يبين أنه استكانة تجاه هذا الوضع، ليس على صعيد القيادة فحسب، وإنما أيضاً على صعيد الجمهور العام. إن أعمال المقاومة الفردية التي بدأت في صيف 2014؛ أي منذ ارتكاب الجريمة النكراء بحق الشهيد محمد أبو خضير التي ما زالت مستمرة بوتيرة متقطعة، هي الاستثناء الذي يثبت القاعدة كما يقال. أي إن غياب الفعل المقاوم الجماعي هو الذي يفتح المجال للتعبير الفردي عن الغضب العام، الكامن، والموجه باتجاه أكثر من طرف، وقد يستمر باستمرار الظرف العام الحالي، سياسياً ومعيشياً.

وقد يبين أن هناك تناقضات في هذا المشهد، إذ ليس من قبيل المصادفة في مناسبات معينة أن يتحول هذا

الغضب الكامن والمركب باتجاه آخر. ففي رام الله على الأقل، أو بخاصة في رام الله، شاهدنا في بضع مناسبات استهدافاً ومسعىً لتحطيم المطاعم، وبخاصة الفاخرة منها. نعم، صراع طبقي مستتر مرادف للمقاومة الفردية، وموجه في هذه الحالة نحو الخصم في الداخل. فالوطن ليس حفنة من تراب. ربما يجب أن نقرأ «فانون» مرة أخرى.

ثانياً:

هذا الصراع المستتر مضاف إليه المقاومة الفردية، ليس في الغالب مشهد الطبقة الوسطى فما فوق. في هذا المشهد نجد المباني تُشيد، والأبراج ترتفع، والبنوك تقرض لامتلاك الشقق، ونزعات استهلاكية واضحة. طريقة حياة جديدة لم توجد قبل عقدين من الزمن: أن تعيش الطبقة الوسطى فما فوق على الدين، تقريباً مدى الحياة. يقولون إن الناس مرتهنون للبنوك، ويخشون أي «عدم استقرار» بفعل أي انتفاضة ثالثة، أو هذا أحد أسباب عدم وقوعها. استثمارات برؤوس أموال كبيرة تريد «الاستقرار» أيضاً. مبانٍ كبيرة واجهاتها كلها من زجاج، لا يساورها أي شك على ما يظهر أن حجراً ما أو رصاصة طائشة ستخدش كل هذا الزجاج. ثقة كبيرة في المستقبل وكأننا على أبواب دولة مستقلة ذات سيادة. مشهد سوريالي حقاً.

ثالثاً:

يضاف إلى كل هذا ما يعتقد الكثيرون أن حل الدولتين انتهى، أو أنه شارف على ذلك، وهو قيد الانتهاء أمام أعيننا. يضاف إلى هذا ما يعلنه عدد من الوزراء في الحكومة الإسرائيلية من أنهم لن يتخلوا عن 60% من الضفة الغربية، أي مناطق جيم، وأن الوضع الراهن هو الأمثل من وجهة نظرهم، ولا يريدون حلاً سياسياً الآن، أي ليس قبل استكمال المشروع الصهيوني

من ناحية الأرض في الضفة الغربية. نظام فصل عنصرى، «أبارتهايد»، يترسخ يوماً بعد يوم: طرق مستقلة للمستوطنين، نظام قانوني مستقل عن الأوامر العسكرية، حصص في المياه أضعاف ما يحصل عليها الفلسطينيون، فصل جغرافي وعدم تواصل بين مناطق التجمع السكانية الفلسطينية، حرية حركة وتواصل بالطرق بين المستوطنات ومناطق الـ 48... وهكذا.

كل هذا المشهد بعناصره المختلفة ماثل أمامنا، وأغلبية من الجمهور مضاف إليها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، في حالة انتظار على ما يظهر. انتظار ماذا، بعد ربع قرن من المفاوضات الفاشلة؟ أن يأتي الحل على يد الرئيس «ترمب» بعد أن أفشلت إسرائيل أسلافه؟ وأي «حل» هذا سيكون حتى لو أتى؟ في الأثناء، تزدهر المشاريع الفردية والشخصية في غياب مشروع جماعي أو تصور ما حول المستقبل. ومن الملاحظ أنه، أيضاً، لم تعد هناك مطالبات بحل السلطة كما كانت تعلق سابقاً في ظروف شبيهة، بما في ذلك عند بعض الأوساط في فتح، عندما لم يعد هناك ما يبرر وجودها في مراحل انسداد فيها أفق الحل، بوجود افتراض فلسطيني أن مسار أوسلو سينتهي بدولة مستقلة. وهذا أيضاً من إمارات الاستكانة للوضع الراهن.

لقد قال لي أحد الشبان، مؤخراً، في العشرينات من عمره، قال: أنتم جيل مهزوم. لم يصدمني هذا الكلام على الرغم من قسوته. لكن ما حيرني هو أن 70 في المائة من الفلسطينيين في الضفة والقطاع، هم دون الثلاثين من العمر، ولم يوجد سابقة في تاريخ فلسطين أو تاريخ الشعوب العربية أن تصبح الاستكانة للهزيمة، أو للظلم والهوان مشروعاً لهم للمستقبل، بدليل الانتفاضات الشبابية العربية الأخيرة، وليس هذه فقط. فهل نحن بين مرحلتين الآن؟ هذا سؤال وارد.

### (3)

ربما لست في حاجة الآن إلى قول ما هو السؤال الغائب. فإنهاء الانقسام ليس هو الأولوية الآن على أهميته على المدى الأطول. وسيأتي دوره بعد الإجابة عن السؤال الغائب الذي سيوفر أرضية جديدة للنقاش وللعمل المشترك غير كيفية تقاسم السلطة، هذا «المغنم» الكبير تحت الاحتلال. إنه مغنم جيل منهزم لا إجابة لديه حول ماذا نفعل وإلى أين نحن ذاهبون، وهل يوجد لدينا أي خطة أو تصور عن برنامج جديد في مثل هذا الظرف؟ ولماذا لا يوجد نقاش علني لمثل هذه الأسئلة؛ نقاش جماعي في الحيز العام في الضفة وفي غزة وفي الشتات أيضاً، كموضوع حيوي حول المستقبل الفلسطيني تحت الاحتلال وما يمكن عمله غير الانتظار، عوضاً عن دعوات لرأب الصدع، وإن كانت صادقة وأمينية، لكن هذا لن يتم إلا على أساس برنامج جديد.

ولا تكفي الدعوة إلى مثل هذا البرنامج، بل يجب الحديث عن تفاصيله، على الأقل في خطوطها العريضة، وتحميل الجيل الشاب دون الثلاثين وغير المنهزمين منهم، الذين في تقديري هم الأغلبية، مسؤوليتهم في هذا المسعى. صحيح أنه جيل في الغالب غير منظم أو مؤطر ومغترب عن الأحزاب التقليدية، لكنه لن ينظم في عمل مشترك دون وجود فكرة، دون تصور حول أولويات المرحلة الجديدة هذه غير الانتظار، دون إجابة ما حول الأسئلة الغائبة.

لن أقدم في هذا السياق برنامجاً مفصلاً، وهو ليس شأن فرد واحد من الأفراد. لكن سأقترح نقطة متواضعة قد تصلح لبدء النقاش والحوار حول الموضوع. وأبدأ بسؤال: في غياب حل مقبول فلسطينياً، وبانسداد الأفق في المدى المرئي، ما هو الرصيد الاستراتيجي للفلسطينيين تحت

الاحتلال؟ وكيف يمكن تعزيزه وتحويله إلى مصدر قوة لها  
أثر ما على الأرض؟

إن الرصيد الاستراتيجي للفلسطينيين تحت الاحتلال هو وجود شعب على أرضه. هو الآن نصف عدد السكان في فلسطين التاريخية. لولا هذا لانتهدت القضية، لأن المشروع الصهيوني يريد الأرض دون السكان. وهذه معضلة لهم لا حل لديهم لها الآن. قد يطمحون بتنفيذ نكبة أخرى؛ قد يتمنونها، لكن ليس من السهل إنجاز ذلك لأسباب عدة، منها عبْرُ النكبة التي استوعبت فلسطينياً، والتبعات الإقليمية لنكبة أخرى قد تعيد المقاومة على محاور مختلفة مجاورة من جديد مع امتداد جغرافي على دول عربية عدة. هذا بعد أن تم تدجين منظمة التحرير ووضعها تحت الاحتلال كسلطة حكم ذاتي محدودة الصلاحيات.

ماذا يمكن فعله بهذا الرصيد الساكن الآن؟ للخروج من حالة الاستكانة هذه، لا بد من البدء بقضايا تمس مصالح الناس مباشرة في حياتهم اليومية، بعض منها له بعد سياسي غير مباشر، وبعض منها له بعد سياسي مباشر، مثلاً أزمة المياه الخانقة التي ما فتئت تستفحل عاماً بعد عام؛ المياه المسروقة من الآبار الجوفية للضفة الغربية. توجد قضايا أخرى تمس حياة المواطنين، منها التأمين الصحي، والأخطاء الطبية في المستشفيات الحكومية، والضمان الاجتماعي، وعدم إدراك الحكومة لمسئوليتها عن دعم رسوم الدراسة في الجامعات، على سبيل المثال لا الحصر. لقد شاهدنا كيف أن إضراب المعلمين وموضوع الضمان الاجتماعي حصل فيهما بعض الإنجاز بفعل وجود قدر من التنظيم الذي قد يأخذ أكثر من شكل. لكن إعادة بناء النقابات باختلاف أنواعها، وهي عديدة، إضافة إلى أي أطر لها قاعدة جماهيرية، هي العصب الحساس لتحقيق أي مطالب. وتوجد حاجة إلى



فصل عدد من النقابات عن منظمة التحرير إذا كان الأمر يتعلق بمطالب من السلطة، إذ لا يسع المنظمة أن تُضرب ضد نفسها، كما بان بوضوح في إضراب المعلمين، كون قيادة نقابة المعلمين ترى نفسها ممثلة لمنظمة التحرير الفلسطينية ضمن نطاق «الأطر الشعبية» في المنظمة، التي الآن أصبحت غير مستقلة عن السلطة الفلسطينية. وقد تجد بعض الأحزاب السياسية، المتقاعدة الآن، فرصة لإعادة بناء ذاتها حول مثل هذه القضايا، وقيادات جديدة شابة ما زال المستقبل أمامها وليس خلفها.

هذه جميعها مهام مجتمعية سيلقى الكثير منها صدى خارجياً كحقوق إنسانية، لأن الكثير منها ستصدم عاجلاً أم آجلاً بقيود الاحتلال بما فيها تلك المقيدة للسلطة الفلسطينية. وسيعزز هذا عمل الحملة العالمية للمقاطعة وسحب الاستثمارات (BDS)، التي تضغط على حكوماتها وممثليها في البرلمان لغرض مقاطعة إسرائيل، والتي تعتبرها إسرائيل خطراً استراتيجياً عليها، وخصصت وزارة كاملة للتصدي لها. لكن، لن يحصل شيء، ولن يتم الخروج من حالة الانتظار هذه، ما لم نقرع جدار الخزان أولاً. هنا أيضاً سؤال آخر غائب: هل سنقرع جدران الخزان؟ هل سنقرع؟



## في مرحلة التحرر الوطني

عزمي الشعبي

### في مرحلة التحرر الوطني.. هل تكون الانتخابات العامة حلاً أم إشكالية؟

تعد الانتخابات العامة -الحرّة والنزيهة- وسيلة ضروريةً يختار بها المواطنون من يمثلهم. وتُظهر في الغالب حجم تمثيل القوى، والأحزاب، أو الكتل المشاركة فيها، لتعكس حالة التنوع في المجتمع؛ كما تستخدم أحياناً وسيلة (من ضمن مجموعة وسائل أخرى) لتحقيق تداولٍ سلمي للسلطة، وبخاصة في الدول المستقلة، ذات النظم الرئاسية. تتطلب مراحل التحرر الوطني، حشداً وتجميعاً للطاقت الجماعية (من قوى، وأحزاب، وفصائل)، وتبني آلية «العمل الجبهوي»، ووضع البرامج الوطنية، والسياسات العامة؛ إذ تُحدد فيها التناقضات الأساسية والأولويات، والأعداء، والأصدقاء -بشكل جماعي تشاركي- مع منح كل طرف هامشاً خاصاً؛ يعبر فيه عن رأيه وتمثيله

لجمهوره. ينطبق هذا الأسلوب التشاركي أيضاً -وفقاً لتجارب الشعوب- في الحالات التي تعتبر انتقالية؛ سواء أكان ذلك في مجال التحول الديمقراطي أم في المجال التنموي، أم في مرحلة العدالة الانتقالية، أم الانتقال الدستوري من واقع إلى آخر؛ مع التأكيد على أن التوافق سيتم من خلال الحوار بين الأطراف.

## التراث التاريخي للانتخابات في فلسطين

تاريخياً، لم تُنح للشعب الفلسطيني فرصة حقيقية لممارسة حياة ديمقراطية مستقلة (في إطار دولة خاصة به)، وانشغل الفلسطينيون بالنضال من أجل الحرية والاستقلال، على إثر الظلم التاريخي الذي ترتب عن صدور وعد بلفور (القاضي بمنح اليهود حق إقامة دولتهم على أرض فلسطين)، والذي أسهم لاحقاً في حدوث نكبة العام 1948. تشتتت النخب السياسية الفلسطينية مع تشتت الشعب الفلسطيني، وانخرط معظم وتأثر بالنظم السياسية في الدول العربية، حيث جرت ممارسة الانتخابات في تلك الدول بطريقة شكلية، مع تجربة خاصة للفلسطينيين في قطاع غزة، أو من بقي منهم على أرضه داخل مناطق العام 1948.

## المحاصصة أساس تشكيل منظمة التحرير كمثل

### شرعي ووحيد

انطلقت الثورة الفلسطينية المعاصرة في العام 1965، بعد إنشاء «منظمة التحرير الفلسطينية» في العام 1964 (كممثل للشعب الفلسطيني) بمبادرة من جامعة الدول العربية، حيث تم اختيار مجلس وطني تأسيسي في مدينة القدس، برئاسة أحمد الشقيري.

شهد العام 1967 هزيمةً للنظام السياسي العربي في كل من مصر، وسورية، والأردن، وتعاظم دور الفصائل الفلسطينية المسلحة، وتسلم ياسر عرفات رئاسة المنظمة؛ حيث اختير أعضاء اللجنة التنفيذية الجديدة بتوافقٍ فصائلي، دون إجراء انتخاباتٍ حقيقية. منذ ذلك الوقت، اعتمدت «منظمة التحرير الفلسطينية» أسلوب التوافق على تشكيل الأجسام المكونة للمنظمة، أو المنبثقة عنها كالمجلس الوطني، والمجلس المركزي، واللجنة التنفيذية، والمنظمات الشعبية؛ كالاتحاد العام للمرأة، والعمال، والمهندسين، والفلاحين، والطلاب، وغيرها؛ واستمرت المنظمة في تبني الشكل التوافقي «أداة» وأسلوباً طيلة مرحلة التحرر الوطني.

## الانتفاضة الفلسطينية العام 1988 وبداية الصراع على التمثيل

على ضوء انضمام حركة «حماس»<sup>[1]</sup> إلى الكفاح المباشر ضد الاحتلال الإسرائيلي، بجانب فصائل منظمة التحرير (بما فيه الكفاح المسلح)؛ ظهر التحدي الحقيقي لفكرة «وحدانية تمثيل المنظمة» على أرض الواقع. وفي ظل فشل محاولات المنظمة في ضم حركة «حماس» إلى مجموعة الفصائل المكونة لمنظمة التحرير، وجهود «توحيد العمل» معها في إطار «القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة»؛ خاضت حركة «حماس» نضالاتها لإظهار اعتبارها بديلاً عن المنظمة (أو على الأقل أنها ليست الممثل الوحيد)، ومن جانبها عززت المنظمة شرعيتها من خلال ما حققته من اعتراف عربي ودولي بها. لم تجر الانتخابات

[1] مثلت حركة حماس امتداداً لحركة الإخوان المسلمين في الضفة والقطاع (كان الإخوان المسلمون في الضفة يتبعون حركة الإخوان في الأردن، بينما كان الإخوان المسلمون في غزة يتبعون حركة الإخوان في مصر).

بشكل تنافسي حتى في مراحل حصول خلافات حادة داخل المنظمة، وبعد الخروج من بيروت، خاضت منظمة التحرير انتخابات البلديات العام 1976 في الضفة الغربية، بتشكيلات الجبهة الوطنية (كتلة موحدة بالتوافق)؛ في حين جرت انتخابات مجالس الطلبة في الجامعات بمشاركة كتلة «حماس» (الحركة الإسلامية) منذ بداية التسعينيات.

## إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد توقيع اتفاق «أوسلو» بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، أُنشئت «سلطة فلسطينية» تتولى إدارة الصلاحيات والمسؤوليات، التي ستحولها الحكومة العسكرية الإسرائيلية إليها، والمتعلقة بإدارة حياة الفلسطينيين؛ حيث أصرت منظمة التحرير على أن تتكون هذه السلطة من جسم تنفيذي وآخر منتخب، إضافة إلى وجود سلطة قضائية؛ رغبة منها في التحول السلمي إلى دولة مستقلة خلال المرحلة الانتقالية؛ فشكّلت أول حكومة فلسطينية العام 1994، بتوافقٍ فصائلي قبل إجراء أي انتخابات عامة وفقاً للاتفاق.

جرت أول انتخابات عامة للسلطة الفلسطينية العام 1996 في الضفة، وغزة، والقدس؛ بمشاركة حركة «فتح»، وفصائل أخرى، ومستقلين، ومقاطعة فصائل وتنظيمات مختلفة أبرزها الجبهتان الشعبية، والديمقراطية، وحركة «حماس»؛ ونظراً لانسجام الأطراف المشاركة في الانتخابات، وسيطرة حركة «فتح» على غالبية أعضاء المجلس (البالغ عددهم 88)، إضافة إلى الانتخاب المباشر للرئيس عرفات؛ لم تنشأ إشكاليات في «السلطة الوطنية»، لأن صيغة «المحاصصة» والتوافق ظلت هي المسيطرة، حتى داخل «منظمة التحرير»، باستثناء موقف حركة «حماس» التي عارضت المنظمة، واتفاقها، وسلطتها؛ على الرغم

من جهود الرئيس عرفات الدائمة في «إغراء» حركة «حماس» بالمشاركة في الحكومات الفلسطينية. تشكلت الحكومة على أسس «جبهوية»، وبالتوافق مع الفصائل الشريكة في منظمة التحرير (غير المعارضة لاتفاق أوسلو).

أنهى المجلس التشريعي إعداد مشروع «القانون الأساسي الفلسطيني» في العام 2003، وأقر فيه الانتخابات كأساس للنظام السياسي «البرلماني الرئاسي المختلط» (غلب عليه الدور الرئاسي، ووجود منصب رئيس الوزراء)، دون أن يحدد القانون ما سيترتب على نتائج الانتخابات، فيما يخص الانتقال السلمي للسلطة، تاركاً إياه دون تفصيل؛ حيث نص القانون الأساسي على أن رئيس السلطة هو من يختار رئيس الوزراء ويقيله، دون تحديد الكيفية، أو مدى ارتباط تعيينه بنتائج الانتخابات. كان محمود عباس (أبو مازن) أول رئيس للوزراء؛ اختاره الرئيس ياسر عرفات من خارج المجلس التشريعي، ومن نفس تنظيمه الحاكم «فتح»؛ ومع ذلك نشأت خلافات بينهما حول صلاحيات كل منهما، أدت إلى استقالة -أو إقالة- رئيس الوزراء.

بوفاة الرئيس عرفات العام 2004، وانتخاب الرئيس (أبو مازن) رئيساً للسلطة، والإعلان عن إجراء الانتخابات التشريعية العام 2006، دون إدخال أي تغييرات على القانون الأساسي؛ وبمشاركة حركة «حماس» في هذه الانتخابات (حيث حصلت الأخيرة على أغلبية ساحقة في المجلس التشريعي)، ومن دون الاستناد إلى أي نص قانوني؛ بادر الرئيس (أبو مازن) إلى تكليف كتلة «حماس» (إسماعيل هنية) بتشكيل الحكومة الجديدة؛ فبادرت «حماس» بدورها إلى تشكيل رئاسة المجلس من أعضاء من حركة «حماس» ومؤيديها، منفردة بمناصب: رئيس المجلس، ونائبه، وأمين السر، وتصرفت باعتبارها الحزب الذي يجب أن تنتقل إليه السلطة؛ استناداً إلى أن الفوز بالأغلبية في الانتخابات يعني الانفراد بالسلطة دون مشاركة

الآخرين. على ضوء ذلك، مارست فتح دورها باعتبارها معارضةً للحكومة، ومارست ضغوطاً على الرئيس لإضعاف حكومته؛ وتحولت العملية الديمقراطية إلى عملية صراع على السلطة، دون الانتباه إلى استمرار وجود الاحتلال؛ وإلى أن عنوان المرحلة هو «التحرر الوطني»، وأنها مرحلة انتقالية وليست مرحلة «دولة مستقلة».

لقد أظهرت تجربة الانتخابات العام 2006، فشلاً كبيراً في تحقيق، وتعزيز، وتقوية عملية الانتقال السلمي للسلطة (لتحول لاحقاً إلى دولة)؛ ذلك بسبب تجاهل وجود الاحتلال الإسرائيلي، واحتكام السلطة إلى مرجعية منظمة التحرير (بقيادة أبو مازن والفصائل)، وأن النظام السياسي الفلسطيني وفقاً للقانون الأساسي- يمنح الرئيس صلاحيات تعيين وإقالة رئيس الوزراء؛ حيث قام الرئيس محمود عباس بإقالة رئيس الوزراء إسماعيل هنية، الذي رفض ذلك، واستمر في منصبه؛ ما أدى لاحقاً إلى نشوب صراع عنيف في قطاع غزة، ونشوء سلطتين في كل من الضفة وغزة.

إن هذه «التجربة» في التعامل مع نتائج الانتخابات، التي جرت في ظل الواقع النضالي، ووفقاً لطبيعة تركيبة المنظمة، ودور سلطتها المنشأة؛ ساهمت في الانقسام.

منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا، جرت العديد من المحاولات الساعية إلى إنهاء الانقسام؛ التي أشارت معظمها إلى ضرورة إجراء الانتخابات العامة، وركزت على أهمية معالجة الخلاف السياسي، ومن أبرزها: «وثيقة الأسرى»، و«اتفاق القاهرة العام 2005». لم تراجع تجربة انتخابات العام 2006؛ لا على صعيد الهدف منها، ولا على الكيفية والشروط التي حكمت المشاركة فيها؛ في ظل مرحلة تحرر وطني، تبنى آليات «جهوية» (شراكة)، فإن هذه «الشراكة» لا يمكن لها أن تنجح



إن كان الهدف من إجراء الانتخابات هو تداول السلطة -بمعنى الاستيلاء عليها- على ضوء نتائج الانتخابات (تحت شعار «من يفز يأخذ السلطة، ومن لم يفز يتحول إلى معارضة). والادعاء بأن الذهاب الفوري إلى إجراء انتخابات عامة، يمكن أن ينهي الانقسام، لا يستقيم مع مبدأ الشراكة، والعمل الجبهوي، ولا مع شعار «شركاء في النضال.. شركاء في القرار».

لا يعني هذا أننا سنلغي الانتخابات من حياتنا في هذه المرحلة! إنما المطلوب هو تحديد موعدها بعد انقضاء فترة كافية على إنهاء الانقسام؛ تُؤخَد فيها مؤسسات السلطة، وتَشكُلُ حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية؛ لتجري وفق نظام انتخابي توافقي، لا يسمح لأحد من الفصائل بالاستيلاء على الأغلبية، وأن تستخدم نتائج الانتخابات لغرض تحديد نسب تمثيل الأطراف في الحكومة فقط، إضافة إلى إشراك عدد من الخبراء، والمهنيين، والوطنيين من خارج الفصائل فيها. هكذا تصبح الانتخابات مساهمة في الحل، أما إن بقيت بقواعد وشروط العام 2006 نفسها، فإنها ستكون ساحة جديدة للخلاف بين الأطراف المتصارعة، وليست ساحة للحل.



## التحول الديمقراطي العنيف كاستجابة طبيعية للعنف البنيوي: مدخل نظري في ضوء ما يجري عربياً

بلال الشوبكي

### تقديم

ونحن نقف اليوم على بعد نصف عقد تقريباً من بداية الربيع العربي، يبدو للمراقب أن كثيراً من الحناجر التي لفظت عقوداً طوالاً من الكبت والقمع، وصدحت بأعلى صوتها مطالبة بسقوط النظام في أول الربيع، قد آثرت الصمت مؤخراً، والعودة إلى خانة «مُكَمَّمي الأفواه» طوعاً. وسواء كانت هذه الحناجر للنخبة أم للعامة، فقد وصل حال بعضهم أن يكونوا أدوات إعادة إنتاج أنظمة القمع بملامح ثورية، وهم هنا ليسوا مضللين كما يحاول البعض تفسير سلوكهم وخطابهم؛ أي أنهم يدركون يقيناً مساهمتهم في إعادة إنتاج السلطوية، ويساهمون في بقائها، وهنا لا بدّ من مدخلٍ آخر لفهم هذا

التوجّه، وبخاصة أنّه لا يمكن اعتبار هذا التوجه مؤشراً على خيانتهم للذّات والوطن.

إنّ ما جرى في دول الربيع العربي يمكن تلخيصه في تكاتف قوى الفساد في كلّ دولة مع بقايا النظام، وبخاصة الأمنية والعسكرية، وتلقّيها الدعم الكامل من قوى الفساد العابرة للحدود القطريّة، وبخاصة تلك القوى المتمثلة في الأنظمة الرسمية التي خشيت وصول الثورة إليها، وقد نجحت هذه القوى مجتمعة في خلق ظروف اقتصادية وأمنية واجتماعية متردّية، أو إيهاام المجتمع عبر إعلامٍ مسيّرٍ بأنّه يسير إلى الأسوأ، وهو ما حصر العقل العربي بين خيارين لا ثالث لهما، فإمّا القبول بالاستبدال وإما الانتقال إلى حربٍ أهلية طاحنة، وعليه؛ ظهر في المجتمعات العربية من يترخّم على ديكتاتور أو من يمئّي النفس بعودة فاسد أو مستبدّ، وهي استجابة طبيعية لعدم الحديث عن خيارات أخرى، أو لعدم إيضاح طبيعة المرحلة من قبل الكثير من النخب السياسية.

بكلماتٍ أخرى، هي استجابة طبيعية لاعتقاد غير سليم بأن التحوّل الديمقراطي هو عملية تغيير تدريجية وسلمية وسلسلة في كل الأحوال، أو للظنّ غير المسنود بالحقائق أن شعوب العالم الديمقراطي قد تحوّلت من الاستبدال إلى الحرّية دون المرور بمراحل عنيفة، بل دمويّة. كما هي استجابة طبيعية لعدم الفصل بين العنف ومسبّبه أو مصدره الأصليّ، كأن يساوي من يرى نفسه حكماً بين العنف البنيوي المنبعث من كل خلايا النظام بصور متعدّدة، والعنف المضادّ من قبل القوى الإصلاحية.

تأسيساً على هذا المشهد، تأتي هذه الورقة لتقدّم مدخلاً نظرياً لتفسير التحوّل الديمقراطي المتّسم بالعنف في بعض مراحلها، علّها تقدّم للقارئ العربي ما يخرجّه من دائرة التصورات غير

الدقيقة عن عملية التحول الديمقراطي، وتبني الورقة نموذجها التحليلي على ما قدّمه دانكورت روستو (Dankwart Rustow) في هذا المجال، باعتبار أن التحول الديمقراطي لا يتأسس إلا على تشكيل هويّة جامعة للقوى الطامحة للتغيير لتدخل حالة من المواجهة مع النظام السلطوي دون أن تخلو هذه المواجهة من العنف، على أن مدّة التغيير وصولاً إلى حالة ترسيخ القيم الديمقراطية والتعودّ عليها، تعتمد على بنية القوى المساندة للتغيير، وعلى بيئة التحول إجمالاً.

وعليه؛ فإن هذه الورقة التي تقدّم نقاشاً مفاهيمياً للعنف وما يؤدي إليه من عنف مضاد، وتبني إطارها النظري والتحليلي بناءً على أطروحات روستو في هذا المجال، تطرح للقارئ فرضية أساسية تزعم خلالها بأن التحول الديمقراطي في دولة يُعتبر العنف فيها بنيوياً، والنظام فيها منكرٌ لسلطويته، أو زاعم بامتلاكه مشروعاً إصلاحياً، سيخلّله عنف متعدّد الصور من قبل قوى الإصلاح، وهو عنف لا يتساوى من حيث عقيدة القائمين عليه أو كوده الأخلاقي أو صورته، مع عنف الأنظمة الرسمية بأي حال، ولا يمكن اعتبار حالة العنف هذه بديلاً يقابل بقاء الوضع على ما هو عليه قبل الربيع، وإنما طريق فرضتها خصائص الأنظمة السلطوية والهجينة للوصول إلى بديل يُناقض الوضع بما كان عليه قبل الربيع. وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه لا يمكن الاستدلال على لا أخلاقية العنف المستخدم من قبل القوى الإصلاحية وداعميها باستدعاء نماذج راديكالية الفكر والممارسة واحتسابها على قوى التغيير، فقد تبنت هذه النماذج خطاباً وسلوكاً عدائيين تجاه الثوار، إذ إن هذه النماذج هي صنّعة بيئة الاستبداد على أقل تقدير، فما التشدد والتطرف إلا نتاج حقبة سلطوية، أو ربما هي صنّعة أمنية لتشويه الربيع، إذ إن الخاسر منها قوى الثورة، والرابح هو النظام بتعدد صورته.

## مدخل مفاهيمي، العنف والعنف البنوي

إن دراسة ظاهرة العنف المصاحب لعمليات التغيير، في هذه الورقة، تأتي في سياق اعتبار عملية التغيير -افتراضاً- مماثلة للتحوّل الديمقراطي، بمعنى أن التحوّل الديمقراطي هو تغيير سياسي مبنيّ على إدراك واقع السلطوية والاستبداد، ورغبة عامّة، ومخطّط للنخبة والجماعات لتجاوزه، ووضع حدّ لهذا الواقع، وصولاً إلى منشودٍ يجسّد الديمقراطية بتجليّاتها وصورها المتباينة. كما أن هذه الورقة، وعلى الرغم من طرحها النظريّ، فإنّها تأتي استجابة لتحوّلات مفصلية تمرّ بها المنطقة العربية، أي أن سمتها النظرية لا تفصلها عن الواقع المعاصر.

كما تبني هذه الورقة تحليلها ونقاشها على قناعة بأن ما جرى ويجري في الوطن العربي من حركات جماهيرية في سياق الربيع العربي، هو ثورة حقيقية على السلطوية والاستبداد، وهي تعبير عن رغبة عامّة ومخطّط للنخبة، وإن كان متأخراً، لتجاوز هذه المرحلة، إلّا أنّ مشكلة عملية التغيير هذه تمثلت في فقدانها أحد شرطَي التغيير الأساسيين، إذ إن التغيير السياسي قائم على الوعي بالوضع القائم، والوعي بما يجب أن يكون عليه الحال. (عطيات 1996)

لم تصدر عن القوى الثورية مؤشرات واضحة تمكّنا من الزعم بأنّها تمتلك تصوّراً عاماً عمّا يجب أن يكون عليه الحال إن تمت عملية التغيير وتجاوزت هذه القوى المرحلة الانتقالية، والسبب قد يعود إلى ظلّ الكثير من القوى أن عملية التغيير بما هي تحوّل ديمقراطي ستنتهي أو انتهت مع أوّل فعلٍ إجرائي مصنّف كنشاط ديمقراطي، أو ربما للظنّ بأن عصر الديمقراطية سيبدأ أو بدأ بمجرد زوال الديكتاتورية أو رأسها. وعليه؛ فقد رزحت قوى التغيير العربية تحت معضلة تصوّر غير دقيق لعملية التحوّل

الديمقراطي ينيها في بداياتها، لاعتقادٍ بأن الانتخابات، مثلاً، هي الواقع المنشود، وبالوصول إليه يعود الثوار أدرجهم.

القراءات التاريخية لعمليات التحول الديمقراطي تشير إلى تباين صارخ بين الدول في شكل التحول، وفترته، ودوافعه، وأطرافه، فقد يكون التحول الديمقراطي فعلاً ثورياً، أو استسلاماً سلطوياً، أو إخضاعاً عسكرياً، وقد يكون فعلاً شعبياً عاماً، أو تحركاً لفئة من الشعب، أو قراراً إصلاحياً، وقد يكون بتدخل إقليمي ودولي، أو فعلاً دولياً خالصاً، (سالم 2011) أو قد يكون تبعاً لمتغيرات عدة كبنيتها السكانية، (Gerry 2007) أو ضعف حكومتها، (Soderberg and Ohlson 2003) أو بنيتها العقائدية، (Bhardwaj 2012) أو بيئتها الإقليمية. (Volpi and Cavatorta 2007) هذه النماذج التاريخية تدفع إلى الادعاء بأن خصوصية المشهد العربي لا بد أن تدفع إلى الفظ أي محاولة لاستيراد نماذج أخرى معاصرة أو مستدعاة من التاريخ، بل لا بد من تطوير نموذج عربي خالص لعملية التحول الديمقراطي، يتجاوز ما تعجّ به الكثير من الأوراق العلمية.

إلا أن بلورة هذا النموذج تتطلب، بدايةً، تحديد المشكلة التي باتت عقبة كأداء في طريق التحول الديمقراطي، وفي هدي الإيجاز الذي تفرضه هذه الورقة؛ فإنه يمكن تلخيص المشكلة الأساسية في اعتبار البعض أن النقطة الزمنية التي سقط فيها رأس النظام هي ذاتها التي بدأ فيها عصر الديمقراطية، وهو ما يعني أنّ كل المكونات المجتمعية التي بقيت متماسكة وفاعلة بعد هذه النقطة ستصبح جزءاً من رسم المشهد «الديمقراطي» على الرغم من كون بعضها ليست سوى بقايا عهد الاستبداد.

فالتنظر إلى هذه المرحلة على أنها خط فاصل بين استبداد وديمقراطية، يعني إعطاء فرصة لكثير من القوى التي شكّلت

عماد مرحلة الاستبداد كي تشكّل العصر الجديد، وتكتسب صفة القوى الثورية أو الديمقراطية. والحال كذلك، فإنّ كثيراً من الجهد الذي كان يفترض أن يوجّه نحو بناء نظام ديمقراطي سينصب على عقد تسويات بين القوى المساهمة في هذا التشكيل، وفي ظل اختلاف الهدف جوهرياً؛ لا يمكن أن تصل هذه القوى إلى تصوّر واحد عن النظام الجديد، فبينما تريده القوى الثورية الإصلاحية نظاماً جديداً لا تربطه صلة بالماضي، تريده القوى التي انفضت عن مناصرة النظام بعد سقوط رأسه، والتفت حول الثورة، إعادة إنتاج للاستبداد والسلطوية، أو استنساخاً لتجارب تحديث الاستبداد. (Hinnebusch 2012)

هذا النزاع بين قوى الإصلاح وقوى الفساد والمصوّر تضليلاً على أنه خلاف في وجهات النظر، يتجلّى حين الاقتراب من خطوات مفصلية، كما حدث في مصر في قضية الدستور والانتخابات الرئاسية، والحظ الأوفر في مثل هذا النزاع كان وسيكون لقوى الفساد التي تبنت خطاباً مناصراً للثورة، لما تمتلكه من مقدّرات اقتصادية ونفوذ عسكري وأمني وماكينته الإعلامية، (Rutherford 2008) وكلّها موروثه أو باقية من مرحلة ما قبل الثورة، إذ إن الاستئصال لم يظها.

ما زاد من قدرة هذه القوى التي تسير بقوة الدفع، أنّها ذات قاعدة جماهيرية عريضة، هذه القاعدة ساعدتها في إيهام الكثير من الجهات أنّ ما جرى من مواجهات عنيفة، بل من اعتداءات ممنهجة ومن طرف واحد -هو قوى السلطوية المقنعة- هي حرب أهلية، لا منازلة واضحة بين الثورة والثورة المضادة. كثير من المراقبين، وبخاصة في الغرب، باتوا ينظرون إلى أن ما يجري في بعض دول الربيع العربي ليس سوى حرب أهلية، (Hippler 2013) وهو ما يعني تساوي الجاني مع الضحية، والمفسد مع المصلح، وحقيقة الأمر أن التشابه بين ما يجري



ويبين عناصر الحرب الأهلية أو الصراعات الوطنية، (Snyder 2000) لا يعني أنها فعلاً كذلك.

يعتمد البعض في تقييمه لما يجري عربياً كحرب أهلية على توقُّر عناصر عدّة هي جزء من عناصر الحرب الأهلية، وأهم هذه العناصر التي تشكل نقطة فاصلة، هو استخدام العنف المتبادل وبصور متعدّدة في هذه المواجهة، (Bhardwaj 2012) وهو ما دفع البعض إلى التساؤل حول مدى إمكانية اعتبار قوى التغيير والثورة كقوى إصلاحية في الوقت الذي لجأت فيه إلى استخدام العنف كحال الأنظمة السلطوية، وهو تساؤل يُراد منه الزجّ بكل أطراف النزاع داخل الإطار نفسه، ودمج كل صنوف العنف في بوتقة واحدة دون النظر إلى دوافعه وأشكاله.

تأسيساً على ذلك، واستباقاً لمحاولة الإجابة عن الأسباب الحقيقية للجوء إلى العنف من قبل القوى الإصلاحية استناداً إلى نموذج دانكورت روستو، وتوضيح آلية ضبطه استناداً إلى النموذج الذي طرحه هذه الورقة، لا بدّ من التعرّيج على مفهوم العنف.

وفقاً لما أورده بن منظور، فإن العنف هو: «الخرق بالأمر وقلة الرفق به»، (منظور 1986) فيما يعرّفه القلعجي بأنه «معالجة الأمور بالشدّة والغلظة»، (قلعجي 1988) وبعيداً عن كثير من التعريفات المشابهة في كثير من المعاجم العربية، أخذ لفظ العنف شكلاً كلاسيكياً في العقلية العربية مرتبطاً بالإيذاء الماديّ تحديداً، على الرغم من أن التعريفات السابقة لم تأت على تفصيل آلية الشدّة أو الغلظة. كما ارتبط العنف بالعدوانية، وهو ما وضعه دوماً في خانة الفعل اللاإنساني.

إلا أنّ الانفتاح على العلوم الإنسانية الغربية، ومحاولة إيجاد مرادفات عربية للغات هذه العلوم كاللاتينية، والإنجليزية، والفرنسية، أعطى كلمة عنف في العربية دلالات جديدة، بحيث

أصبحت الكلمة تحمل معاني ذات صلة بالحقوق والقوة والسلطة، وهو ما أعادها إلى خانة الأفعال المجردة التي يمكن أن تأتي على شكل فعل شرعي عبر ممارسات قانونية، أو أنه فعل اكتسب شرعيته من غايته الإنسانية أو الحقوقية، كما في حالات الدفاع عن النفس وتقرير المصير، حتى لو مورس العنف من جهات ما دون الدولة. إذ لم يعد العنف مقتصرًا على استعمال القوة بشكل تعسفي وغير قانوني.

التطور الدلالي الآخر الذي رافق استخدام كلمة العنف في العلوم الإنسانية العربية، هو الخروج من دائرة تأثير الثقافة السائدة باعتباره فعلاً ماديًا، إلى اعتبار أي ممارسة تحمل الأذى المادي أو المعنوي عنفاً بغض النظر عن غايتها أو أسبابها، وأشكال العنف بناءً على ذلك قد تتنوع حسب الظروف، وحسب نوع القوة المستخدمة، فقد تكون عنفاً مباشراً وصريحاً بممارسة مادية أو معنوية، وقد تكون فعلاً غير مباشر، أو فعلاً مستتراً من خلال قوة بيروقراطية، وهو أكثر أنواع العنف تعقيداً، لأنه جزء من بنية الدولة، ويؤسس استمراره إلى تبلور ثقافة العنف وتحولها إلى صيغة للعلاقات بين مواطني بيئة سياسية وقانونية واحدة، بل يمكن اعتباره من أسباب انتشار الإرهاب. (Kaya, et al. 2008)

كما قد يكون العنف رمزياً وفقاً لطرح بيير بورديو، والمقصود بالعنف الرمزي كل أشكال العنف غير الفيزيائي، التي قد تؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي كل أشكال السلوك الإنساني. هذا النوع الناعم من العنف يقلل من إمكانية مقاومته، فقد يتقبل الإنسان عدداً من العادات والقيم كأمور مسلم بها وبشكل تلقائي، عبر اللغة والكلام أو التنشئة، وكل أشكال الإقناع غير المباشر. (Bourdien 1991)

ويتجاوز الجدل حول الدلالات اللغوية لكلمة العنف، أو الأسس

الفلسفية التي فسّرت اللجوء إليه، كما ورد في أفكار ماركس، وهوبز، وفبير، وفرويد، وغيرهم، يمكن القول، تلخيصاً، أن العنف، عموماً، هو أي سلوك أو موقف فيزيائي أو عاطفي أو لفظي أو مؤسّساتي أو بنيوي أو روحي من الممكن أن يؤدي أو يحط من قيمة أو يدّمّر الذات أو الآخر. فيما العنف البنيوي يظهر حين تمتلك بعض الجماعات أو الطبقات أو الأعراق أو الأمم قدرة على النفاذ إلى المقدرات والموارد والفرص أكثر من مثيلاتها. (Salvage, et al. 2012) وهو مرتبط باللامساواة المتجذرة في البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحكم المجتمع أو الدولة أو حتى العالم، وقد يكون العنف البنيوي مكشوفاً وفاضحاً كما في حالات الفصل العنصري، أو خفياً أو ربما ناعماً كما في التمييز القائم على أساس العادات والتقاليد، (Farmer 2004) وهذا الشكل هو الأقدر على تأسيس ثقافة العنف بحيث يصبح السلوك العنيف عادياً ومقبولاً نتاجاً لتنشئة اجتماعية وسياسية في فترات عمرية متلاحقة.

## نموذج روستو كمدخل لتفسير العنف خلال التحول الديمقراطي

بعد سنواتٍ من بدء الربيع العربي، بات العنف حاضراً في المناطق الحاضنة له، وإن تعددت صور ودرجات هذا العنف، إلا أن سؤالاً واحداً شكّل قاسماً مشتركاً لدى كثير من المراقبين والمهتمين، والسؤال مفاده: كيف لقوى الثورة أن تستخدم العنف ضد خصومها؟ أو ما الفرق بعد هذا الاستخدام بين مصلح ومستبد؟ والسؤال على الرغم من كونه واحداً، فإنّه لم يصدر للغاية ذاتها من جميع من طرحوه، فمنهم من طرحه كسؤال جدوى، بمقارنة السابق بالحاضر، (Cervellati and Sunde 2011) ولسان حاله يقول: ماضي الأنظمة أفضل بكثير

من حالة الاحتراب الحالية، ومنهم من طرحه مشككاً، ولسان حاله يقول: أن لا إصلاحيين في الوطن العربي، وأن قوى الثورة لا تختلف من حيث منطقتها وأدواتها عن النظام، وهو سؤال يمكن اعتباره جزءاً من النشاط الخطابي للثورات المضادة، ومنهم أيضاً من طرحه مضللاً أو مضللاً ولسان حاله يقول: إنها بدأت ثورة إصلاحية، لكنّها سرقت من قبل قوى متشددة أكثر استبدادية من الأنظمة.

ما يهمّ هنا هو التعامل مع سؤال الجدوى وسؤال المضللين بشكل علمي، بحيث لا تستقطب هذه الشريحة الواسعة إلى خانة المحيدين أو المعاد التفاهم حول الأنظمة. إنَّ استخدام العنف المباشر مادياً أو معنوياً من قبل قوى الثورة في أكثر من مكان، أمرٌ لا يمكن نكرانه، لكنّه استخدام المضطّر نتاجاً لعوامل عدّة، هي:

1. كون الثورة مرحلة سابقة لنشوء الديمقراطية، فإن هذا يعني أنّ توقع اللجوء إلى أدوات ديمقراطية في التغيير ليس منطقياً، بل إن استخدام الأدوات الديمقراطية يعني أنه لا حاجة للثورة ولا مبرر للمواجهة مع الأنظمة. ما يتحكم بأدوات النزاع بيئته، وبما أنها بيئة غير ديمقراطية، فإن أدواتها ستكون كذلك.

2. إن معظم شعوب الدول السلطوية قد عاشت عقوداً تشربت فيها ثقافة العنف، نتاجاً لعنف بنيوي أو مباشر، وتمدّد هذا العنف من الدوائر السياسية ليصل إلى الدوائر الاجتماعية كافة، ما يعني أن مسألة العزوف عن العنف لا ترتبط بقرار ما، بقدر ارتباطها بتنشئة جديدة وقانون صارم.

3. الأهم من ذلك، أن عنف قوى الثورات لم يكن عنفاً مبادراً، وإنما ردّة فعل على حقبة طويلة من العنف

البنيوي، وفي بعض الأحيان، العنف المادي والمعنوي المباشر، وهي حقبة سابقة للثورة ولاحقة لها بصورة أكثر حدّة.

4. القوى الراديكالية الدخيلة على الثورة وما أقدمت عليه من دموية، ساهمت في تكريس بيئة العنف، ولم تعد العزلة خياراً، إذ إن المواجهة في هذه الحالات قسرية.

مع ذلك؛ يبقى تفسير اللجوء إلى العنف وفقاً لهذه العوامل قاصراً، إذ إنه يأتي في سياق الفعل وردّ الفعل، دون تفسيره في سياق عملية كاملة أو نموذج واضح للتغيير. المداخل النظرية التي سيقت منذ عقود لتفسير التحول الديمقراطي، أو بشكل أدق لتفسير التغيير السياسي متعدّدة وتعكس بيئة مصدري هذه المداخل، فيها ما قد يتقاطع جزئياً مع ما يجري عربياً، إلا أنّ أقربها أو أقدرها على تفسير اللجوء إلى العنف في الثورات العربية، هو نموذج دانكورت روستو في التحول الديمقراطي.

روستو في نمودجه تجاوز الأطروحات الأخرى، (Rustow 1970) بالانتقال من مرحلة البحث في كيفية الوصول إلى الديمقراطية إلى مرحلة الحفاظ عليها، وهو تجاوز مطلوب في ظل المؤشرات التي ظهرت من كثير من الدول التي خاضت معركة التحول الديمقراطي، وبدأت فعلاً ببعض الممارسات الحرّة، إلا أنّ تجربتها تعرضت لانتكاسة. بل إن روستو قدم نقداً إلى المدارس الرئيسية في هذا المجال، على اعتبار أنها لم تركز أصلاً على كيفية نشوء الديمقراطية، وإنما على آلية عملها، بمعنى آخر؛ هذا جعل هذه المدارس أسيرة مؤشرات مضلّة توحي بأن هناك ديمقراطية كإجراء الانتخابات، أو الخطاب الإعلامي الحر.

قد تكون الفترة الزمنية التي انقضت على طرح روستو لنمودجه مدعاة للتساؤل حول إمكانية اعتبارها مدخلاً مناسباً لدراسة

حالة تبعد عقوداً عن هذا الطرح، إلا أن هذا التساؤل لا يحول دون إمكانية الرجوع إليه في هذا الوقت تحديداً، إذ إنه أقرب المداخل النظرية للمشهد العربي. علماً أن مدخل روستو لم يؤخذ جملة وتفصيلاً في هذه الورقة، وإنما تم تقديم مسوغات اعتماده إطاراً نظرياً لتفسير المتغيرات العربية، وانتقاد الفجوات في هذا المدخل ومحاولة تطويره.

كما أن إدراج نموذج روستو في التحول الديمقراطي في هذه الدراسة لا يأتي كإدعاء بأن هذا النموذج يمثل المدخل الأمثل للتحول الديمقراطي، وأن على الشعوب العربية السير وفقه، بل هو مدخل لتفسير حالة العنف المستمرة في كثير من دول الربيع العربي، أي أن اللجوء إلى مدخل روستو قائم على اعتقاد بأن المتغيرات المتسارعة في المشهد العربي هي جزء من عملية تحول ديمقراطي ما زالت مستمرة، وأن القول إن العنف هو أداة متوقعة خلال عملية التحول لا يعني دعوة إلى اللجوء إليه، بل هو دعوة إلى النظر إليه كجزء من التحول لا كجزء من حرب أهلية، بحيث لا تُدرج القوى الطامحة للتغيير الديمقراطي في الخانة ذاتها الموجود فيها النظام المستبد. وإذا كان لا بد من الإشارة إلى الدول التي استخدم فيها العنف وعبرت نحو الديمقراطية، فمن الممكن قراءة تجربة كوريا الجنوبية، التي استمر فيها العنف لأكثر من عقدين، وراح ضحيته المئات إلى أن استقر النظام السياسي فيها بشكله الديمقراطي الحالي.

المشكلة التي تنبّه لها روستو في إطار تمهيده لطرح النموذج الخاص به، أن الظروف التي تشكّلت في بلد ما في إطار البحث عن الديمقراطية، قد أجبرت غير الديمقراطيين للانخراط في صفوف دعاة الديمقراطية، وهي مسألة مهمة وتكاد تطابق ما يجري عربياً، إذ إن كثيراً من النخب التي نشأت في ربوع السلطوية وساندتها ونطقت بلسانها وجدت ذاتها في مأزق الأفلو، إذا لم تجد لها مقعداً خاصاً في مركبة التحول.

لكن روستو كان متفائلاً وهو يقدم هذه الأفكار حين اعتبر أن مجرد دخولهم مكرهين إلى هذه الخانة قد يعني تخليهم عن النمط السلطوي، من خلال التعمد أو التأقلم مع النظام الجديد، وهنا ما يمكن اعتباره إشكالية في -هذا النموذج- تدفع إلى ضرورة البحث في نموذج مطوّر لكثته مبني على أفكار روستو، وستأتي هذه الورقة على طرح نموذج جديد ليتناسب مع المعطيات الجديدة لتحرك هذه النخبة غير الديمقراطية تجاه صفوف الديمقراطيين، والقيام بخطوات استدرائية إلى الوراء. لكن ما يعفي روستو من النقد الصارم بهذا الشأن، أنه أشار في ورقته إلى أن عملية التحول الديمقراطي لا تحمل السمات ذاتها في كل البلدان، أو في كل الأزمان، وهو ما يترك هامشاً للاجتهادات الخاصة بحالة بعينها.

انتقل روستو في الطرح ليكون أكثر واقعية في اعتباره أن عملية التحول الديمقراطي ليس متوقفاً منها أن تضم سياسيين متشابهين من حيث السلوك، إذ إن فكرة الديمقراطية قائمة على الاختلاف. يبدو أن روستو كان يحاول القول: إنه لا بد من الاختلاف الأول، بل الخلاف الأول، والخلاف ليس بين ديمقراطيين فيما بينهم، بل خلاف بين ديمقراطيين ومن سواهم.

روستو هنا لا يستثني النخب السلطوية من عملية التحول، بل يعتبرها أداة من أدواته. نظرياً، يبدو الأمر حالماً، لكنّه على أرض الواقع وبعد الكثير من المؤشرات يبدو محققاً، إذ إن الديمقراطيين أمام خيارين لا ثالث لهما، فإمّا التصرف وكأن كل النخب الديمقراطية والبحث عن سبيل للمشاركة، والاصطدام لاحقاً بقيادتهم لمشروع مضاد، أو التعرف عليهم جيداً والبدء في مواجهة تفضي إلى الرضوخ للرغبة في التحول الديمقراطي. ميزة هذه الفكرة تكمن في انكشاف النخبة الممتدة عن الحقبة السلطوية أمام المجتمع، وعدم منحها فرصة الظهور كطرف ديمقراطي قد يغوي جماهير عريضة للالتفاف حولها من جديد.

لكن روستو لا يطرح هذه الفكرة للقضاء على غير الديمقراطيين، ربما لاعتبار أن ذلك غير قابل للتطبيق، وإنما لجعل عملية التحول الديمقراطي حلقة قابلة للنفاذ من قبل الجميع، لكن في ظل وضوح صورهم كما يظنّ، فلا هم داخل هذه الحلقة كديمقراطيين، ولا هم تركوا خارجها للاستماتة في مشروع مناهض، وبذلك يظهر من طرح روستو أن المواجهة معهم حتمية، لكن داخل أسوار التحول الديمقراطي لا خارجه، وبما أن العملية سابقة لنشوء الديمقراطية، فإن ما يحكم الأدوات المستخدمة في المواجهة يتحمل مسؤوليته من ناهض مشروع الديمقراطية، لا من ناضل من أجلها، فالتساوي في استخدام العنف لا يعني تساويًا في الغاية. بالنظر إلى ما جرى في بعض الدول العربية، وبعد إدخال قوى غير ديمقراطية إلى حلقة التحول الديمقراطي كعناصر ديمقراطية، أصبح استخدام العنف متساويًا من حيث الغاية، أيضاً، وبشكل مضلل لجماهير غفيرة.

هذه الطريقة في التعامل مع النخب غير الديمقراطية التي قد تكون على صور عدّة، كقيادات منتفعة من عهد الاستبداد، أو اقتصاديين فاسدين أو غيرهم، تستجيب بشكل تلقائي ودونما إشارة مباشرة إلى حقيقة استئثار العنف البنيوي في بعض المجتمعات، واستمراره أحياناً بعد سقوط رأس النظام، ومن أبرز أشكال هذا العنف، هو العنف التمييزي الذي أفرز شريحة أخذت في التوسع المستمر باحتكار مقدّرات البلد الاقتصادية، والسيطرة على عناصر التّحكّم والتوجيه من عسكر وأمنٍ وإعلام.

بغير هذه الطريقة، فإن عناصر التّحكّم هذه مضافاً إليها المقدّرات الاقتصادية، ستتحول إلى أدوات القهر الجديد لكن بشكل مقنّع، كأن تصبح بعض الوسائل الإعلامية أداة من أدوات محاربة الديمقراطيين الحقيقيين، على اعتبار أنّها أداة



ديمقراطية بيد ديمقراطيين أيضاً، وهو ما يضع علامة استفهام على فكرة روستو هذه، إذ ما من آليات واضحة تضمن إزالة الأفعنة عن غير الديمقراطيين. مصر على سبيل المثال، حورب الديمقراطيون فيها بوسائل شبيهة بعد أول انتخابات ديمقراطية شهدتها، حيث تحولت كل البنية الاقتصادية والوسائل الإعلامية المحتكرة وأجهزة الأمن والقوة العسكرية إلى أداة نزع الحكم من أيدي الديمقراطيين، في ظل احتفاظهم بقناع الديمقراطية، إذ إن المرحلة الأولى للتحول الديمقراطي لم تشهد نزاعاً يفضي إلى وحدة وطنية حقيقية، وإنما إلى شراكة سمحت للقوى غير الديمقراطية بالتقاط أنفاسها وترتيب صفوفها.

من المشاكل الحرجة التي قد ينتجها التعامل مع قوى غير ديمقراطية كشركاء في التحول الديمقراطي، أن لا تغدو العلاقة في المرحلة التحضيرية للتحول نزاعاً بين قوى الإصلاح وقوى الفساد، بل نزاع على أساس برامجي أو أيديولوجي. فالنظر إلى كل الأطراف على أنها راغبة في الديمقراطية، قد يعني انزلاق بعض قوى الإصلاح في ظل التعددية التي تشهدها مرحلة التحول إلى التحالف مع بعض قوى الفساد، حيث يتم تحييد عامل «الديمقراطية» واستدعاء عامل «الأيديولوجيا»، فتبنى التحالفات في هذه الحالة على أساس محاربة أيديولوجيا ما أو برنامج ما، لا على أساس مواجهة القوى غير الديمقراطية.

العنف البنيوي في هذه الحالة، السابق واللاحق لبدء التحول، سيقابله فعل شبيه في سعي أصحابه إلى التشبث والبقاء. احتكار مؤسسات البلد ومقدراتها من قبل فئة محتضنة اجتماعياً، سيدفع لا محالة إلى محاولة اجتراح مؤسسات مقابلة تستوعب الديمقراطيين وأنصارهم، وإن اختلفت قدرات هذه المؤسسات، إلا أن وجودها كإطار غير قابل للنفاد إلا من قبل فئة سياسية معينة، يعني الدخول في سياق العنف

التمييزي، وهو تعبير عن لجوء القوى الساعية إلى الديمقراطية مكرهة إلى وسائل غير ديمقراطية، فالعلاقة هنا لم تعد علاقة تنافس على إدارة المشهد السياسي، بل حرب احتكار للبلد.

إضافة إلى العنف البنيوي، فإن دخول قوى الإصلاح إلى هذه الساحة كمفعول بها، ومن ثم كفاعل، تعني أنّ المواجهة المفتوحة قد تبدأ بين مجموعتين أو أكثر على المستوى الشعبي وبتوجيه نخبوي، وهي مواجهة عنيفة مادياً ومعنوياً مع اختلاف الدرجات، وقد تدخل في منحى غير مستقر تتحكم به عوامل داخلية وخارجية عدّة، ونتيجة هذه المواجهة التي قد تمتد لسنوات هي التي ستعتبر نقطة النهاية في المرحلة التحضيرية برضوخ القوى غير الديمقراطية دون سحقها، ونقطة البداية في المرحلة الثانية من مراحل التحول الديمقراطي وهي مرحلة اتخاذ القرار.

مرحلة اتخاذ القرار تتشكل مع الانتقال من مرحلة التحضير التي شهدت غلبة طرفٍ على طرف، وحتى تكون الخطوة جزءاً من عملية تحول ديمقراطي لا انتكاسة للعملية، لا بد أن تكون الغلبة لأنصار التحوّل الديمقراطي. وعليه؛ تصبح الظروف مهيأةً لاتخاذ قرار يشمل معظم القوى والجماهير. إذ يتوّج في مثل هذه الحالة أن تتقبل القوى غير الديمقراطية القرار القاضي بالبدء في تدشين نظام ديمقراطي، والتقبّل هنا لا يعني اقتناعاً بالديمقراطية وتغيّراً في وجهات النظر والمعتقدات، وإنما تغيّراً في المصالح المتمثلة في البقاء على أقل تقدير. إلا أن التحديّ الأبرز في هذه المرحلة هو في القاعدة الجماهيرية التي قد تستصعب القبول بقرار جماعي، فتغيير مواقف النخبة قد يكون أسهل من تغيير مواقف عامة الناس.

آخر مراحل عملية التحوّل الديمقراطي، هي التعوّد، أي أن انتهاء مرحلة التحول المؤقتة وبدء عصر الديمقراطية يتطلب نجاح مرحلة ما بعد اتخاذ القرار في ممارسة الديمقراطية حتى لو

كان بإكراه بعض القوى على ذلك. على أن العامل الحاسم في الانتقال إلى عصر الديمقراطية، يتمثل في نجاح التجربة الأولى، واقتناع جميع الأطراف بإمكانية التغيير بوسائل ديمقراطية، بمعنى آخر، هي عملية خلق الثقة بالنهج الديمقراطي، بحيث تطمئن القوى جميعها أن لديها فرصة في التقدم والمشاركة، بل وحل نزاعاتها ديمقراطياً.

### نحو نموذج محدث لأفكار روستو

إنّ نموذج روستو وعلى الرغم من أنه الأكثر قدرة على تفسير حالة العنف التي قد تتولّد في بعض مراحل الثورات، فإن هذا النموذج يعتبر أن حالة العنف قد تنتهي بعد مرحلة القرار، على اعتبار أن التعوّد أو التأقلم كفيل ببناء ثقة الجميع بالنظام الجديد. هذه الفكرة تحديداً مثيرة للجدل؛ إذ كيف يتوقع ممن أكره على القبول بقرار التحول الديمقراطي أن يستمر على هذا الحال على الرغم من إمكانية تبديل موازين القوى الداخلية أو التحالفات الخارجية؟ وكيف يتوقّع من جميع القوى أنّها بحاجة إلى بناء جسور من الثقة مع النظام الجديد، في حين أن الأقرب إلى تاريخ ومنطق بعضها يؤكد أنّها بحاجة إلى فرصة لتقويض النظام الجديد؟ أي أن عملية التحول الديمقراطي التي رسم ملامحها روستو، عملية تتخلّلها ثغرة قد تشكل تهديداً وجودياً للنظام الجديد إذا ما كانت هناك قوى سلطوية متيقظة لها. انتهاء مرحلة الإكراه والقبول بهذه القوى كشريك في مرحلة التعوّد دون ضمانات على احترامها للنظام الجديد، أو عدم استغلالها لمقدّراتها التي سميت في بعض الأدبيات بالدولة العميقة، واستغلالها هنا قد يكون في إطار عملية امتصاص كل طاقة قوى التغيير - يعني العودة، بشكل دراماتيكي، إلى ما كان عليه الوضع قبل البدء بالتحول الديمقراطي، إلى أن تتم استعادة الأماكن التقليدية بشكل تدريجي.

تأسيساً على ذلك، فإن هذه الورقة تطرح نموذجاً يتطلب تمديد المرحلة الانتقالية، ويستند إلى العديد من المبررات، وهي:

أولاً: إن الدخول في مرحلة التعمود اللاحقة للوحدة والقرار، لا يعني، بالضرورة، أن القوى الراضخة للإجماع قد فقدت كل قوتها أو سُلبت كل مقدراتها، بل إن هذه القوى قد أثرت في لحظة ما السكون للحفاظ على ثمار العنف البنيوي وتحديد التمييز حتى يتسنى استثمارها لاحقاً، وهو ما يعني إمكانية إعادة تفعيلها في أي لحظة وبشكل مفاجئ.

حتى في الحالات التي لا تجرؤ فيها هذه القوى على استخدام تلك المقدرات ضد مشروع التحول الديمقراطي، فإن مجرد الاحتفاظ بهذه المقدرات، والتمتع بامتيازات خاصة، يعني أن العنف سيكون نتيجة متوقعة، فوفقاً لمنظري الاتجاه التاريخي في تفسير ظاهرة العنف، لا يمكن تفسير العنف بناءً على طبيعة الفرد وسلوكه، بل بناءً على تاريخ الحياة الاجتماعية، وفي معظم الأحيان هو مرتبط بالتوزيع غير العادل للثروات. وعلى الرغم من أن هذه الاتجاه مبني على فكرة الندرة كما طرحها سارتر، فإن الندرة في السياق الحالي بفعل إنساني، وهو ما قد يسرع ردود الأفعال تجاه من يحتكر الموارد.

ثانياً: إن مرحلة القرار، ونتيجة لتنوع المشاركين فيها، قد لا تفضي إلى نظام جديد، بل إلى تحديث الاستبداد، وبخاصة إذا ما كان النظام يقع في خانة الأنظمة الهجينة، بحيث يبدي بعض سمات الديمقراطية على الرغم من سلطويته، (Brownlee 2009) وهو ما يمكّن من طرح مشروع للإصلاح بدل البناء الجديد، بما

يعني أن العملية برمتها لم تكن سوى تفرّغ لغضب جماهيري وجهد نخبوي في سياق عملية شكلية مفرّغة من مضمونها، وما أن تكتشف بعد مدّة مع أول عودة لممارسة استبدادية مكشوفة ستتولد مواجهة عنيفة، روستو سمّاها حرباً أهلية قد تدفع البعض للتراجع خوفاً، بيد أنه من غير المبرر استثناء هذه المواجهة من عملية التحوّل الديمقراطي.

أمّا عن كيفية تولّد العنف في النظام الهجين؛ فهو لا يعترف بضرورة الهدم وإعادة البناء، لذلك فإنه سيتبنّى نسخة ممسوخة للتحوّل الديمقراطي على اعتبار أنه ديمقراطي، وهنا فإن شريحة واسعة من المجتمع المدعومة مؤسّساتياً ستصبح خارج دائرة التحوّل الحقيقي لإنتاج نظام جديد ببيئة مختلفة، وهي شريحة منقّعة من عنف تمييزي بنيوي، والغلبة قد تكون هنا لأتباع النظام القائم، في هذه المرحلة تتشكل أطر إصلاحية في مواجهة نظام سلطوي، الأول لا يمكن تجريده من العنف كثقافة بحكم أنه ابن بيئة سلطوية في الأساس، ولا يمكن تجريده من العنف كأداة إصلاح بحكم أن خصمه مارس وما زال يمارس أصنافاً متعددة من العنف، وهنا تصبح بعض مراحل التحوّل الديمقراطي دموية.

ثالثاً:

إن نموذج روستو يبدو متجاهلاً لعامل الزمن، فالحقبة الطويلة من العنف المباشر والبنيوي لا يمكن أن تنتهي آثارها من خلال التعود أو التأقلم فقط، بل إن حالة الشكّ ستبقى قائمة لفترات طويلة؛ أي أن الحاجة ليست للثقة بالنظام بقدر ما هي حاجة لثقة القوى والتيارات السياسية ببعضها.

هذه المسوغات كافية لمحاولة تطوير نموذج روستو، بما يضمن أن لا تتحول أي ثورة مضادة إلى نقطة نهاية، ومن ثم العودة إلى نقطة الصفر. وتطوير هذا النموذج تستدعيه ضرورة التعامل مع المعطيات المستمدة من الربيع العربي، إذ إن النظر إلى التحول الديمقراطي في الوطن العربي كعملية واحدة كما وردت في كتابات روستو، أو لدى غيره ممن أسهموا في هذا المجال، تعني وأداً للحراك العربي وهو في مرحلة التكوين.

عريباً؛ ما زالت الكثير من المناطق التي شهدت الربيع العربي في المرحلة التحضيرية التي أشار إليها روستو، ومنها ما شهد تجاوزاً لهذه المرحلة بما يوافق طرح روستو أو يخالفه. ما يمكن إضافته إلى نموذج روستو هو تمديد عملية التحول في مرحلة ما بعد اتخاذ القرار، أو تجزيئها إلى مرحلتين موسعتين، بحيث لا يتم فتح المجال مباشرة لدخول عناصر غير ديمقراطية للتفاعل وفق قواعد الديمقراطية في ظل امتلاكهم مكتسبات العنف التمييزي البنيوي.

ففي هذه الحالة، سيكون لديهم الإمكانيات الأقوى للتأثير على المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بما يعيدهم سريعاً إلى سدة الحكم، وفي ظل حال الشكّ نتاجاً لقصر المدّة الزمنية بعد التغيير وطول المدّة الزمنية قبلها، فإن تراجعاً عن قواعد اللعبة الديمقراطية يبدو متوقّعاً وإن لم يظهر ذلك على شكل خطابٍ صريح، فيما ستعكف قوى التغيير والإصلاح على تغليف إخفاقاتها بمفردات الحكمة والمصلحة والمشاركة. تونس تبدو مثلاً جيداً لنقاش هذه الفكرة.

التحوّل الديمقراطي، في ظل ظروف شبيهة بما تحويه بلدان الربيع العربي، يحتاج عمليتين متكاملتين:

الأولى تضمن انتزاع الحكم من النخب السلطوية وتسليمه إلى النخب الثورية.

## الثانية تضمن انتقال الحكم من النخب الثورية إلى الصفوة المنتخبة ديمقراطياً.

العملية الأولى من التحول الديمقراطي قد تكون عنيفة في الغالب، وهي عملية تسير وفق المراحل التي رسمها روستو، إلا أنها تتوقف عند مرحلة اتخاذ القرار، فبعيداً عن طرح روستو القاضي بالبدء ببناء نظام ديمقراطي، لا بدّ أولاً من أن يكون القرار تقويضاً للبنى التي يمكن أن تستغل ضد البناء الجديد، أو استعادة للمقدّرات المسلوّبة من خلال العنف التمييزي خصوصاً، والبنوي عموماً، كما لا بدّ من أن تشمل محاسبة قانونية وسريعة لكل من ساهم في العنف من أتباع النظام السلطوي.

فيما تبدأ العملية الثانية، بقرار جديد هو القرار الذي تحدّث عنه روستو، والقاضي ببناء نظام ديمقراطي تتخرط فيه كل التيارات الديمقراطية وغير الديمقراطية، لكنّها في هذه الحالة لن تدخل النظام مكرهة أو حريصة على بقائها فحسب، بل ستدخله منزوعة الأنياب التي ورثتها عن العهد السابق، وفي هذه الحالة يصبح بناء النظام أكثر أمناً، وعرقلة البناء محدودة بما يمكن من تحجيمها وإنهائها. كما تشمل العملية الثانية من التحول، المرحلة الأخيرة التي تحدّث عنها روستو، وهي التعمّد أو التأقلم.

## الاستنتاجات

أولاً: من بين المشاكل التي كشفت عنها حركات الربيع العربي في السنوات الأخيرة؛ مشكلة الاكتفاء بأحد شرطَي التغيير، إذ إن الكثير من الطامحين أو المخطّطين للتغيير، وبخاصة السياسي، تحرّكوا بقوة لرفض الواقع القائم، دون تمديد الوعي ليصل الواقع المنشود، أو بشكل أدقّ؛ بوعي عام وغير تفصيلي بالواقع المنشود. وهو ما جعل عملية التغيير مبتورة

من المنتصف، نتاجاً للظنّ بأنّ التخلّص من الواقع القائم هو مجمل عملية التغيير. ما فاقم المشكلة؛ أنّ الواقع القائم تم اختزاله في رأس النظام، أو في بنية النظام الهيكلية، دون الوصول إلى مقدّراته الأمنية أو العسكرية أو الاقتصادية أو الإعلامية التي لا تسير وفق آلية مؤسساتية يمكن القضاء عليها بتقويض المؤسسة أو السيطرة عليها.

ثانياً:

النظرة القاصرة لعملية التغيير، سمحت لكل البؤر والخلايا النائمة والتابعة للنظام السلطوي المنهار شكلاً، أن تعيد تفعيل ذاتها، وتدخل كمشارك شرعي في رسم المشهد السياسي. وبما أنّ هذه الخلايا لديها امتيازات عديدة خارج الأطر المؤسساتية، أو لديها نفوذ غير مرئي في البنى التقليدية للدولة، فإنّها الأقدر على فرض بصمتها على المشهد الجديد القديم، وهو ما يعني أنّ خلافاً مؤكداً سينشب حول ماهية عملية التحوّل الديمقراطي، ما بين ثوري إصلاحي مؤيد للبناء الجديد، وبين مستبدّ مقتّع مؤيد لتحديث الاستبداد، لتصبح حالة العنف متصاعدة بشكل دراماتيكي.

ثالثاً:

استمرار حالة العنف بصور متعدّدة خلال التغيير السياسي، قد يدفع البعض إلى تصنيفه على أنّه حرب أهلية، وهو تصنيف مضللّ يتحمل مسؤوليته من تعامل مع بقايا النظام السلطوي كشركاء في عملية التحوّل الديمقراطي. إلا أنّ هذا التصنيف لم يصدر دوماً عن جهات محايدة نتاجاً لسوء تقدير، فقد صدر أيضاً عن أطراف في النزاع نتاجاً لسوء نيّة. إذ يراد من هذا التصنيف تعزيز فكرة مفادها أنّ عملية التغيير السياسي ليست تحوّلاً ديمقراطياً، وإنما انتقال من حالة السلطوية إلى حالة الحرب الأهلية.



رابعاً: اعتمد المصنّفون لما يجري عربياً كحرب أهلية على حقيقة استخدام طرفي النزاع للعنف، وإن تباينت صور العنف ودرجاته ومسوغاته، إلا أنه تم الزج بالطرفين في خانة واحدة، بل تم أحياناً وبجهد إعلامي تضليل الجمهور بتحميل دعاة الديمقراطية مسؤولية العنف وحدهم. فيما تم تجاهل عدّة حقائق حول استخدام العنف من قبل قوى التغيير الحقيقية، التي تتمثل في عدم إمكانية استخدام أدوات ديمقراطية في مرحلة ما قبل تدشين النظام الديمقراطي، مضافاً إلى أن العنف لأزم شعوب الدولة السلطوية لعقود من الزمن بصورة مباشرة وبنوية أو حتى رمزية، وهو ما حوّل العنف من سلوك سلطوي إلى ثقافة شعبية. كما تم تجاهل حقيقة صارخة، وهي أن العنف الصادر عن قوى التغيير لم يكون سوى ردة فعل في إطار الدفاع عن النفس وحق تقرير المصير.

خامساً: من المشاكل الحرجة التي قد ينتجها التعامل مع قوى غير ديمقراطية كشركاء في التحول الديمقراطي، أن لا تغدو العلاقة في المرحلة التحضيرية للتحول نزاعاً بين قوى الإصلاح وقوى الفساد، بل نزاع على أساس برامجي أو أيديولوجي.

سادساً: احتكار مؤسسات البلد ومقدراتها من قبل فئة محتضنة اجتماعياً، سيدفع لا محالة إلى محاولة اجترار مؤسسات مقابلة تستوعب الديمقراطيين وأنصارهم، وإن اختلفت قدرات هذه المؤسسات، إلا أن وجودها كإطار غير قابل للنفاذ إلا من قبل فئة سياسية معينة، يعني الدخول في سياق العنف التمييزي.

سابعاً: إن نموذج روستو في التحول الديمقراطي، وعلى الرغم

من واقعيته في اعتبار العنف أمراً محتملاً في سياق عملية التغيير، فإن العملية التي رسمها فيها خلل يستدعي مراجعتها وفقاً للمعطيات الجديدة المتوفرة من تجربة الربيع العربي. فانتهاؤ مرحلة الإكراه والاستعداد لاستيعاب القوى الممتدة من العهد السابق دون ضمانات على احترامها للنظام الجديد، أو عدم استغلالها لمقدّراتها التي سميت في بعض الأدبيات بالدولة العميقة، يعني استعادة الأماكن التقليدية بشكل تدريجي، والبدء بثورة مضادّة.

ثامناً:

الثغرة التي تتخلل نموذج روستو تتطلب البحث في إمكانية تطوير نموذج جديد، بحيث يشمل عمليتين: الأولى تضمن نزع الحكم من النخب السلطوية وتسليمه إلى النخب الثورية، فيما تضمن الثانية انتقال الحكم من النخب الثورية إلى القيادات المنتخبة، بحيث تتوقف العملية الأولى عند مرحلة اتخاذ القرار، ليكون القرار تقويضاً كاملاً للبنى التي يمكن أن تستغل في مواجهة النظام الديمقراطي المستقبلي، أو استعادة للمقدّرات المسلوّبة من خلال العنف التمييزي خصوصاً، والبنوي عموماً. فيما تبدأ العملية الثانية، بقرار جديد يتمثل في بناء نظام ديمقراطي تنخرط فيه كل التيارات، بما فيها غير الديمقراطية لكن بعد تجريدها من كل مصادر القوة غير الشرعية.

## المراجع

- Bhardwaj, M. (2012, Spring). Development of Conflict in Arab Spring Libya and Syria: From Revolution to Civil War. *Washington University International Review*, 1, 76-90. Retrieved from [http://pages.wustl.edu/files/pages/imce/migration/wuir\\_spring\\_2012.pdf](http://pages.wustl.edu/files/pages/imce/migration/wuir_spring_2012.pdf)
- Brownlee, J. (2009, June 23). Portents of Pluralism: How Hybrid Regimes Democratic Transformations. *American Journal of Political Science*, 515-532. Retrieved October 1, 2017, from <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1111/j.1540-5907.2009.00384.x>
- Cervellati, M., & Sunde, U. (2011). *Democratization and Civil Liberties: The Role of Violence During the Transition*. IDEA. ZA Discussion Paper. Retrieved October 1, 2017, from <https://www.iza.org/publications/dp/5555/democratization-and-civil-liberties-the-role-of-violence-during-the-transition>
- Farmer, P. (2004, June). An Anthropology of Structural Violence. *Current Anthropology*, 305-325. Retrieved October 1, 2017, from [https://www.jstor.org/stable/10.1086/382250?seq=1#page\\_scan\\_tab\\_contents](https://www.jstor.org/stable/10.1086/382250?seq=1#page_scan_tab_contents)
- Gerry, K. V. (2007). *Communal Violence and Democratization in Indonesia: Small Town Wars*. USA and Canada: Routledge Taylor and Francis.
- Heritage, J. (1993). Linguistic Anthropology: Language and Symbolic Power. Pierre Bourdieu (John B. Thompson, ed.; Gino Raymond and Matthew Adamson, trans.). *American Anthropologist*, 95(1), 213-214. doi:doi.org/10.1525/aa.1993.95.1.02a00690
- Hinnebusch, R. (2012, January). Syria: from 'Authoritarian Upgrading' to Revolution? *International Affairs*, 88(1), 95-113. doi:doi.org/10.1111/j.1468-2346.2012.01059.x
- Hippler, J. (2013). *Change in the Middle East - Between Democratization and Civil War*. Duisburg: INEF.
- Kaya, D. D., Wehrey, F., Grant, A. K., & Stahl, D. (2008). *More Freedom, Less Terror? Liberalization and Political Violence in the Arab World*. Pittsburgh: RAND Corporation. Retrieved October 1, 2017, from [https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monographs/2008/RAND\\_MG772.pdf](https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monographs/2008/RAND_MG772.pdf)

Rustow. (1970). Transition to Democracy: Towards a Dynamic Model. *Comparative Politics*, 2, 337-363. Retrieved October 1, 2017, from <http://readinglists.ucl.ac.uk/items/C3C154E9-FEC9-FAE2-49C2-546220CE29FD.html>

Rutherford, B. K. (2008). *Egypt After Mubarak: Liberalism, Islam, and Democracy in the Arab World*. Princeton: Princeton University Press. Retrieved October 1, 2017, from <https://www.jstor.org/stable/j.ctt1r2f08>

Salvage, J., Rowson, M., Melf, K., & Sandoy, I. (2012). *Structural Violence and the Underlying Causes of Violent Conflicts*. London: Medcat. Retrieved October 1, 2017, from [http://www.medicalpeacework.org/fileadmin/user\\_upload/ebooks/mpw\\_course4\\_2012.pdf](http://www.medicalpeacework.org/fileadmin/user_upload/ebooks/mpw_course4_2012.pdf)

Snyder, J. (2000). *From Voting to Violence: Democratization and Nationalist Conflicts*. New York: W.W.Norton. Retrieved October 1, 2017, from <https://www.beyondintractability.org/bksum/snyder-voting>

Soderberg, M., & Ohlson, T. (2003). *Democratization and Armed Conflicts in Weak States*. Stockholm: Sida. Retrieved October 1, 2017, from [http://www.ceipaz.org/images/contenido/Democratisation%20and%20armed%20conflicts\\_ENG.pdf](http://www.ceipaz.org/images/contenido/Democratisation%20and%20armed%20conflicts_ENG.pdf)

Volpi, F., & Cavatorta, F. (2007). "Democratization in the Muslim World: Changing Patterns of Power and Authority". Routledge. Retrieved October 1, 2017, from [https://books.google.ps/books/about/Democratization\\_in\\_the\\_Muslim\\_World.html?id=6eCNAAAAMAAJ&redir\\_esc=y](https://books.google.ps/books/about/Democratization_in_the_Muslim_World.html?id=6eCNAAAAMAAJ&redir_esc=y)

ابن منظور. (1986). **لسان العرب**. بيروت: دار إحياء التراث العربي. تاريخ الاسترداد 1 تشرين الأول، 2017، من <http://shamela.ws/index.php/book/1687>

أحمد عطيات. (1996). **الطريق**. بيروت: دار البيارق.

بول سالم. (15 تشرين الثاني، 2011). **الربيع العربي من منظور عالمي باستنتاجات من تحولات ديمقراطية في أنحاء أخرى من العالم**. تاريخ الاسترداد 1 تشرين الأول، 2017، من مركز كارنيغي للشرق الأوسط:

<https://carnegie-mec.org/2011/11/15/ar-pub-45980>

محمد قلعجي. (بلا تاريخ). **معجم لغة الفقهاء**. تم الاسترداد من المكتبة الشاملة: <http://shamela.ws/index.php/book/1214>

# النيلولبيرالية، الكليبتوقراطية وإعادة بناء المجتمع الفلسطيني

حسن صالح أيوب

## مقدمة

يقول أمارتيا سن في تعريفه للديمقراطية إن المسألة الأكثر أهمية في القرن الحادي والعشرين هي مسألة الديمقراطية، بينما السؤال المحوري في قضية الديمقراطية هو ليس فيما إذا كانت الديمقراطية تلائم هذا البلد أو ذاك، أو هذه الدولة أو تلك، بل في كيفية جعل الدولة أكثر ملاءمة بالديمقراطية؛ (Sen, 1999) أي من خلال دمقرطتها باعتبار أن الديمقراطية أضحت قيمة كونية. إلا أن التسليم بكون الديمقراطية قيمة كونية، لا يعني أن ثمة إجماعاً كونياً بشأنها، إنما لوجود عدد كبير جداً وكافٍ من الشعوب والدول التي تأخذ بها باعتبارها قيمة كونية. وربما يأتي التحفظ على فكرة القيمة الكونية من أن الديمقراطية في عصر العولمة أخذت هذا البعد الكوني ارتباطاً بمتغيرات النظام الاقتصادي والسياسي العالمي، الذي اتخذ اتجاهاً مكثفاً نحو

الديمقراطية ما بعد الليبرالية باعتبارها الشكل الملائم تماماً لمتغيرات وترتيبات النظام الدولي (International Order) ما بعد الحرب الباردة.

لم تكن الحالة الفلسطينية بمنأى عن هذا التطور الكوني الجارف، بل إن التدخل الدولي (International Intervention) المكثف في الاقتصاد السياسي، وإعادة البناء الاجتماعي الفلسطيني، يأتي في إطار النزعة الجديدة للتدخل الدولي الذي يعكس إرادة دولية للحكم (*to govern*) ولتحويل المجتمعات (*Transforming Societies*) من خلال الجمع بين العون والتدخل السياسي. إن هذا التدخل هو العامل الأكثر حسماً في تحديد خيارات وترتيب علاقات القوة الاجتماعية-السياسية، والسلوك السياسي للفلسطينيين بخاصة العام 2006. فما هي النسخة الفلسطينية من الديمقراطية بأبعادها الاجتماعية-الاقتصادية التي عمل هذا التدخل الدولي على تشكيلها، ومعها، ومن خلالها أعاد بناء المجتمع الفلسطيني؟ قبل الإجابة عن هذا السؤال، علينا أولاً أن نقرر فيما إذا كان ثمة ارتباط ضروري بين الديمقراطية والليبرالية وما بعد الليبرالية.

## الديمقراطية وما بعد الليبرالية

إذا اتفقنا على أن الديمقراطية قد أصبحت قيمة كونية، فإننا بحاجة إلى تعريف الديمقراطية كمفهوم وممارسة في سياقاتها الثقافية والاجتماعية - الاقتصادية المختلفة: ديمقراطيات أوروبا الغربية تقدم نموذجاً مختلفاً للديمقراطية الليبرالية عن ذلك القائم في الولايات المتحدة الأمريكية من النواحي الاجتماعية والمالية والثقافية. وتختلف الديمقراطيات حديثة العهد في أوروبا الشرقية عن نظيراتها في أوروبا الغربية. والديمقراطية التوافقية القائمة على تقاسم القوة (*Power-sharing*) تختلف عن

الديمقراطية الأغلبية، ناهيك عن الموروث المفاهيمي للديمقراطية الشعبية كما تقدمها اللينينية.

وعلى الرغم من أننا يمكن أن ننظر إلى الديمقراطية باعتبارها مفهوماً قيمياً، وربما أيديولوجياً، لكنها من الناحية الإجرائية تعتبر «توليفة» سياسية تستند إلى نمط معين من العلاقات الاجتماعية-الاقتصادية، وهو ما يحدد الفرق بين ديمقراطية وأخرى؛ أي أن الديمقراطية لا ترتبط، حكماً، أو بالضرورة، بالليبرالية أو ما بعد الليبرالية كعقيدة اقتصادية-اجتماعية. إن المحور الذي تدور حوله الديمقراطية الليبرالية هي ذلك التوافق بين حيز الحرية الاقتصادية وحيز الحرية السياسية. يتبع من ذلك أن اقتصاد السوق الحر هو شرط للحرية والديمقراطية، وأن الحريات الاقتصادية المتجسدة في السوق تقود مباشرة وبصورة تلقائية إلى نشو الحريات السياسية (غليون، 2005). بهذا المعنى، من الصائب تماماً ذلك الادعاء اللينيني بأن الديمقراطية، بمضمونها الليبرالي، هي الصّدفّة المثلى للرأسمالية. فالديمقراطية وجدت تاريخياً لتعتد بمبادئ المساواة والحرية، بينما تظهر التجربة التاريخية أن الديمقراطية الليبرالية لا تقود بالضرورة إلى العدالة الاجتماعية والحرية والمساواة، بل إنها تخلق ظروفاً غير مواتية لممارسة الحرية، بما تحدثه من تفاوت اقتصادي-اجتماعي. كما أن الافتراض القائل بالانسجام الطبيعي بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، لا يصمد أمام الوقائع.

تتحول الحرية في هذا النظام إلى ممارسة مقتصرة على الفئة القليلة التي تتحكم بموارد السلطة والثروة والمعرفة في ظل تعريف للحرية ينطلق من قيم السوق، وفي نظام لا تتدخل فيه الدولة في المجال العام، بما في ذلك عدم تدخلها في عمل قوى السوق. لقد لاحظ جون ستيوارت ميل هذا التناقض البنيوي في الليبرالية، فسعى إلى التوفيق بين مبادئ الحرية (الحيز السياسي)، ومبادئ العدالة والمساواة (الحيز

الاقتصادي-الاجتماعي)، فميز بين مجال الحرية الشخصية، حيث لا ينبغي للدولة تقييد الحريات الفردية/ الشخصية، وبين المجال العام الذي يجب على الدولة أن تتدخل فيه، بما يكفل مصالح الكل الاجتماعي، وبما يخلق الاتساق بين حريات الأفراد وقيم المجتمع. فهل تتوافر في الحالة الفلسطينية كيانية قادرة أو بوسعها القيام بهذا الدور في ظل بنية الدولة/ السلطة الفلسطينية وخصائصها، والتدخل الدولي الكثيف في تشكيل الواقع الفلسطيني؟

## ما بعد الليبرالية والكلبوتوقراطية

إذا سلمنا بأنّ الكل الاجتماعي ليس حصيلة حساب للفرديات الحرة فيه، التي تعبر عن مصالحها وحريتها في سياق الاقتصاد النيوليبرالي، فإن هذا الكل الاجتماعي هو كيان أكبر من حاصل جمع الفرديات، ويختلف نوعياً عنها؛ أي إن المصلحة العامة التي تعني في هذا الإطار وجود نظام اجتماعي-اقتصادي يجسد قيم المساواة والحرية والعدالة، لها منطقتها الخاص والجمعي، وأفضل ما يمكن أن تقدمه وصفات الديمقراطية ما بعد الليبرالية، وبخاصة في العالم الثالث، هو تعزيز النظم الكلبوتوقراطية (Kleptocracy) وتمكينها.

يعرف معجم ويبستر النظام الكلبوتوقراطي بأنه حكومة الذين يسعون، بشكل أساسي، إلى المكانة والمكسب الشخصي على حساب المحكومين (Merriam Webster Dictionary, n.d.) بينما يقول معجم كامبريدج إنها النظام الاجتماعي، حيث يجعل القادة السياسيين من أنفسهم أثرياء وذوي نفوذ من خلال سرقة بقية الشعب. (Cambridge Dictionary) ويعرفها المعجم الحر بأنها النظام حيث المسؤولون السياسيون فاسدون ويسعون إلى الإثراء. (The Free Dictionary) هذا، ويرتبط المفهوم بأشكال



محددة من النظم السياسية على الرغم من أنه لا يقتصر عليها حصرياً، وهي الأنظمة الديكتاتورية، والأوليغارشية، والطمع العسكرية، والأوتوقراطيات. تبدو هذه القائمة من النظم السياسية مرتبطة بالعالم النامي، حيث يستشري فساد «النخب» الحكومية والسياسية والحزبية.

إلا أن هذا الترابط لم يعد صحيحاً في عصر العولمة ما بعد الليبرالية. فإذا كانت النظم «النهابة» (predatory) عموماً ومنها الكليبتوقراطية تتميز بوجود نخب تقوض الديمقراطية وحكم القانون، وتتحكم بالأصول الاقتصادية والمالية في أي دولة، وتراكم الثروة بفعل ذلك، فإن هذا النظام بات معلوماً. السمة المحورية لهذا النظام هو أنه يعمل على تأمين المخاطر، بينما يخصص المكاسب والأرباح: (Duffy & Sibly, 2017). فالمغانم الناتجة عن الاقتصاد، والتبادلات المالية في السوق، تتحكم بها، ولفائدها الخاصة، قلة من السياسيين وحلفائهم في قطاع الأعمال الخاص. ستجد، على سبيل المثال، أن نظاماً كليبتوقراطياً لا يجد موارد تخصص لتطوير الجهاز التعليمي، بينما يخصص ملايين الدولارات لبناء قصر لرئيس الدولة. لقد لعبت عمليات إعادة الهيكلة المرتبطة بالنظام النيولبرالي، والتجارة الحرة، وحرية تنقل رؤوس الأموال، دوراً كبيراً في تحويل النظم «النهابة» إلى شبكة معلومة من قوى السوق والحكومات التي تنهب شعوبها، وتثري قواها الاقتصادية والاجتماعية النافذة وسياسيها الفاسدين. إن مظاهر الديمقراطية (Democratization) التي تشهدها العديد من أنظمة «العالم الثالث» من الزاوية هذه، ما هي إلا إفساد للديمقراطية.

إن فساد السياسيين والنخب الاقتصادية هو السمة المشتركة العظمى في النظم الكليبتوقراطية، والفساد -برأي مونتسيكيو- يحوّل أيّ حكومة إلى حكومة استبدادية. وحيثما استشرى الفساد وتشكل رأي عام حاسم حول وجود هذا الفساد،

فإن ذلك يشير إلى مشكلات أكثر عمقاً في النظام مثل فشل النظام القضائي؛ وعدم قدرة الإعلام، وغيرهما من مؤسسات المساءلة والمحاسبة على القيام بأدوارها؛ تراجع المعارضة الجدية والمنظمة؛ وانحسار السياسة إلى أضيق مساحة مرتبطة بمركز تحكم أحادي. يصبح الفساد هو دماء الحياة الذي يعيد إنتاج النظام ذاته باستمرار، (Greshman, 2016) وهو (أي النظام الكليبتوقراطي) ما يتطلب عملية استبعاد ممنهج للسياسة كشأن عام، وللقوى السياسية المنظمة. أي إنه ينزع منهجياً إلى خلق حالة من التفريغ السياسي (Depoliticization) للمجتمع كشرط ضروري لتقليص قدرة المعارضة السياسية والقوى الاجتماعية المتضررة من تحالف قوى السوق مع السلطة السياسية، على الحشد والاحتجاج، وبما يشمل المجتمع المدني المنظم من أسفل إلى أعلى.

إنه نمط جديد من النظم السلطوية المرتبطة بالديمقراطية ما بعد الليبرالية، وتجد شرعيتها خارج نطاق مجتمعها، وتنشئ مؤسسات سياسية وعلاقات اجتماعية «ديمقراطية»، بالقدر الذي تتطلبه استمراريتها. هكذا تفسد الديمقراطيات بحسب مونتسكيو: عندما لا يعود الناس يطابقون بين مصالحهم ومصالح الوطن، وحيث يسعون إلى الحصول على قوة سياسية استثنائية فوق بعضهم، ويغيب مبدأ الديمقراطية الأساس وهو الفضيلة السياسية (Political Virtue). إن هذه الحالة تقوم بفعل إعادة بناء العلاقات الاجتماعية-السياسية في إطار أيديولوجيا فردية تقوم على نظام يفرق بين الناس (Differentiation) استناداً إلى تقسيم فوقي للعمل، وهنا يكمن التلازم بين الهندسة الاجتماعية (Social Restructuring) والنيوليبرالية من جهة، والكليبتوقراطية من جهة ثانية، باستخدام أدوات الدولة، والمجتمع المدني، وابتكار ثقافة سياسية جديدة ملائمة لهذه الأيديولوجيا.

## الدولة والنيوليبرالية

إن إحدى أبرز سمات العولمة هي أنها شكلت ثورة في علاقات القوة بين لاعبي السوق من جهة، والدولة القومية من جهة ثانية، بحيث برز انتصار قوى السوق على الدولة، وانتقال مركز ثقل قرارات الاقتصاد السياسي إلى قوى السوق المعولمة. هذا لا يعني أن الدولة القومية لم تعد ذات صلة؛ بل على العكس تماماً. ازدادت أهمية الدولة القومية بالقدر الذي تتطلبه تدفقات رأس المال والتجارة والأفكار من عمليات تنظيم وتغيير للقوانين ورعاية للشكل الجديد لعلاقات القوة والعلاقات الاجتماعية المرتبطة بالسوق. فعمليات إعادة الهيكلة والاستثمارات الأجنبية وسواها، تحتاج إلى درجة من اليقين والاستقرار الذي لا يمكن للاعبين الاقتصاديين في أي بلد تحقيقه؛ الدولة وحدها هي التي تستطيع، بصرف النظر عن طبيعة هذه الدولة. يتبع ذلك افتراض مهم آخر هو أن «الأسواق الحرة التي تلبي إمكانيات الخيار الحر للأفراد ستكون الاستراتيجية الرئيسية للقضاء على الفقر. وهذه تقتضي وجود حكم جيد (رشيد)، وهذا يعرف بأنه القواعد التي تجعل الأسواق تعمل بشكل كفاء». (جابر، 2010، صفحة 103) وفق هذه المنظومة المتكاملة من الافتراضات، تتحول السياسية إلى رديف لتكريس النظام الاقتصادي، ويغدو تغيير تموضع القوى الاجتماعية بالنسبة للمجالين (الاقتصادي والسياسي؛ أي العام والخاص) ضرورة تقتضيها متطلبات تقليص قدرة المجتمع على الممانعة.

إن ما يضعف الدولة القومية في هذه الحالة هو تراجعها في ظل الاقتصاد ما بعد الليبرالي عن جزء كبير ومهم من وظائفها الاجتماعية التي مكنتها حتى عهد قريب من

الصفود واكتساب الشرعية والقبول من مواطنيها. فقد أجبرت الدولة على تلزيم هذه الوظائف لقوى السوق، وتراجعت -بحكم مطلب تقليص عجز الموازنة والخصخصة- عن القيام بأدوار اجتماعية تحافظ على درجة من التوازن بين قوى السوق والحاجات الاجتماعية.

انعكست هذه التغييرات الاقتصادية-السياسية في العالم الثالث على شكل معدلات فقر وبطالة متزايدة في ظل توفر الليبرالية دون الديمقراطية، أو لنقل ديمقراطية بالقدر الذي تتطلبه عمليات الليبرالية الاقتصادية. وأصبحت النخب التي تتحكم بالحياة الاقتصادية والحيز السياسي أكثر تركيزاً وأكثر ضراوة بحكم ما تتمتع به من قوة استثنائية في مواجهة مجتمعات ينهكها الفقر والبطالة وغياب التنظيم السياسي. قادت هذه التغييرات إلى تآكل سريع وعنيف في شرعية الدولة في العالم النامي، وبحكم غياب المؤسسة الديمقراطية لم تتمكن الدولة في كثير من الأحيان من استيعاب الآثار العميقة للتحويل النيوليبرالي، ما قاد إلى تفكك الدولة في كثير من الأحيان، و بروز الكيانات المتطرفة داخلها، وتحولها إلى دول فاشلة (Failed States).

أما في العالم المتقدم، فقد قادت عمليات التلزيم، على نطاق واسع، مترافقة مع التجارة الحرة، إلى إلحاق أضرار فادحة بالطبقات الوسطى، وبالذات أدنى هذه الطبقة، وبالطبقة العاملة. ولما كانت هذه الدول هي ديمقراطيات مأسسة، فقد شهدت ردود فعل متطرفة ليس على شكل التفكك والفسل، بل على شكل النزعات الشوفينية وتفشي ميول الاستعلاء القومي، مثلما حدث في تصويت البريطانيين على الخروج من الاتحاد الأوروبي، وفوز دونالد ترامب بالرئاسة الأمريكية، وصعود قوى اليمين المتطرف في عدد من دول أوروبا.

## الدولة والنيوليبرالية: الحالة الفلسطينية

على الرغم من النقاش النظري المحق بأن الحديث عن الديمقراطية أو الدولة لا يستقيم في ظل الاحتلال، فإن الوقائع الصلبة تقول بإمكان التعامل مع السلطة الفلسطينية ككيان سياسي يستند إلى منظومة اقتصاد سياسي مرتبطة بالقوى المعولمة بعمق أكبر بكثير من الدول العالم-الثالثة، بحكم التبعية الاقتصادية للاحتلال، والاعتماد الكبير على العون الخارجي. أي إن ما تتعرض له الدولة القومية من تآكل في وظائفها لصالح قوى السوق، يأخذ بعداً مكثفاً في الحالة الفلسطينية تحولت فيها السلطة الفلسطينية إلى مكون مركزي في منظومة الاقتصاد النيوليبرالي المفروض من أعلى على الفلسطينيين. وإن كان نمط الاقتصاد النيوليبرالي يتناقض من حيث المبدأ مع نمط الاقتصاد الريعي الذي تمثله الحالة الفلسطينية، فإن التقاء النمطين هو ما يحول الدولة/ السلطة إلى نموذج خاص من الكليبتوقراطية.

يمكن التأريخ للتحول الانعطافي في خيارات السلطة/الدولة الفلسطينية نحو النيوليبرالية في مرحلة ما بعد الانتفاضة الثانية التي قدمت لإسرائيل وللماثحين الدوليين فرصة «الصدمة» (إذا ما استعرنا التعبير الشهير في كتاب ناعومي كلاين *The Shock Doctrine*) اللازمة لتفرض على الفلسطينيين خيارات لم تكن لتلقى النجاح قبل ذلك. إن ما عزز هذا الانعطاف هو الأزمة المالية للعام 2006، عندما أعلنت الدول المانحة كلها تقريباً ودفعة واحدة، عن وقف المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية، الأمر الذي أحال عشرات آلاف الموظفين إلى المكوث في البيوت، وأدى إلى تدهور خدمات الصحة والتعليم والصحة العامة إلى حافة الانهيار الشامل. قدمت هذه المناسبة فرصة لاختبار قدرة القوى الدولية على ضبط توجهات

النظام السياسي الفلسطيني (الرياحي، 2010، صفحة 17) عبر بوابة الترتيبات الاقتصادية/ المالية: نظام ضرائب يتناسب مع اقتصاد السوق، خصخصة قطاعات مهمة، واعتماد خدمات الدفع المسبق... الخ؛ والسياسية المتعلقة بإصلاح وتقوية مؤسسات الدولة/ السلطة السياسية والأمنية.

تشكل هذه المرحلة حالة انقطاع للاستمرارية التاريخية لمرحلة ما قبل أوصلو، التي لم تستكمل في عهد ياسر عرفات. إذ تعمقت التوجهات ما بعد الليبرالية للدولة/ السلطة في عهد أول حكومة فلسطينية بعد الانقسام، حيث «حول [رئيس الوزراء سلام فياض] دور السلطة إلى مجرد مراقب، وبنى سياسة الحكومة نحو هذا التوجه، ودعم باتجاه تقوية دور القطاع الخاص في الاقتصاد». (جابر، 2010) جلبت حالة الانقطاع معها مفاهيم جديدة وخطاباً سياسياً-اجتماعياً مختلفاً أعاد تعريف الفلسطينيين لواقعهم ومحيطهم، حيث تفهم عملية تغلغل النيوليبرالية في الحياة الفلسطينية اجتماعياً بمستويين مترابطين أيديولوجياً وموضوعياً في إطار فكرة تأسيس الدولة استناداً إلى المبادئ النيوليبرالية:

الأول: الطرق التي تستخدمها النخب السياسية المسيطرة، والأكاديميون، ومراكز البحث، والمؤسسات الاجتماعية على المستويين المحلي والوطني لنشر السياسات النيوليبرالية؛ والثاني: الممارسات الاقتصادية اليومية للأفراد والمجموعات الاجتماعية التي ستنزح إلى الاستهلاك والاقتراض والفردية والمنافسة الشرسة. لقد أدى هذا الانقطاع والارتباط بالنظام الجديد إلى انقلاب حاد في القيم والممارسات الاجتماعية التي ميزت المجتمع الفلسطيني في المرحلة السابقة؛ مثل التكافل الاجتماعي، وثقافة التطوع والمشاركة، والاقتدار، وسواها من القيم الجماعية التي تعزز غيابها بعد «صدمة» الانتفاضة الثانية، والتي دفعت إلى أعلى التراتبية الاجتماعية

والسياسية بنخب جديدة مرتبطة بالاقتصاد النيوليبرالي بطرق مختلفة.

إنه نموذج حي للانتقال من الأبوية المحدث (Neo-patrimonialism) إلى ما بعد الليبرالية. ومن المثير حقاً مراقبة كيف يمكن أن يتطور نظام دولة تحت الاحتلال باقتصاد سياسي قوامه الريع (Rent) والالتزام بالضوابط النيوليبرالية التي تجاوزت خصائص النظام الزبائني المحدث (Neo-patrimonial) مع احتفاظها ببعض مرتكزاته، وبخاصة شخصية القوة السياسية والفساد، وغياب المساءلة، (Khan M., 2004) وهو ما يبرر، إلى حد كبير، التوصيف الكليبتوقراطي المحدث. إذ كيف يمكن فهم الديمقراطية في سياق هذا النظام، حيث تأخذ عملية التنمية برمتها إن وجدت الطابع الغربي؟

إن الريعية هي السمة الملازمة لشبه-الدولة (quasi state) الفلسطينية حتى قبل الأحداث المفصلية في العامين 2006 و2007، بما في ذلك عائداتها الضريبية التي تحول إلى خزينتها من خلال النظام الضريبي الإسرائيلي على شكل ريع مسيطر عليه خارجياً، الأمر الذي حول شبه-الدولة هذه إلى دولة زبونة (client state) (Khan M. H., 2004) تعمقت الريعية في السنوات العشر الأخيرة، ومعها السمة الرئيسية للنظم الكليبتوقراطية: الفساد. فالى جانب منظومة البوابات والحواجز التي أوجدت شبكة من الرشاوى والتجارة السوداء والاحتكارات (Nasr, 2004) التي يتحكم بها مسؤولو السلطة ونظراؤهم الاسرائيليون، أدى تدخل الدولة/ السلطة في وضع ترتيبات الاقتصاد الجديد إلى منح حقوق احتكارية لشركات بعينها، ومنع التنافس على العقود العامة، الأمر الذي خلق التحالف غير المقدس بين الرسميين في جهاز الدولة/ السلطة وبين شرائح القطاعين الخاص وغير الحكومي، وهو ما تطلب باستمرار تحييد قواعد الرقابة الديمقراطية والقانونية. وإن كانت

النظم الليبرالية وما بعدها تقوم على منع الربيع والزبائنية، فإن الحالة الفلسطينية قد شهدت تحولاً عميقاً عبر مبادرة الدولة/ السلطة إلى نمط اقتصاد سياسي مغاير للذي ساد إبان ياسر عرفات، حيث تشير الوقائع إلى تعمق ظاهرة الربيع بحكم الحاجة المستمرة للعون، وارتهان الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد والقرار السياسي الإسرائيليين، الأمر الذي زاد من تراكم الثروة والأرباح بأيدي القلة القادرة على تمويل سعيها إلى الربيع، وقدرتها على بناء تحالفات مع الدول/ السلطة، إلى جانب تغلغل الأعمال الخاصة، وتخلي الدولة عن وظائف وأدوار اجتماعية عديدة. يتطلب هذا النظام تقليص قدرة المجتمع على التفاوض حول ترتيبات النظام الاقتصادي والحياة السياسية عبر الإقصاء والتهميش وتغيير موقع الناس من عملية الإنتاج. إن هذا التغيير يظهر جلياً في بنية ووظائف وخصائص «المجتمع المدني الجديد» في المناطق الفلسطينية المحتلة بعدوان 1967.

## المجتمع المدني

ينبغي التمييز بين مفهومين للمجتمع المدني: العضوي، وغير العضوي. فإذا كان الأول مرتبطاً بنشأة الدولة القومية وأحد أشكال الفعل الاجتماعي المنظم من أسفل في ظل اقتصاد سياسي رأسمالي كلاسيكي، فإن الثاني مرتبط باليات ومفاعيل العولمة النيوليبرالية، وبخاصة عندما يأخذ شكل منظمات الأنجزة العابرة للقوميات. لذلك، نرى هذا الأخير يقوم بالوظائف التي كانت تقوم بها الدولة حتى عهد قريب، قبل أن تتخلى عن هذه الوظائف في ظل النظام النيوليبرالي المعولم.

لم يعد مفهوم المجتمع المدني هو ذاته الذي تحدث عنه أليكسيس دي توكوفيل، أو عبد الرحمن الكواكبي، ولا سان



سيمون. برأي هؤلاء (بكثير من التبسيط) فإن الانتقال من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع السياسي يتضمن اختيار الناس لبناء أطر التضامن في مسعى إلى موازنة العلاقة مع السلطة السياسية التي تستحوذ على القوة (Power). وهذا التحديد المفاهيمي لا ينطبق على منظمات الأنجزة المعولمة التي تلعب دوراً محورياً كأحد ميكانيزمات ضبط توجهات النظم السياسية والسلوك الاجتماعي، من خلال التدخل الخارجي، وبخاصة في مجال الاقتصاد السياسي، وما يتبعه من قيم سياسية واجتماعية.

بدأ التحول من حالة المجتمع المدني إلى حالة الأنجزة على المستوى الدولي، وكذلك الفلسطيني بعد العام 1990، بفعل بروز نمط جديد من المنظمات غير الحكومية المعولمة والمرتبطة بحكوماتها في العالم الغربي. قدمت هذه المنظمات العون المالي والفني والاستشاري للمنظمات غير الحكومية ولمنظمات المجتمع المدني المحلية، وهو ما جلب معه أشكالاً جديدة من العمل التنظيمي والموضوعي سادتها نزعة الاحتراف والعمل وفق ضوابط المساءلة والعقلنة المرتبطة بمفهوم الحكم الرشيد (Good Governance) في سياق اللبرلة الاقتصادية والسياسية. (Hanafi & Tabar, 2004) وهذا منسجم تماماً مع فكرة الحوكمة التي تفرضها الليبرالية الجديدة في ميدان الممارسة السياسية للأنظمة والدول مثلما أشرنا سابقاً، وبما يخلق حالة تطابق بين الحيزين الخاص والعام في منظومة متكاملة من التحكم في بنية المجتمع وسلوكه.

وإن كانت الدراسات في عهد ما قبل الليبرالية الجديدة تعزو تعذر الديمقراطية في العالم الثالث إلى سحق الدولة العالم-ثالثية لمجتمعاتها المدنية، فإن الليبرالية الجديدة تقدم إحدى أهم أدواتها من خلال المنظمات غير الحكومية التي تنتشر انتشاراً كبيراً في هذه الدول، كبديل لمنظمات المجتمع

المدني «العضوية». يتم تقييم أداء هذه المنظمات وفق المعايير النيوليبرالية الملائمة لاعتبارات السوق، والجمع بين الاقتصاد الحر والحكم الرشيد: تقاس -وفق هذا المنطق- فعالية أي منظمة «بعالميتها، وبمصطلحات ومعايير رأسمالية من مثل قدرتها على الترويج للبرامج، وأعداد المستفيدين المستهلكين للسلع التي تبيعها، الفعالية والكفاءة (...) والتكرار والمنافسة»، (سلمي، 2010) وهي المعايير المستمدة من الأيديولوجيا ما بعد الليبرالية ذاتها، التي تأتي في سياق الخصخصة.

نشأ في فلسطين (المناطق المحتلة بعدوان 1967) نظام (regime) لمنظمات الأنجزة هو جزء من منظومة متكاملة أعادت صياغة مفهوم وممارسة الديمقراطية بما ينسجم حصراً مع المفهوم النيوليبرالي للديمقراطية. بل إنها باتت تشكل البديل للديمقراطية غير المُدرّكة في الحالة الفلسطينية. فمنظمات الأنجزة هي نتاج للنظام الرأسمالي ما بعد الليبرالي، وقد أدركت مجتمعاته المدنية نظمها الديمقراطية منذ زمن بعيد. تضم هذه المنظومة كلاً من السلطة الفلسطينية، إسرائيل، المانحين الدوليين وقطاع الأعمال، وتنهض بالأعباء التي يفترض بحكومة الاحتلال، و/أو حكومة السلطة الفلسطينية القيام بها. وبينما تتكفل السلطة الفلسطينية بتقديم خدمات مرتبطة بنظام السوق، تحدد الدول المانحة أولويات التنمية الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية الناتجة عنها معتمدة في ذلك على القطاع الخاص وعلى منظمات الأنجزة المنغسة، شأنها شأن القطاع الخاص والسلطة، في السعي إلى الريع والارتباط بالمرجعيات الدولية. إن تغير مبنى ووظائف المجتمع المدني في الحالة الفلسطينية نحو الأنجزة المعولمة، نتج عنه حقائيق ذات صلة بإعادة البناء الاجتماعي، وتحديد أجنداث وألويات المجتمع السياسي الفلسطيني:

- هناك عدد كبير من منظمات الأنجزة الناشطة في المناطق الفلسطينية المحتلة، وصل حسب بعض

التقديرات إلى 3600. (اشتيه، 2016) توظف وتشغل هذه المنظمات بشكل دائم أو مؤقت ودوري حوالي 40-50 ألفاً، وتحصل سنوياً على تمويل يقدر بحوالي 1.6 مليار دولار. إن موازنة الحكومة الفلسطينية المعلن عنها للعام 2018 -على سبيل المثال- قد بلغت 5.8 مليار دولار، ما يعني أن هذه المنظمات تسهم بحوالي ثلث الناتج القومي الإجمالي، الأمر الذي يجعلها لاعباً اقتصادياً وسياسياً مؤثراً في المجتمع الفلسطيني.

• إن هذه الإمكانيات في مجتمع فقير مثل المجتمع الفلسطيني تمنح هذه المنظمات القدرة على تغيير الأجندات الاجتماعية والسياسية عبر برامجها التي لا تعكس بالضرورة معالجة المشكلات الأكثر عمقا في المجتمع الفلسطيني، وبخاصة المسائل ذات الصلة بعلاقات القوة والتحرر الوطني. كما إنها تشكل مركز جذب واستقطاب بديلاً للأجسام السياسية ولمنظمات المجتمع المدني المرتبطة بالبناء الاجتماعي الفلسطيني لما قبل التحول. لقد استطاعت هذه المنظمات جذب أعداد متزايدة من الشباب الفلسطيني إلى أنشطتها وبرامجها نظراً لسهولة العمل من خلالها، ولطابع أنشطتها المغربي للشباب الذي يشكل بديلاً للانتماء السياسي. أسهمت هذه الديناميكية في حالة التفرغ السياسي المشار إليها أعلاه، وحرمان القوى السياسية المنظمة من أحد أهم مواردها التعبوية.

• نشأت في المجتمع الفلسطيني بفعل هذا الحضور الكثيف للمنظمات غير الحكومية نخب جديدة مرتبطة بالنظام المعلوم الذي تعبر عنه هذه المنظمات. تجسد النخب الجديدة نموذجاً بديلاً لأسلوب الحياة يعزز الشعور العام بحدة الاستقطاب الاجتماعي، نظراً

لما تتمتع به من امتيازات لا تقتصر على الرواتب المرتفعة مقارنة مع رواتب غالبية الموظفين العموميين أو العاملين في القطاع الخاص. لقد دفعت هذه الامتيازات المزيد من الكفاءات الأكاديمية والتقنية إلى السعي إلى الالتحاق بمنظمات الأنجزة من أجل المكانة والمال، ما أدخل مزيداً من القطاعات سباق الريع الذي يشكل أحد أهم عوامل الفساد، وتترافق هذه النزعة مع تبلور الانحيازات السياسية المرتبطة بالريع والعمل وفق أولويات المانحين.

قادت مجمل التغييرات أنفة الذكر إلى تغييرات عميقة، ليس في القيم الجماعية والثقافة السياسية في المجتمع الفلسطيني فحسب، بل إلى تغيير الأجندات والاهتمامات الاجتماعية بالتركيز على القضايا المرتبطة بالنظام المعولم، وخلقت عدداً يكاد يكون لا منتهاً من البرامج والمشاريع وورش العمل والمؤتمرات التي منحت الفلسطينيين عشرات الاهتمامات المذررة والبعيدة عن استراتيجية جماعية أو توافقية تتصدى لهموهم الجماعية المشتركة، وبخاصة تلك ذات الصلة بمقاومة الاحتلال (بالمعنى الواسع للكلمة)، وتغلغل المصالح الخارجية.

في هذا السياق، ليس من الغريب أن يتم العمل على تقويض العمل النقابي، بخاصة في أهم القطاعات العاملة في المجال العام، حيث تتركز الطاقة الرئيسية للحشد والتعبئة الجماهيرية التي يتطلبها حضور الديمقراطية في الحياة العامة؛ ولنا في حرمان المعلمين من تشكيل نقاباتهم الخاصة، وكبح واحتواء نقابة العاملين في الوظيفة العمومية، ومحاولات منع انعقاد المؤتمر العام للاتحاد العام لنقابات العمال، أمثلة على تناقضات الوضع الذي حاولنا توصيفه بين تغلغل واتساع نطاق ووظائف منظمات الأنجزة من جهة، وقمع واحتواء المبادرات الحرة للقوى الاجتماعية التي تسعى إلى الاحتجاج على التفاوت الاجتماعي

وغياب العدالة الاجتماعية من جهة ثانية. فمنذ قيام السلطة الفلسطينية، وبشكل خاص بعد العام 2006، تركّز جزء مهم من توجهات الدول المانحة وسلوك السلطة الفلسطينية حول فكرة «تطوير المجتمع الفلسطيني» عبر خلق فئات وشرائح تستفيد من سياسات العون الخارجي، تحت شعار «دعم المعتدلين»، ومحاربة المتطرفين. (الرياحي، 2010) لقد كانت النتيجة الأولية والأكثر عمقاً لهذه السياسات هي إعادة بناء المجتمع الفلسطيني، أو لنقل هندسته اجتماعياً باتجاهين: الأول هو الانكفاء عن السياسة، والثاني هو تفكيك القضايا الجماعية وإحلال الهموم الفردية مكانها. تنقلنا هذه النقطة إلى الجزء الأخير من هذه الورقة حول تغييب، أو تفكيك البنى التنظيمية للقوى الاجتماعية الفلسطينية.

## الإحلال الاجتماعي-السياسي

ترتبط قدرة المجتمعات على موازنة القوة الجبارة للدولة، وعلى الاعتراض وربما التفاوض حول مصيرها، بمدى تنظيمها وتوفير إمكانيات تعبئتها في سبيل الدفاع عن حقوقها. فمن يمتلك اليوم القدرة على الحشد والتعبئة والتنظيم في ظل التطورات سابقة الذكر؟ أو بصيغة أخرى أين تكمن القوة الخلاقة ووكلاء (agents) التغيير والدفاع عن قيم العدالة والمساواة والحرية؟

إن عملية الإحلال والإزاحة الاجتماعية التي أثمرت تحولات عميقة في الحيز الاجتماعي-السياسي الفلسطيني، ستصبح أكثر وضوحاً إذا ما قارناها بالتحولات التي أحدثتها الانتفاضة الأولى المجيدة (1987). فالانتفاضة الأولى مكنت القوى السياسية الاجتماعية ذات الأصول الطبقية والاجتماعية الفقيرة والوسطى المرتبطة بمنظمة التحرير وفصائلها (قيادات مخيمات اللاجئين، شرائح المثقفين الثوريين، الطبقة الوسطى من معلمين

ومهنيين وتجار... الخ) على حساب القيادات التقليدية (العائلية والبرجوازية) التي تسيدت الحيز الاجتماعي والسياسي لسنوات طويلة. جاءت السلطة الفلسطينية في «جمهوريةها الأولى» حتى العام 2007 لتمثل مرحلة انتقال فريد في التركيبة القيادية، سحقت وكلاء الديمقراطية والعدالة والعمل الفصائلي لصالح نموذج جديد من العلاقات الرسمية المرتبطة بمركز التحكم الوحيد: السلطة الفلسطينية ذات السمات الزبائنية المحدثة، مثلما أشرنا سابقاً. اليوم، في «الجمهورية الثانية»، ترسخت النماذج القيادية المرتبطة بالسوق والأنجزة والمبادرات الفردية المتحالفة مع دوائر العمل السياسي الذي لم يتغير مركزه بين الجمهوريتين، بل تغيرت خصائصه نحو الكليتيوقراطية. ومع تعزيز قوى السوق لمواقعها بفضل التغيرات البنوية العميقة في النظام الاقتصادي الجديد، والزحف الهائل لقوى الأنجزة، تغير تموضع القوى الاجتماعية بالنسبة للحياة السياسية، وأولويات المشاركة السياسية وشكلها.

لا غرابة والحال هذه، أن تعجز الفصائل والقوى السياسية عن حشد بضع عشرات من أنصارها ومؤيديها لفاعلية تضامن مع الأسرى المضربين عن الطعام، بينما تتمكن الشركات الخاصة (جوال، بال تل... الخ) من استعراض قدرتها على الفعل السياسي، من خلال مسيرات كبرى لموظفيها للمناسبة ذاتها. وأصبح من المعتاد -والمقبول أيضاً- أن تعمل السلطة الفلسطينية من خلال وزاراتها وأجهزتها على حشد جيوش الموظفين في فعاليات تأييد للقيادة السياسية كلما تطلب الأمر، بينما تلجأ أجهزة السلطة للتدخل في مواجهة حالات الحشد الجماهيري (على قلتها) في مناسبات مثل احتجاجات المعلمين، أو التظاهر في مواجهة القوات «الإسرائيلية» عند بيت إيل شمال رام الله.

في ظل هذه التغيرات، تجد الشرائح والقوى الجديدة ونخبها حيزاً واسعاً للفعل السياسي والاجتماعي، تعززها

منظومة السوق وإعلامها وأنماط السلوك الذي تحفزه وتعمل على تعزيزه في سياق تعمق الفوارق الطبقيّة في المجتمع الفلسطيني تبعاً للاقتصاد النيولبيرالي، وعلاقات القوة التي تتمركز حول النظام الكليبتوقراطي الجديد، وهو ما يظهر جلياً من خلال الثنائيات الاجتماعيّة (Dualism) التي خلقها الاقتصاد الجديد، ويعززها خطاب نيولبيرالي واسع الانتشار، وبخاصة في وسائل الإعلام.

تبلور في المجتمع الفلسطيني نظامان للخدمات والعلاقات الاجتماعيّة مرتبطان بمستوى الدخل والمكانة الاجتماعيّة المتعلقة بالقرب من مركز التحكم في السلطة الفلسطينيّة، وقوى السوق والأنجزة المعولم: أدى انتشار المدارس الخاصّة مترافقاً مع الانطباع العام (وهو انطباع له مبرراته) بتراجع وترهل الجهاز التعليمي الحكومي، إلى توجه مزيد من العائلات لإرسال أبنائهم إلى المدارس الخاصّة. إلا أن الكلفة الباهظة لهذه المدارس، تجعلها بعيدة المنال لغالبية العائلات الفلسطينيّة، الأمر الذي فرز نظاماً تعليمياً «متطوراً» (مع التحفظ فيما يتعلق بجودة العملية التعليميّة) وذا «برستيج»، وهو متاح لمن يملك، وآخر ذا سمعة رديئة وهو متاح لمن لا يملك الخيار الأول. إلى جانب ذلك، طورت العديد من المؤسسات العامّة مثل المعابر، والخاصّة مثل البنوك، وأماكن الترفيه المستشفيات، أنظمة فرز تعرف بأسماء عديدة مرادفة لك «في أي بي»، بحيث تحظى نخبة من يملكون (المعادلة هنا نسبيّة بطبيعة الحال) بمعاملة تفضيلية، أو تقام أماكن الترفيه والمقاهي والمطاعم ومحال التسوق المكلفة في أحياء بعينها في المدن الكبرى.

في هذا السياق، يتم تقديم نماذج بديلة للحياة تقوم على الاستهلاك لمن يملك، تحولت بموجبها أحياء كبرى أو مدن بكاملها لنموذج يحاكي رام الله (هو ما أسميه رملة المناطق

المحتملة)، ووصل هذا النموذج ذروته التمييزية في مدينة روابي. يجري تعزيز صورة نمطية مبهرة لهذه النمذجة الاجتماعية الشاملة من خلال خطاب جديد ووسائل دعاية وإعلام جماهيري تقدم هذه النماذج، باعتبارها تجسيدا لقيم الحرية والليبرالية والانفتاح والتطور. إذ أخذت مفردات الريادة (entrepreneurship)، والمسؤولية الاجتماعية (هذه الأخيرة في سياق ترجمة منحرفة لأصل التعبير المرتبط بالنيوليبرالية، وذلك تجنباً للفت النظر إلى هذا الأصل، وللتغطية على أن أصل المفهوم مرتبط بتلزم (outsourcing) الوظائف الاجتماعية للدولة إلى القطاع الخاص)، وتسيد مفردات الاستهلاك. إن الاستماع إلى الإعلانات التجارية لشركات القطاع الخاص ذات البعد المعولم، يعطيك فكرة عن هذا الخطاب: ستجد الربط بين قيمة ما تشتريه من خدمات إنترنت وقيمة الحرية، وبين الوحدة الوطنية ووصول شركة اتصالات إلى جمهور بعينه، والاستخدام الكثيف للرموز الوطنية ومفردات العمل الكفاحي (الوطن، البناء، «مكافحة الفساد»، العُلم، الاستقلال، القدس العاصمة... الخ) في سياق ترويجي تجاري يسليخها عن سياقاتها الكفاحية.

خلاصة القول، إن التغييرات المنهجية التي حلت بالمجتمع الفلسطيني في السنوات العشر الماضية كانت عميقة ومتشعبة، وشملت عمليات إحلال واستبدال للنخب ذات القدرة على التأثير والقيادة. وباستنادها إلى تغيير تموضع القوى الاجتماعية من العمليات الاقتصادية والسياسية، خلقت مجتمعاً ذا وعي مفارق لواقعه. إن إعادة موضعة القوى الاجتماعية، في سياق المشروع النيوليبرالي المتلاحم مع الكليبتوقراطية، قد أسفرت عن تفكيك، ومن ثم تركيب البنية الاجتماعية الفلسطينية، ومعها الاهتمامات الجماعية للفلسطينيين باتجاه تذييري لاسياسي ملائم تماماً لأهداف ومصالح النخب الجديدة، وارتباطاتها الاقتصادية-السياسية، وعمقها الاجتماعي.



## المراجع

- Cambridge Dictionary. (n.d.). *kleptocracy*. Retrieved October 1, 2017, from Cambridge Dictionary: <https://bit.ly/2MqcTjT>
- Duffy, N., & Sibly, N. (2017, January 5). *Five Myths About Kleptocracy*. Retrieved October 1, 2017, from The Washington Post: <https://wapo.st/2LYmFhb>
- Greshman, C. (2016, June 30). *Unholy Alliance: Kleptocratic Authoritarians and their Western Enablers*. Retrieved October 1, 2017, from World Affairs: <https://bit.ly/2AJJDU4>
- Hanafi, S., & Tabar, L. (2004). Donor Assistance, Rent-seeking and Elite Formation. In G. Giacaman, I. Amunden, & M. H. Khan (Eds.), *State Formation in Palestine: Viability and Governance during a State Formation* (pp. 215-238). London & New York: Routledge Curzon. Retrieved October 1, 2017, from <https://bit.ly/2MqtfZU>
- Khan, M. (2004). Evaluating the Emerging Palestinian State: 'Good Governance' versus 'Transformation Potential'. In M. H. Khan, G. Giacaman, & I. Amundsen (Eds.), *State Formation in Palestine: Viability and Governance during a State Formation* (pp. 13-63). London & New York: Routledge Curzon.
- Khan, M. (2004). Introduction: State Formation in Palestine. In M. H. Khan, G. Giacaman, & I. Amundsen (Eds.), *State Formation in Palestine: Viability and Governance during a State Formation* (pp. 1-12). London & New York: Routledge Curzon.
- Merriam Webster Dictionary. (n.d.). *Kleptocracy*. Retrieved October 1, 2017, from Merriam Webster Dictionary: <https://bit.ly/2iS21BI>
- Nasr, M. M. (2004). Monopolies and the PA. In M. H. Khan, G. Giacaman, & A. Inge (Eds.), *State Formation in Palestine: Viability and Governance during a State Formation* (pp. 168-191). London and New York: Routledge Curzon. Retrieved October 1, 2017
- Sen, A. (1999). Democracy as a Universal Value. *Journal of Democracy*, 10 (3), 3-17. Retrieved from <https://uni.cf/2vIXNFO>
- The Free Dictionary. (n.d.). *Kleptocracy*. Retrieved October 1, 2017, from The Free Dictionary: <https://bit.ly/2AK6IW0>

أميرة سلمى. (2010). المنظمات غير الحكومية، أداة للتنمية؟ مراجعة مفاهيمية. تأليف فراس جابر، أيلين كتاب، أميرة سلمى، وحازم النملة، وهم التنمية (الصفحات 115-174). رام لله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.

إياد الرياحي. (2010). المال والسياسة وتشكيل خطاب التنمية. تأليف فراس جابر، أيلين كتاب، أميرة سلمى، وحازم النملة، وهم التنمية (الصفحات 15-74). رام لله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.

برهان غليون. (2005). في مخاطر الخلط بين الديمقراطية والليبرالية. تاريخ الاسترداد 1 تشرين أول، 2017، من الجزيرة نت: <https://bit.ly/2MpJK8v>

بكر ياسين اشتيه. (26 كانون الثاني، 2016). فوضى الـ NGOs في فلسطين. تاريخ الاسترداد 1 تشرين أول، 2017، من بوابة اقتصاد فلسطين: <https://bit.ly/2AOveG2>

فراس جابر. (2010). خصخصة فلسطين. تأليف فراس جابر، أيلين كتاب، أميرة سلمى، وحازم النملة، وهم التنمية (الصفحات 75-114). رام لله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.

## المجموعات الشبابية ومعركة

### استلاب «الحيز العام»<sup>[1]</sup>

فارس شوملي

#### مقدمة

لا يوجد هناك عمل شبابي واحد في فلسطين. هناك مجموعات مختلفة، تعمل كلٌ منها بحسب رؤيتها وموقعيتها وأهدافها الخاصة. فمفهوم «الشباب» لا يدل على فئة متجانسة، وعلى عكس «فيتيش» الشباب الذي أصبح رائجاً أكثر من أي وقت مضى مع الحركات في العالم العربي منذ العام 2011، فإنّ اعتبار «الشباب» كفئةً سياسيّة؛ لها أجندها العابرة للطبقة والجنس والعرق، هي رؤية إشكالية بقدر ما للكلمة من معنى. وكذلك الأمر بخصوص المجموعات الشبابية، فإن المجموعات

<sup>[1]</sup> هذه الورقة هي صياغة واستخلاصات لمجموعة من النقاشات مع مجموعات شبابية وباحثين وشباب منخرطين وطلبة كان لهم جميعاً الدور الأول والأهم في تشكيل الخطوط العريضة للمضامين.

المختلفة ليست متجانسة أيضاً، بل هي تعكس توجهات متناقضة ومتصارعة أحياناً؛ منها من تعرّز الوضع القائم، وأخرى تسعى إلى تغييره.

نخص هذه الورقة بالنوع الثاني من المجموعات. وعلى الرغم من أنّ هذه الورقة لا تهدف إلى التأريخ للعمل الشبابي، بل تسعى إلى فهم العلاقة ما بين هذا العمل «والحيز العام»، فإنّه لا مهرب من تقديم وتأطير لظاهرة المجموعات الشبابية، وسرد تاريخي مقتضب يساعدنا لاحقاً في التحليل والفهم.

في جلسة حوارية عُقدت ضمن مؤتمر «معمل الأفكار» (صُنِعَ في بيرزيت - فكر عضوي، 2017) في جامعة بيرزيت، ضُمَّت بعضاً ممن التحموا بهذه المبادرات والمجموعات في فترات مختلفة. اتفق المشاركون أنّ هنالك رابطاً ما بين المجموعات الشبابية المختلفة منذ العام 2011 وحتى اليوم، وأنّ هذا العمل الشبابي - على اختلاف أشكاله ومجموعاته- راكم الخبرات واستخلص الدروس والعبر منذ العام 2011 وحتى اللحظة؛ من التجارب العربية وتجارب المجموعات ذاتها. اعتقد المشاركون في ذلك المؤتمر أنّ تجربة 15 آذار، على الرغم من انطلاقها قبل جهوزيتها، وعدم نضجها على مستوى المطالب وآليات التنظيم والحشد وغيرها، فإنّها كانت خطوة إيجابية وضرورية دفعت كرة الثلج لتبدأ مجموعات أخرى شبابية بالتشكل والمراكمة عليها، لنصل اليوم إلى حالة أكثر نضجاً وثباتاً. وهذا يعني بحثياً أنّنا ولكي نفهم المجموعات الشبابية -على اختلاف توجهاتها- اليوم علينا موضعتها ضمن باقي مظهرات أزمة البنية الاجتماعية والسياسية الفلسطينية، وأزمة الرأسمالية التي تمخض عنها حركات احتجاجية وأخرى ثورية في العالم العربي خصوصاً، والعالم أجمع منذ العام 2008، وكذلك يجدر بنا دراستها كتراكم للعمل «الشبابي» في فلسطين، والممتد منذ العام 2011 على الأقل (كراجة، «الشباب وأشكال العمل الجديد في السياق التحرري الفلسطيني»، 2017).

## ما قبل النشوء

يمكن العودة إلى ما قبل العام 2011 للبحث عن بدايات تشكل المجموعات الشبابية المستقلة. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه المجموعات كانت بمعظمها قليلة العدد، كما أنّها كانت محصورة العمل والاهتمام، تركّز عملها على مطالب ونشاطات محدّدة جداً أقرب منها إلى التكتيكية في معظم الأحيان دون القدرة على صياغة رؤية استراتيجية للعمل الشبابي. وهذا لا يقلل من شأن هذه المجموعات، بقدر ما يدلّل على مرحلة بلورة وولادة لنمط عمل جديد في ظل متغيرات كثيرة سريعة وصعبة.

في ورقة قُدّمت في مؤتمر مواطن في العام 2013، وصف باسل الأعرج الحراك في تلك الفترة على أنّه «اكتئاب وجودي»، يحاول أن يتساءل عن معنى «الحياة والحرية والموت»:

حاول الشباب أن يجدوا أجوبة عن الأسئلة المطروحة عبر وسائل عدة، منها حتى عن طريق الفعل، كثير من الفعل لم يكن جواباً بقدر ما كان تساؤلاً عن ما هو الحل؟ (الأعرج، 2018).

تعود بدايات هذه المجموعات الشبابية إلى مجموعات «أصدقاء»/ «شّلل»، بدأت نقاشاتها في الأحياء الخاصة حول القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ثم دفعها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة العام 2008 إلى الانتقال بهذا النقاش وحمله إلى الحيز العام في مسيرات «تضامن» وغيرها. وانحصر العمل الشبابي المستقل في تلك المرحلة في نشاطات من هذا النوع.

ولكنّ نزوة ظهور هذه المجموعات وعملها كانت في العام 2011 إبان خروج احتجاجات عالميّة خلّخت في النظام السياسي نسبياً في العديد من البلدان مثل تونس، ومصر، وسوريا، واليمن، وليبيا، والبحرين، واليونان، وغيرها. وبغضّ النظر عن مآلات الكثير من

هذه الحركات لاحقاً، فإنها، في البداية، ألهمت العديد من الشباب الفلسطينيين للخروج إلى الميدان للتظاهر دعماً لهذه الحركات، ومن ثم محاولة بلورة نموذجهم الخاص منها، الذي خرج احتجاجاً إلى الشوارع في الخامس عشر من آذار العام 2011، وطالب بإنهاء الانقسام، وإجراء انتخابات مجلس وطني جديد.

### الموجة الأولى

جاء الاندفاع مباشراً جداً وحمل العديد من الشباب إلى الحيز العام بعد انتشار دعوات في الأحياء الافتراضية إلى النزول إلى الشوارع - ما يشابه النموذج المصري من محاولات لاحتلال/استرداد الأحياء العامة، وحشد تجمعات جماهيرية في الميادين تحت مطالب شعبية، وجاءت مظاهرات الخامس عشر من آذار بعد موجة قصيرة جداً من التحضير، كانت جميعها في الأحياء الخاصة والافتراضية ما بين مجموعات صغيرة جداً من الشباب، لا تعرف بعضها البعض بالضرورة، إضافة إلى بضع تظاهرات داعمة للحركات في الأقطار العربية، التي ووجهت بالقمع في معظم الأحيان (خميس، 2013).

لقد ساهمت العديد من العوامل في إضعاف الحراك منذ البداية؛ فلقد حمل الحراك منذ اللحظة الأولى نفسه ثقلَ مطلبٍ سياسيٍّ كبير وشائكٍ سياسياً وحتى تقنياً، فلقد حمل الحراك نفسه أيضاً ثقل المواجهة المباشرة مع أجهزة السلطة في أولى نشاطاته، حتى قبل أن يأخذ الوقت اللازم للتبلور والتشكّل؛ فلقد تعارف الشباب على بعضهم البعض للمرة الأولى في الميدان (في الحيز العام)، ولم يتسنى لهم الوقت الكافي للتعارف والنقاش وتحديد الوجهة والاستراتيجيات والتكتيك إلا في غمار المواجهة الأولى. انعكس ذلك في اختلافات وتباينات ظهرت للسطح بقوة بين المشاركين، وبخاصة فيما يتعلق بالتعامل مع المحاولات المختلفة لقمع الحراك أو احتوائه من قِبَل السلطتين في الضفة وغزة. وبشكلٍ عام،

تركزت نشاطات حراك 15 آذار في التظاهر في الأحياء العامة عدا عن بعض النشاطات القليلة التي نُظمت في أحياء خاصة كندوات، وجلسات نقاش مصغرة (شعبي و هلال، 2011).

### الموجة الثانية

على الرغم من الانحسار السريع نسبياً لحراك 15 آذار، فإنه ساهم في تشكل شبكة من العلاقات التي تمخضت عنها مجموعات جديدة أكثر نضجاً، شاركت في فعاليات المقاومة الشعبية، وتظاهرات أخرى. وصحيح أن النشاطات، بشكل عام، ظلَّ يغلب عليها طابع التظاهر في الأحياء العامة، فإنَّ الموجة الثانية -باستنادها إلى الخبرة المتراكمة في تجربة 15 آذار- أعطت مساحةً للنقاشات في الأحياء الخاصة والتخطيط والتقييم وبناء الرؤية. ففي حين كان الاعتقاد السائد في تجربة 15 آذار أن وعي المجموعة والحراك سيتشكل أثناء المواجهة المباشرة، استخلصت الموجة الثانية أن تشكيل وجهة الحراك ورؤيته وخطته يحتاج أيضاً لنقاشات مغلقة في أحياء خاصة.

### الموجة الثالثة

جاءت في الأعوام 2013-2015 الموجة الثالثة من المجموعات الشبابية المستقلة، التي ارتكزت بشكل أساسي على نشاطات في أحياء خاصة، وحملت النشاطات طابعاً ثقافياً (ندوات، حلقات دراسية) أكثر منها تظاهرات في أحياء عامة.<sup>[2]</sup> وحتى عندما لجأت هذه المجموعات للعمل في أحياء «شبه عامة» مثل المؤسسات الأهلية، فإنها كانت دائماً تميل إلى أحياء مغلقة

<sup>[2]</sup> يظهر في هذا السياق تأثر واضح للمجموعات الشبابية في أفكار فرانز فانون عن الثقافة القومية وأفكار أنطونيو جرامشي، إضافة إلى مهدي عامل، وعلي شريعتي، عن المثقف العضوي، ودور الثقافة والهيمنة في الصراع التحرري.

مثل القاعات، عوضاً عن الأحياء المفتوحة. وأخذت النشاطات في الأحياء العامة طابع الأعمال التطوعية أكثر منها تظاهرات. وصاحب هذه المجموعات تطور نوعي في العمل الإعلامي تبلور من خلال شبكات إعلامية ومواقع ثقافية خدمت كحيز افتراضي شبه عام للنقاشات والجدالات.

أعطت هذه الموجة أهمية أكبر بكثير من سابقتيها للعامل الثقافي، وعملت على إنتاج ثقافة مضادة/نقيضة للثقافة المهيمنة، إما من خلال أنشطة إعلامية وإما اجتماعية، فجاءت معظم النشاطات متركزة أكثر في حلقات دراسية ونشاطات ثقافية أخرى تجري في قاعات مغلقة تعود ملكيتها لمؤسسات أهلية وجمعيات، وأحياناً بيوت خاصة. وترافق هذا التركيز على العمل في الأحياء الخاصة مع تغير شكل العمل الشبابي في الأحياء العامة، فانتقلت المجموعات من تنظيم مظاهرات إلى تنظيم أعمال تطوعية وزيارات اجتماعية وجولات كشفية/مسارات مشي في بعض القرى والأماكن الطبيعية بعيداً عن المدن الأساسية.

## ما بعد العام والخاص

من الملاحظ اختلاف تعامل المجموعات الشبابية مع الحيز العام، من حيث نوعية النشاطات التي تُنقذ فيه، ومن حيث التركيز عليه في البداية، ومن ثم نقله في سلّم الأولويات إلى درجات أدنى.

وإذا ما قلنا إنَّ ظهور هذه المجموعات تزامن مع ازدياد عالي الوتيرة في مصادرة الحيز العام، إمّا من خلال خصصته، وإما من خلال استلابه من المؤسسات «العامة»؛ فكيف يمكننا فهم هذا الانسحاب إلى الداخل؟ هل هو نوع من التوقع على الذات وتطبيع استلاب الحيز العام؟ أم أنه خطوتان للوراء تمهيداً لخطوة للأمام؟ هل هو انسحاب من معركة استلاب هذا الحيز؟ أم أنَّه يعكس تغيراً في الاستراتيجيات والتكتيك؟ وهل انتهاء ظهور المجموعة



في الحيز العام يعني انتهاء الحالة جميعها وقدرتها على تشكيل الرأي العام؟ قبل محاولة الإجابة عن هذه الأسئلة، تتوجب العودة والتفحص في مصطلحي الحيز العام والخاص. فالحيز العام ليس عاماً فعلاً، والحيز الخاص ليس خاصاً بالضرورة.

## الحيز العام ليس عاماً بالفعل

إنّ الحيز العام مُحْتَكِر، وهو أقرب ما يكون لحيز ملك السلطة السياسية الذي نستأجره بعد إذنٍ منها، فيُسمح لنا استخدامه للعبور أو أمور خاصة أخرى، أي أنه يُسمح لنا باستخدام الحيز العام كمجال خاص، ولكن يُمنع تحويله إلى مجال عام (Public sphere) نقيض للبنية المهيمنة أو يهدد الثقافة المهيمنة. على أنّ المجال العام كما عرّفه هابرماس:

نطاق من حياتنا الاجتماعية الذي يمكن فيه تكوين ما يقارب الرأي العام. الوصول إليه مضمون لكل المواطنين. إن جزءاً من المجال العام يولد في كل حوار يتجمع فيه أفراد من الخواص ليشكلوا كياناً عاماً (Public body). إنهم عندئذ يتصرفون لا كرجال أعمال أو مهنيين يتعاطون أشغالاً خاصة، (...). يتداولون بشكل غير مقيد - أي بتوفر ضمان حرية التجمع والترابط وحرية التعبير عن آرائهم وعن نشرها- حول شؤون هي موضع الاهتمام العام (هابرماس، 2012).

ولكنني -على عكس هابرماس- لا أرى أنّ السلطة السياسية هي من تنقذ وتضمن حرية المجال العام. إذ إن الدولة -أو السلطة السياسية في هذه الحالة- هي هيئة للسيادة الطبقية، وليست أداة للمصلحة العامة. (لينين، 1917).

بالمحصلة، الحيز العام متاح أمام من يعزز البنية المهيمنة، ومغلق بوجه ما يناقضها ويعارضها. فمثلاً البسطات أصبحت ممنوعة أو مضبوطة في أحسن الأحوال بحجة تشويهها «للمنظر الحضاري»، بينما إعلانات شركات الاتصالات والبنوك مسموحة. يُسمح بتوزيع مناشير الإعلانات في الميادين العامة والشوارع، ولكن يُمنع توزيع مناشير تدعو إلى لقاء ذي طابع سياسي. وكذلك، فإن تظاهرة مبايعة للنظام القائم، أو تجهيز شاشة كبيرة لعرض كلمة أبو مازن في الأمم المتحدة مسموحة، بينما في المقابل، أصبحت مركبات الأمن «تحتل» ساحة المنارة في وسط مدينة رام الله منذ تظاهرات 15 آذار، كشكل من أشكال إعادة هندسة المكان لضبطه، وتجنّب تكرار ما حدث حينها. ولكن هذه المركبات ذاتها قد تنسحب لإخلاء السبيل أمام عرض محمد عسّاف المدعوم من البنك الفلاني والشركة الفلانية.

وهذا يصحّ، أيضاً، في «الحيز العام الافتراضي»، فنحن اليوم نواجه محاولات لضبطه والسيطرة عليه، من خلال الاعتقالات المتكررة من السلطة في الضفة أو غزة، ومن أجهزة الأمن الصهيونية، بناءً على منشورات على شبكات التواصل الاجتماعي، وأيضاً من خلال قانون الجرائم الإلكترونية، الذي يتيح للسلطة اعتقال من تشاء في أي وقت تشاء -كون أن هذا القانون مبني بطريقة تجعل، تلقائياً، معظم مستخدمي الشبكة العنكبوتية ووسائل الاتصال الاجتماعي مخالفين للقانون!- هذا إلى جانب سياسة منع وحجب مواقع إلكترونية بحجج مختلفة.

هذا إضافة إلى أن العديد من الملكيات الخاصة، نُقلت ملكياتها للاحتكارات من خلال تحويلها لحيز عام أولاً؛ مثل عدادات السيارات التي هي بمثابة خصخصة للحيز العام (الشارع) الذي كان، بالأساس حيزاً خاصاً، أمم بحجة المصلحة العامة (شق طريق عام)، أو الإعلانات التجارية في الشوارع. وينطبق القول ذاته على الأراضي التي بُنيت فوقها عمارات «روابي»،

وكذلك الأمر فيما يخص أراضي عرب الرشادية، ومحاولات استملاكها لشركة سند للإسمنت.

## في المقابل.. الحيز الخاص ليس خاصاً بالضرورة

ببساطة، إنَّ الحيز الخاص قد يتحول إلى مجالٍ عام؛ بل وإنَّه يضمن «حرية» نسبية للمجال العام أكثر من الحيز العام، من حيث أنَّه قد يوفِّر لهذه النشاطات نوعاً من الخصوصية ودرجة أقل من العلنيَّة والمظهرية. وهذا قد يُفسَّر جزءاً من انسحاب المجموعات من الحيز العام. فلقد استخاضت المجموعات الشبابية أنَّ خلق مجالٍ عام في الحيز العام يتطلب مواجهة لها ثمن، وأدركت كذلك أهمية ضرورة العامل الثقافي في تشكُّل الحراك وتماسكه. لذلك نرى أنَّ العمل الشبابي انتقل منذ 2011 إلى اليوم من حراك عفويّ طفوليّ يطرح مطالب سياسية غير قابلة للتحقيق -في تلك الظروف، وربما إلى يومنا هذا- إلى حراك يستهدف الوعي بشكل مباشر، ويهدف إلى بناء ثقافة مضادة/نقيضة للثقافة والقيم السائدة مثل التبعية والاستهلاك والسلبية والفرדانية وغيرها.

هذا التحول في طابع العمل الشبابي استلزم بدوره إعادة هيكلة الحركات لتتماشى مع تغير الأولويات، الذي بدوره أدى إلى تراجع الانخراط المباشر في الميادين العامة على شكل تظاهرات تجنباً للمواجهة المباشرة والمبكرة. وتمحُّض عنه، أيضاً، الانسحاب إلى أحياء خاصةٍ أو «شبه عامة» مغلقة، وتحويلها إلى مجالات عامة.

والجدير بالملاحظة، أيضاً، هو أنَّ بعض المجموعات الفاعلة، واجهت مصاعبَ وتضييقاتٍ سياسية، ووُضعت أمامها عراقيل بيروقراطية في العمل حتى في الأحياء الخاصة/المغلقة، وذلك يعود إلى فكرة أنَّ هذه الأحياء ليست خاصة فعلاً.

## خاتمة

على الرغم من النظرة الرومانسية التي رافقت التجربة المصرية في احتلال ميادين عامة كوسيلة لتحقيق إرادة عامة؛ فإن الأوضاع في مصر اليوم توضح لنا أن هذا النموذج ليس بالضرورة النموذج الأمثل للتغيير. ويقول سلافوي جيبيك في هذا السياق:

يجب علينا ألا نعجب، بإفراط، باللحظات السامية للوحدة الوطنية، طالما كان السؤال الرئيسي دائماً: ما الذي سيحدث بعد ذلك؟ كيف ستترجم هذه اللحظة التحريرية إلى نظام اجتماعي جديد؟ (...)

فعلى مر العقود القليلة الماضية، شهدنا سلسلة كاملة من الانفجارات الشعبية التحريرية، التي أعاد توجيهها النظام الرأسمالي العالمي (جيبيك، 2013).

ويضيف محدراً أنه في حال فشل هذه الحركات وانحرافها - كما حصل في مصر- سيكون له أثرٌ سلبيٌّ جداً على الجماهير:

«سيظهر مبارك بأثر رجعي على أنه الأقل شراً، والرسالة المتبقية ستكون واضحة - من الأفضل الإبقاء على الشيطان الذي تعرفه [...] من أن تلعب مع التحريرية» (جيبيك، 2013).

ونستطيع القول إن المجموعات الشبابية في التقاطها لهذه النقطة، انتقلت من التركيز على التظاهر في الحيز العام، ومخاطبة المركز السياسي والاقتصادي، إلى العمل الثقافي والاجتماعي -الذي هو بالمحصلة عمل سياسي بالطبع- بالتركيز على الهوامش. وبدأت بتحدّي الهيمنة التي تفرضها البنية القائمة، منطلقاً من هذه الهوامش كونها النقاط الأضعف في السلسلة.

ما يبدو للوهلة الأولى كأنه انسحاب للمجموعات الشبابية من الحيز العام، ما هو إلا الانتقال إلى استهداف الهامش -لا المركز- في عملية التغيير، ومحاولات تأسيس «بؤر ثقافية نقیضة» وشبكات اجتماعية لتشكيل نوات نقیضة فاعلة، قد تكون مستقبلاً قادرة على الإجابة عن سؤال «ما العمل؟».

هذا الاستهداف للهامش على حساب المركز، يدل على قلب الأولويات مرة أخرى، هذه المرة بعكس الاتجاه الذي قُلبت عليه الأمور في مرحلة أوسلو وما بعدها. إذ علينا أن نتذكر أن هذا الهامش -بجميع دلالاته- قد كان مركز المشروع الوطني يوماً ما. وبهذا المعنى يصبح استهداف الهوامش عوضاً عن المركز بمثابة استعادة المركزية المستتلبة من ذلك الهامش.

عملية القلب هذه هي ما سمّاها معز كراجة «وعي العودة إلى الذات»: «إنّه وعيٌ متجدّدٌ بحقيقة البنية الكولونياليّة، وحجمها، ومدى تحكّمها بمصيرنا؛ وعيٌ في سياق التحرّر، لا في سياق الوهم» (كراجة، 2017-10-13).

أخيراً، ليس فقط أن الحيز العام ليس عامّاً فعلاً، والحيز الخاص ليس خاصّاً بالضرورة، وإنما أيضاً، ثنائية الحيز العام والخاص هي تقسيم افتراضي، تتهاوى فاعليتها في التحليل عند دخول العنصر الكولونيالي إلى السياق بشكل أوضح. فبدخول أول «جيب» عسكري لأيّ حيزٍ كان، تسقط مفاهيم الحيز العام والخاص لتصبح الأحياء جميعها تحت سيادة الاستعمار بشكل واضح. هذا لا يعني أن الجيب العسكري هو الذي يجعل من الأحياء حيزاً مستعمراً، وإنما دخوله يكشف بوضوح أكبر أن هذا التحليل للحيز على أساس أنه عام وخاص في سياق «دولة ومجتمع ومواطنين»، هو بالضرورة ليس تحليلاً يستطيع الصمود أمام الواقع الكولونيالي، وليس كذلك تحليلاً يستطيع خدمة النضال التحرريّ.

## المراجع

باسل الأعرج. (2018). الحراك الشبابي والفضاء المتوتر. تأليف باسل الأعرج،  
**وجدت أجوبتي.. هكذا تكلم الشهيد باسل الأعرج** (الصفحات 211-217). القدس: دار رؤبال.

زيد شعبي، وحازم هلال. (2011). تجربة الحراك الشبابي في الضفة الغربية.  
**ورشة عمل «الشباب يتحدثون»** (الصفحات 29-37). رام الله: المركز  
ال فلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات.  
تاريخ الاسترداد 1 تشرين الأول، 2017، من  
<https://bit.ly/2OiKVax>

سلافوي جيحيك. (2013). **سنة الأحلام الخطيرة**. بيروت: دار التنوير.

صُنع في بيرزيت - فكر عضوي. (23 أيلول/ سبتمبر، 2017). جامعة بيرزيت،  
فلسطين.

طارق خميس. (2013). في الإجابة عن سؤال ما الذي حدث للربيع الفلسطيني؟  
-الحراك الشبابي الفلسطيني في الضفة الغربية. تأليف جميل هلال، **رؤية  
نقدية استشرافية- الحركات الشبابية الفلسطينية** (الصفحات  
79-93). رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات  
الاستراتيجية - مسارات. تاريخ الاسترداد 1 تشرين الأول، 2017، من  
<https://bit.ly/2KBfC8u>

فلاديمير لينين. (1917). **الدولة والثورة**. موسكو: دار التقدم. تاريخ الاسترداد  
1 تشرين الأول، 2017، من  
<https://bit.ly/2Mp6FAW>

معز كراجه. (13 أكتوبر، 2017). الشباب وأشكال العمل الجديد في السياق  
التحرري الفلسطيني. **الأداب**. بيروت. تم الاسترداد من  
<http://al-adab.com/article/>

الشباب وأشكال-العمل-الجديد-في-السياق-التحرري-الفلسطيني

يورغن هابرماس. (2012). المجال العام. تأليف لجنة الجيوسي، **دراسات في  
الديمقراطية ووسائل الإعلام** (الصفحات 63-70). رام الله: مواطن -  
المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

# الديمقراطية في الميدان العام: وقائع مؤتمر مواطن السنوي الثالث والعشرون (النص باللغة العربية فقط).

هذا الجزء من الكتاب مخصص للنسخة الإلكترونية ويحوي على  
النصوص باللغة العربية فقط. الجزء الآخر، الذي يحوي على  
النصوص باللغة الإنجليزية، موجود على موقع معهد مواطن:

[www.muwatin.birzeit.edu](http://www.muwatin.birzeit.edu)

ISBN 978-9950-408-02-9



9 789950 408029



معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان  
Muwatin Institute for Democracy and Human Rights